الناس في السجن

تأليف : هـ . ج كلير

ترجمة : زينب موسى





دار المعارف

الناس في السجن

الناس في السجن

تأليف : هـ . ج كلـير

ترجمة : زينب موسى



دار المعارف

تصميم الغـــلاف : جـودة خليفة

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

إهـــداء

من أجل مزيد من الحرية الذاتية .

إلى كل الذين يناضلون

المقدمة

يمكن القول بطريقة ما أن كل الذين تربطهم بالسجون أية علاقة هم فى حقيقة أمرهم أسرى .

نجد هناك أولا المجرمين ، مرتكبى الجنح والجرائم ، الذين هم أسرى منذ اللحظة التى يرتكبون فيها جرائمهم – التى تظل تنمو وتتضخم خارج تكوينهم الاجتماعى والنفسى والبيولوجى إلى الدرجة التى يصبحون فيها أسرى جرائمهم حتى قبل أن تُغلق عليهم أبواب السجن .

ثم هناك تلك الفئة التى تتعامل مباشرة مع المجرمين من الضباط العاملين بالسجن وهم أسرى وظائفهم وما تفرضه عليهم من مواقف وضغوط .

وسنجد فى الفصل الثانى والعشرين من هذا الكتاب وصفاً لتجارب أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تم فيها تدريب ذوى السوابق وتوظيفهم حراساً أو ضباطاً للسجن ، وفى بعض الأحيان كمدرسين . حينذاك شعر العاملون المحترفون فى السجون بأن هذه الفئة الجديدة ستشكل تهديداً على سلامة أوضاعهم . وكان موقفهم فى بادئ الأمر عدائيا إلى حد ما ، كما كانوا أكثر استخفافاً بهذه التجارب وأقل رغبة فى الاعتقاد بإمكانية تحويل الصياد الذى يصطاد فى ضيعة بدون إذن صاحبها ، إلى حارس مسئول عن حماية الحيوانات المصطادة وتربيتها – على سبيل المثال – إلى هذا الحد كانوا أسرى لموقفهم الوظيفى .

ومن العجيب أنهم حين أدركوا مدى النجاح الذى وصلت إليه تلك

التجارب ، تدبروا أمرهم بسرعة من أجل تغيير موقفهم ، بل وحثوا على مزيد من مثل هذه التجارب .

إن العاملين فى السجون لا يمكنهم بأى حال من الأحوال الهرب من الضغوط التى تفرضها مثل هذه المؤسسات عليهم . خاصة بالنسبة لحراس السجن الأساسيين الذين يتطلب عملهم الاحتكاك اليومى بالسجناء . ولأن معظم هؤلاء الحراس ، وأيضاً السجناء يأتون فى أغلب الأحوال من بين صفوف الطبقة العاملة ، ومع اعتبار أن الفئة الأولى تمثل القانون والأخرى تمثل الخارجين على القانون – لذا نجد لدى هؤلاء الحراس حاجة داخلية لتجسيم هذا الفرق لإبراز دورهم المتسيد ، والتبعية من جانب النزلاء .

ونجد أيضاً أن النزلاء من جانبهم يفعلون نفس الشىء . فهم يميلون دائماً إلى الحط من شأن هؤلاء الحراس والتفاخر بأنفسهم . (وهناك بالطبع استثناءات فى كلا الجانبين) . على أن تلك النزعة من جانب السجناء تأتى – كما هو واضح – نتيجة شعورهم بأنهم عديمو القيمة . ذلك الشعور الذى نجده لدى كثير من السجناء .

وهناك أيضاً المسئولون عن إدارة السجون ذاتها . وهم من موظفى الحكومة وجزء لايتجزأ من وزارة الداخلية . وهم مسئولون مباشرة أمام وزير الداخلية . وهذا الوزير الأول بكل ثقله هو نفسه تكبله ضغوط سياسية معقدة ونزعات متناقضة فهو لا يمكنه أن يتجاهل رغبات الناخبين وإن اعتقد بأنهم مخطئون أو متمردون .

ثم نأتى إلى الفئة الأخيرة ، وهى أكبر هذه الفئات جميعاً . وهم مجموعة الناس الذين يمكن أن نعتبرهم « مجازاً » فى الأغلال – أى نحن جميعاً – والمجتمع بصورة عامة .

إن كل واحد منا لابد وقد ارتكب عدة أخطاء فى طفولته وعوقب عليها . وبذلك فنحن مقتنعون تماماً بأننا نفهم ماهية العقاب . فإن تجارب الطفولة بما فيها من سلوك غير قويم أحياناً ، وبحدوثها فى مرحلة مبكرة جداً من حياتنا ، تستطيع أن تثير فينا أحاسيس ومعتقدات ساذجة للغاية تتأصل فينا وتستمر معنا .

إننا نفضل الاعتقاد بأن العقاب يردع دائماً ، وأنه كلما اشتد العقاب اشتد الردع . وقد يبدو لنا هذا الامر منطقيا جدا . ولكن فى الواقع ، وفى المجتمع بصورة عامة ، نجد أن التأثير الذى يحدثه الردع ليس كاملا تماماً . وقد يكون هناك من يرتدع بالعقاب ، ولكن لابد وأن يكون لديه الاستعداد أصلا للبعد عن طريق الجريمة ، بصرف النظر عن نوع العقاب الذى يناله سواء كان شديداً أو مخففاً ، إذ ليس هناك فرق ملموس فيما تحدثه أنواع العقاب المختلفة .

إن الصرخة شبه اليائسة التى يطلقها الباحثون ، تنذر بأنه حتى الآن لا يوجد أسلوب علاجى واحد من بين كل تلك الأساليب المتبعة حاليا يتم تطبيقه باستمرار وبشكل مكثف وأن ما يطبق بالفعل هو بعض الأساليب المشتركة فى فظاظتها ليس إلا .

إن العقوبة العظمى ليست بالضرورة هى الرادع الأعظم ويمكننا إثبات أن الردع قد لا يفيد إطلاقاً مع بعض المجرمين الذين لا يستفيدون من التجربة ، وكذلك الذين يعتبرون أنفسهم طريدى المجتمع ومنبوذين منه حيث لا يلقون اعتباراً إلا من أقرانهم من المجرمين الآخرين .

وبرغم هذه الحقائق ، فإن المجتمع ككل لا يفكر بمثل هذه الطريقة ، ويظل رجل الشارع العادى بصورة عامة أسير الاعتقاد فى العلاقة الساذجة البسيطة بين الجريمة والعقاب. وقد لا تخطر لأحد تلك الفكرة

المركبة – والحقيقية فى الوقت نفسه – من أن بعض الناس قد يتحولون إلى مجرمين بسبب أنهم مثقلون بذنب فى اللاشعور ويشعرون بالحاجة إلى العقاب فيرتكبون جريمة ما تحقق لهم تلك الرغبة فى إيقاع الجزاء عليهم .

بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الناس تحب أن ترى الأشياء إما بيضاء أو سوداء ، فهذا الرجل مجرم وأنا مواطن صالح . إذن نحن مختلفون تماما وليس بيننا شىء مشترك ، وإدراك أن البشر جميعاً بينهم أشياء كثيرة مشتركة يجعلنا فى حالة من القلق وعدم الثقة ، فقد يملك اللص صفات وقدرات ممتازة ، وقد يكون لدينا الكثير من نقاط الضعف والعيوب والكثير من القسوة والأنانية .

فمن الجائز مثلا أننا نمقت القتلة ولكن حينما يصبح القتل مشروعاً فى حالة الحرب مثلا ، فإننا حينذاك نصبح قادرين تماماً على أن نتحول إلى قتلة . ولكننا نفضل عدم مواجهة مثل هذه الاحتمالات المزعجة ،ولا نريد تشويش الأمور . إننا نتشبث بالتمييز بين الناس بالصورة التى ترضينا ونحب أن نضع الناس داخل قوالب بذاتها . المجرمون عامة فى هذا الصندوق والشواذ جنسيا فى ذاك أما نحن أنفسنا ففى صندوق آخر إن كل ذلك يؤكد الشعور الغامض بأن هناك جريمة كاملة بداخل كل واحد منا ، ونحن نتعامل مع هذه الفكرة المزعجة بطريقة لا شعورية يسميها المحللون النفسيون « الرفض » ولن نتقبل أبداً فكرة أن بين البشر أشياء كثيرة مشتركة ، بل نصر على تأكيد عكس ذلك . ومما يزيدنا إصرارًا على التمسك بهذه الفكرة الخاطئة ، ما نراه من التمييز الذى تفرضه الإجراءات التأديبية بين البشر .

إننا فى أشد الحاجة لأن نشعر بأن المجرم لن يفلت من العقاب . وصحيح أن كثيراً من الجرائم يشكل خطراً حقيقيا ، وللمجتمع الحق فى

هذه الحالة أن يحمى نفسه فيعاقب المجرم ، ولكن هناك أيضاً حقدنا الدفين على أسلوب اللامبالاة الذى يتبعه الخارجون على القانون عادة ، أسلوب « أنا آخذ ما أريد وأفعل ما أحب » فذلك يوقظ الطفل غير المتحضر فى داخلنا كما تتحفز الجريمة الكامنة بأعماقنا . ويساعدنا كثيراً فى التغلب على تلك النزعات غير المرغوب فيها ، أن نرى ما يجسد لنا حقيقة أن الجريمة فعلا لا تفيد ، ويتحقق ذلك بألا ندع المجرم يفلت من العقاب . نعم إن هذا يحفظنا على الطريق القويم ، ولكنه لا يفيد المجرم ذاته .

وفى الفصل السادس عشر من هذا الكتاب ، تحليل للمشاكل التى تنتج حين تطغى النواحى الإدارية على النواحى العلاجية ويُقترح إيجاد هيئة علاجية مستقلة إلى حد ما عن وزارة الداخلية . كما تتناول الفصول الأخرى من الكتاب ، العديد من أساليب العلاج الممكنة وبعض البدائل للسجون ، وتجارب لإشراك المجرمين فى معالجة أنفسهم ، وليس من المتوقع أن يكون أى من الاقتراحات الواردة دواءً شافيا لكل العلل ، ولكن يجب أن يصبح بالإمكان منع المزيد من العودة إلى الجريمة .

إن الحراسة المشددة الموجودة فى كل مكان ، والمظاهرات التى يقوم بها السجناء وردود الفعل المضادة من جانب حراس السجن ، كل هذا يزيد من التوتر خاصة فى بعض السجون ذات الإجراءات الأمنية المشددة .

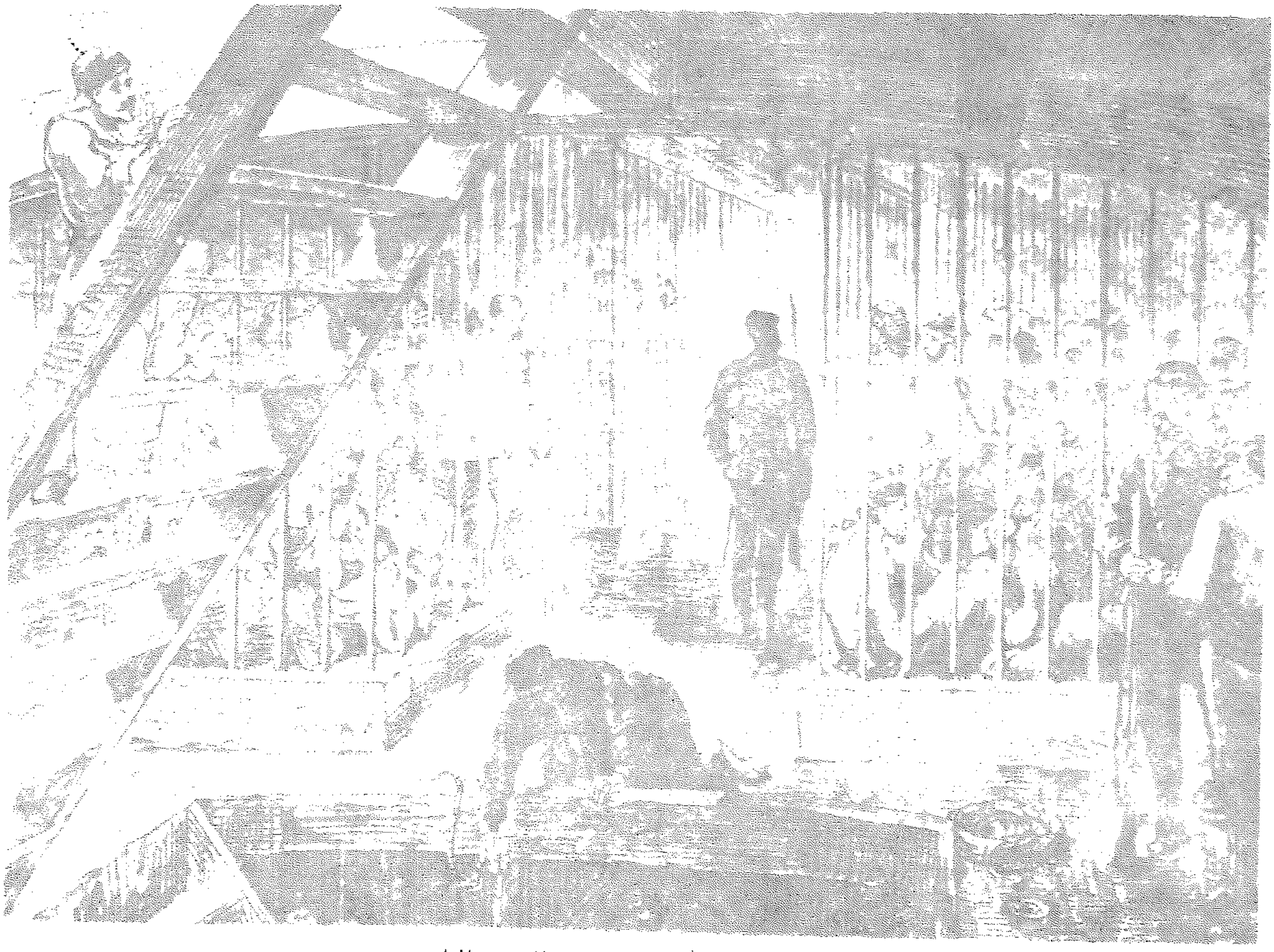
وفى محاولاتنا لتبسيط الحلول الشديدة التعقيد كى تصبح سهلة التداول ، ربما نكون قد تجاوزنا الحدود . وعلى أى حال ليس هذا بكتاب مدرسى ، بل صورة مختصرة للوضع ككل وللظروف المحيطة به من المشاعر ، حيث إن ما يهمنا فى نهاية الأمر هوالبحث عن الحل السليم .

فى القرن التاسع عشر كتب الكاتب المسرحى «فيليب ماسنجر » مايلى « إن من يحكم الآخرين لابد أن يكون سيد نفسه أولا » وبعد فترة

طويلة جسد « هربرت سبنسر » هذا المعنى بقوله « لا يمكن لأحد أن يصبح حرا تماماً إلا حين يتحرر الجميع » .

وربما تكون أفكار « ماسنجر » أفكاراً نبيلة ، ولكنها بالتأكيد ليست واقعية ، فلم يتح للبشر أبداً أن يكونوا أسيادا لأنفسهم ، إذ لا يمكن لإنسان أن يكون حرا بمعنى الكلمة ، والتاريخ كله يشهد على التفاوت بين فكر الإنسان العظيم وبين حُكمه الضعيف،أيضا بين قدرته على استغلال البيئة من حوله وعدم استطاعته السيطرة على نفسه ، ويستطيع كل جيل – بل ويجب – أن يبذل قصارى جهده من أجل الحصول على أعظم قدر من الحرية والنضج .

إن نسبة الجريمة فى مجتمع ما وأسلوب التعامل مع هؤلاء المجرمين ، يشكلان مقياساً لما يمكننا الحصول عليه من عِبر . ومن الممكن أن نحصل على نتائج طيبة إذا وضعنا لأنفسنا أهدافاً محددة يمكن تحقيقها ، وفى الوقت نفسه نعترف بأننا جميعاً خلف قضبان غير مرئية أى أننا جميعاً وإلى حد ما وراء الأسوار .



رسم يصور سفينة لنقل السجناء من القرن التاسع عشر

الفصل الأول

ما هو مفهوم السجن ؟

السجن كما نعرفه اليوم يعد شيئاً جديداً نسبيا فقد كان التعامل مع المجرمين فى المجتمعات البدائية وفى التاريخ القديم للبلدان المتقدمة تكنولوجيا – يتم إما عن طريق النفى أو العقاب الجسدى ، وكلاهما يتوافق والحقائق السيكولوجية .

فالنفى يزيل الخطر الذى يمثله هؤلاء الخارجون على القانون فى نظر من يقومون على حماية القانون ، مثلما نستبعد نحن الأفكار والمشاعر غير المرغوب فيها بواسطة كبتها فى اللاشعور . فنحن نريد أن ننسى الأحاسيس التى تخيفنا ، والنزعات القاتلة التى عرفناها فى طفولتنا المبكرة .

إن قطع اليد التى تسرق أو قتل الشخص الذى يرتكب جريمة قتل ، هو نوع من العدل الخشن تمليه علينا أحاسيسنا الفطرية . ويكون العقاب فى تلك الحالة بقدر الجرم الذى ارتكب . وهذا يشبع فينا الرغبة فى الانتقام ، ولكنه فى الوقت نفسه هو « العين بالعين » – وليس « الراس بالعين » تلك هى فكرة العدل الجزائى وهى مقبولة ومنتشرة بشكل واسع ، وهى أيضاً مظاهرة درامية للاستهجان الاجتماعى الذى نعتقد أننا بحاجة إليه . لأن ذلك يؤكد محاولاتنا المستمرة فى أن نظل مواطنين صالحين . فى

حين أن الردع والإصلاح هما أفكار أكثر حداثة وأكثر دراية بشئون الحياة .

ولم يمض زمن بعيد منذ أن كانت السجون بمثابة أماكن يتجمع فيها المذنبون تمهيداً لنفيهم أو تنفيذ حكم الإعدام فيهم أو الإفراج عنهم مقابل غرامة مالية . وكان النفى يتم بنقل المجرم إلى مستعمرة بعيدة . وفى حالة الإفراج تدفع غرامة مالية . وكان القضاة يتنقلون فى دوريات داخل البلد ، لا ليملئوا السجون بالمجرمين بل لإخلائها منهم بتسلمهم .

وتدريجيا نشأت الفكرة التى أصبحت بها السجون أماكن للاعتقال كهدف رئيسى فى حد ذاته ، أى يعزل فيها المنحرف بعيداً عن المجتمع سواء كان شاذا اجتماعيا أو عقليا سيئ الخلق كان أو مجنوناً . وصار إبعاده عن النظر سياسة مقبولة .

ولقد شهد القرن التاسع عشر العديد من المجتمعات السكنية من الملاجئ والسجون أقعد بداخلها نسبة كبيرة من السكان . وإنه لباعث دائم على التفكير إلى يومنا هذا أن نرى كثيراً من الناس فى مختلف الأقطار مقعدون عن الحركة عن طريق حبسهم داخل مؤسسات العقاب ومستشفيات الأمراض العقلية .

إن كلمة « السجن » تعنى عدة أمور للعديد من الناس . فهى تعنى بالنسبة للمواطن الصالح : المكان الذى ينتهى إليه مصير المجرمين ، وبالنسبة للمجرم نفسه : فالسجن يعنى المصير الغامض والهوان الذى لا مناص من تجربته ، ولبعض الأشخاص قد يعنى السجن : المكان الوحيد الذى يجدون فيه الصحبة المتماثلة ، وهو مكان العمل بالنسبة لضابط السجن ، وللمسئول الإدارى : منشأة تتكلف الكثير لإدارتها وتحتاج إلى كثير من العاملين فيها .

وقد يعنى السجن : صراعاً بالنسبة للسياسى . فقد يكون هناك شخص تستوجب الضرورة وجوده داخل السجن ، بينما هو حر طليق ، وآخر من المفروض أن يكون طليقاً يتم اعتقاله بطريق الخطأ .

وقد يعنى السجن : الأمل بالنسبة لقلة قليلة من الناس . فالشاب الذى له شفة مشقوقة (أرنبية) ، وتجرى له جراحة تجميل بمستشفى السجن فيكتسب الثقة بعد أن يستعيد النطق السليم والمظهر الحسن : هذا الشاب ، يرى فى السجن الأمل ، بينما يرى الكثيرون فيه معنى اليأس والفشل .

وقد يعنى السجن زيارة كئيبة مقتضبة من زوجة إلى زوجها السجين . وقد يمثل بالنسبة لبعضهم البيت حيث يشعرون فيه بأنهم قادرون على استخدام نفوذهم وفرض سيطرتهم . ولبعضهم الآخر هو نهاية الطريق ، الانحدار إلى العدم .

وقد يعنى السجن الواقع أو شيئاً معروفاً له معالم وأصوات وروائح خاصة ولكنها مألوفة . وقد يكون السجن وهماً أو خيالا ، شيئاً يسمع عنه المرء ولا يراه ، شيئاً مخيفاً غامضاً وقد يكون مثيراً .

والسجن للمهندس المعمارى ، حل لمشكلة الإسكان المعقدة . وللعالم النفسى هو مجال لدراسة السلوك الإنسانى . ولكنه بالنسبة لمئات الألوف من الناس ، تجربة تبطئ من سير الزمن تجربة تجمعهم لتفرقهم من جديد وتغير من مجرى حياتهم .

إن السجن أيضاً جزء من النظام الجزائى ككل ، وهذا النظام هو إطار العمل الذى وضعته المحاكم ، معظمه يستوجب فقد الحرية . ولكن بدرجات تتفاوت على طول الطريق من فقد الحرية نهائيا بالحبس داخل السجون مروراً بالدور « الداخلية » التى تكون الإقامة فيها ضرورة

قانونية ، وانتهاءً بمراكز الإصلاح والتدريب والاختبار .

ومن خلال هذا النظام بضغوطه المختلفة ، تتم متابعة تنفيذ أهداف متعارضة ، إحداها هو الردع والآخر هو التأهيل ، وإن كان المقصود بالتأهيل هو توصيل بعض العلوم الاجتماعية من أجل الوصول إلى مزيد من النضج وضبط النفس والحد من النزوع إلى الخطأ كالسرقة والغش والعنف .

إن الكثير من العلاج والتدريب الذى يتم داخل السجن ، معد بحيث يشغل النزلاء ولو بعض الوقت : هناك عمل من نوع مخفف عادة ، وهناك أيضاً بعض الأنشطة التى يمارسونها فى وقت الفراغ ، ولكن هناك أيضاً كم هائل من النزعات التى يتلقاها النزلاء داخل السجن وإن كانت تتم بصورة غير رسمية . ومنها مناقشة أحدث أساليب الإجرام والتخطيط لجرائم جديدة ، وإحداث جلبة وفوضى فى السجن . ومن بينها أيضا التدخين ، الادعاء والمفاخرة ، التزلف والمصانعة ، ترويج الإشاعات ، التحريض على الشذوذ الجنسى وغيرها من النزعات الأخرى التى يتلقاها النزلاء على أيدى زملائهم . وكل هذه الأنشطة تشكل الحياة الخاصة لمجتمع السجن .

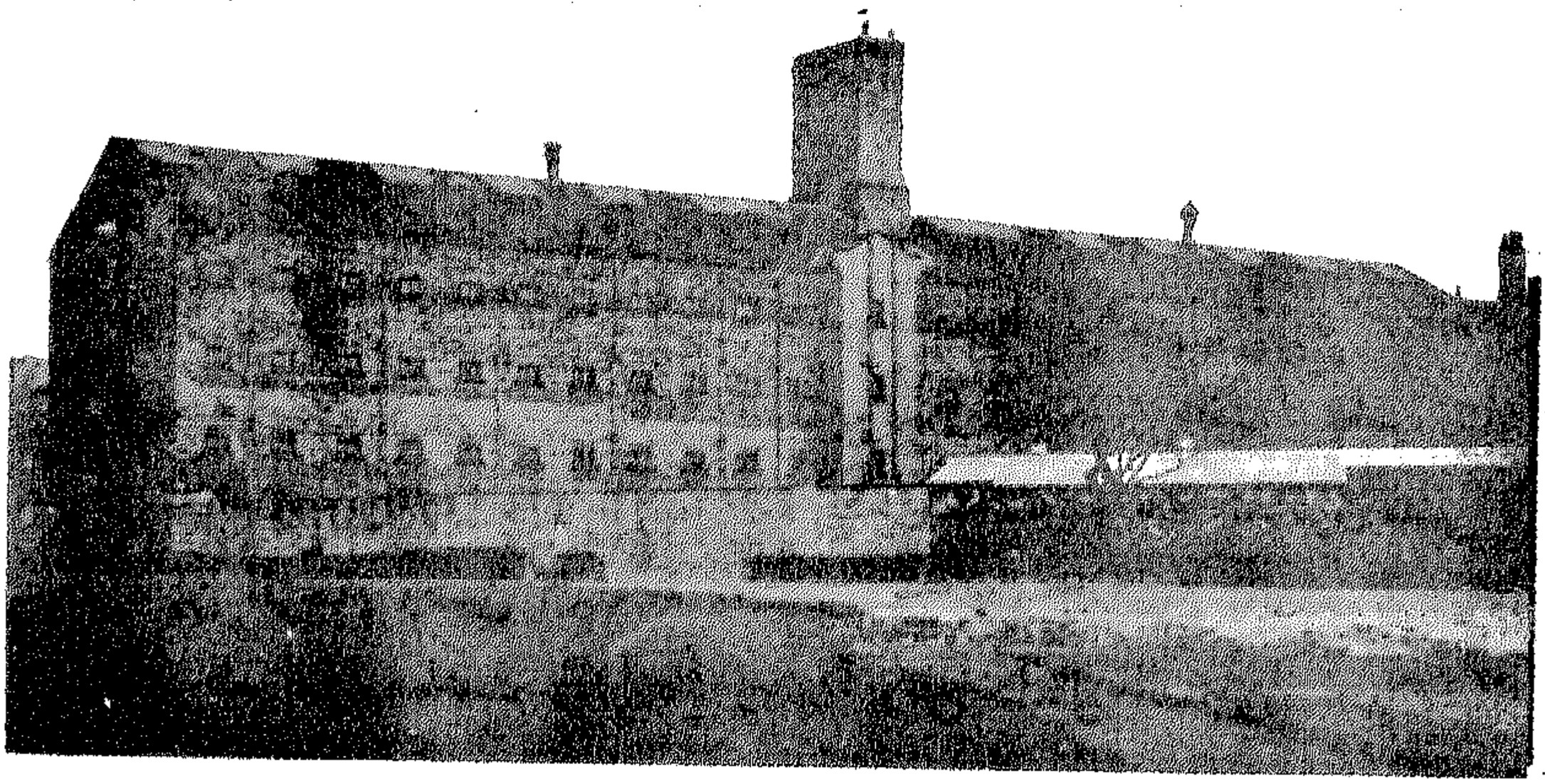
إذن فالسجن ليس له مفهوم واحد ، فما تعرفه عنه ، يتوقف على مكانك منه . فالباحث فى علم الإجرام ، والقاضى فى المحكمة ، والطفل الذى أرسل أبوه إلى السجن ، وموظفو وزارة الداخلية كل هؤلاء لهم نظرة مختلفة إلى السجن : والصفحات التالية من هذا الكتاب هى محاولة لإعطاء صورة للآراء المختلفة بشأن السجن ، وإن كان من العسير على أحد أن يرى الصورة كاملة . حتى الوثائق الرسمية الجافة وأوراق البحث المزودة بالجداول الإحصائية المتعددة لا يمكنها أن تكون موضوعية حقا .

الفصل الثانى

المبانى

إذا ما تجولنا فى المناطق الفقيرة فى معظم المدن الكبيرة ، سواء فى لندن أو ليفربول أو باريس فسنجد أحد السجون . ولقد كان سجن « بنتوفيل » فى بريطانيا نموذجاً لباقى السجون الإنجليزية الأخرى . فقد كان بناءً متشعباً له مركز فى الوسط يمكن منه رؤية باقى أقسام السجن المختلفة . وكان بكل جناح عدد من (الزنازين) مبنية الواحدة فوق الأخرى ومتصلة بسلالم معدنية تنتهى إلى أعلى المبنى .

ولقد كانت الفكرة الرئيسية من تصميم المبنى بهذا الشكل ، هى حبس جميع السجناء فى (زنازينهم) ، على أن يتجمعوا وقت العمل فى



إن معظم المدن لها السجون الخاصة بها. وهذا المبنى فى مدينه «ويكفيلد» بيوركساير

(زنزانة) متوسطة الموقع . ويكون من السهل مراقبة السجن كله من نقطة المراقبة المتمركزة فى الوسط .

فى ذلك الوقت لم تكن فكرة التجمع قد ظهرت بعد - أى تجمع الرجال للعمل معاً فى إحدى الورش مثلا أو الاشتراك فى تناول الطعام ، أو قضاء بعض أوقات الفراغ مع زملائهم من السجناء . كما لم يكن مسموحاً أيضاً بالكلام أثناء تأدية العمل ، رغم أن معظم الأعمال التى يقومون بها تتميز بالرتابة وتبعث على الملل .

وحتى أثناء التدريبات الرياضية حيث يلتفون فى دائرة ضخمة ، لم يكن مسموحاً أيضاً بتبادل الحديث ، وحين يقترب أحد موظفى السجن أو أحد الزوار ، كان عليهم أن يديروا رءوسهم الحليقة إلى الجدران . وكانت الأوامر فقط هى الكلمات الوحيدة التى تتردد فى جنبات السجن .

ولقد انتهى هذا النظام القاسى منذ فترة طويلة ، وأصبح مسموحاً الآن بالاتصالات والمشاركة بل ويتم تشجيعها أحياناً . وفى الوقت نفسه امتلأ الفراغ الواقع بين أجنحة السجن المختلفة بالورش الحديثة ومكاتب الموظفين المتخصصين وبعض الخدمات الأخرى. وذلك نظراً للزحام الشديد الذى تعانى منه السجون حاليا .

لقد كان التعداد اليومى لنزلاء السجون والإصلاحيات فى بريطانيا حوالى عشرة آلاف سجين تقريباً وتصاعد هذا الرقم إلى أربعة امثاله فى السبعينيات ، ومعنى ذلك أنه فى كثير من السجون القديمة يقيم اثنان أو ثلاثة فى زنزانة واحدة كانت معدة أصلا لشخص واحد منذ قرن مضى .

إن الزحام وضيق المساحة والنقص فى عدد العاملين بالسجون ، كل هذه العوامل ساهمت فى إيجاد روتين يومى داخل السجون أهم سماته العجز والملل .



إحدى الورش الحديثة بمستعمرة الرجال بكاليفورنيا

وفيما يلى مثال لما يتم عمله فى يوم من الأيام داخل سجن محلى :

٧ صباحًا : تفتح الزنازين لتبدأ العملية المقززة حين يحمل الرجال أوانى فضلاتهم لتفريغها فى المراحيض. ثم يجمعون إفطارهم بعد ذلك كى يتناولوه داخل زنزاناتهم.

٨ صباحًا : إغلاق الزنازين عليهم مرة أخرى، وما يصاحب ذلك من دوى يحدثه صرير الأبواب وصفقها وفرقعة المفاتيح. وبعد ذلك يذهب كثير من حراس السجن لتناول إفطارهم.

٨,٤٥ صباحًا : تمرين – نصف ساعة من المشى داخل فناء السجن وهم مصطفون فى دائرة (وفى أثناء ذلك يجد بعض السجناء الفرصة للتردد على المراحيض التى أنشئ الكثير منها فى السنوات الأخيرة).

٩,١٥ صباحًا : عمل – لمدة ساعتين وربع وربما أقل قليلاً.

١١,٤٥ صباحًا : غداء – ويتناول كثير من السجناء طعام الغداء فى مجموعات، حيث يجلسون حول مناضد صفت فى كل جناح. وقد لا يكون هناك متسع للجميع فيتناول بعضهم الغذاء داخل زنزاناتهم. وعادة تحدث جلبة وضوضاء وتدافع أثناء ذلك.

١٢,٣٠ ظهرًا : عودة السجناء إلى الزنازين وإغلاقها عليهم مرة ثانية مع الكثير من الجلبة أثناء صفق الأبواب. ويرقد السجناء على أسرة معظمها مزدوج ومثبتة فى الحائط، وهم فى أثناء ذلك يقرأون أو يتحدثون قليلاً وينتظرون كثيرًا ويمر الوقت ببطء ثقيل.

٢,١٥ ظهرًا : تمرين – الدوران ثانية حول الفناء مرات ومرات.

٥,٠٠ ظهرًا : شاى وتناول وجبة ساخنة.

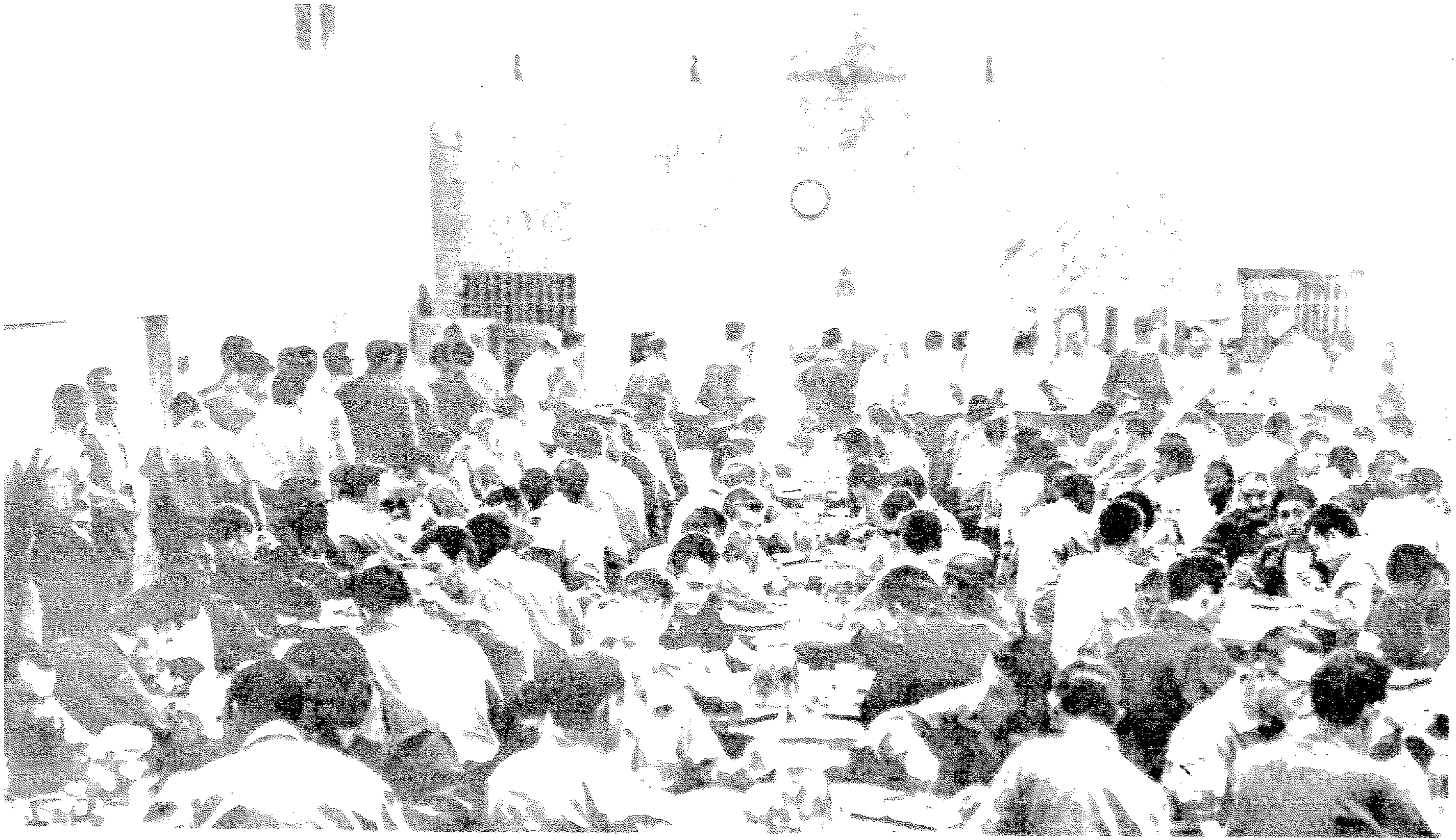
٦,٠٠ ظهرًا : عودة بعض السجناء إلى الزنازين بينما يظل بعضهم جالسًا على أرض الجناح أو يمارس بعض الأنشطة كتنس الطاولة والدومينو أو القيام ببعض المراهنات الخفية أو مشاهدة التليفزيون. وتعطى الفرصة لممارسة هذه الأنشطة مرتين فى الأسبوع لكل جناح. كما تعطى أحيانًا دروس مسائية لعدد محدود منهم، وتكون هذه الدروس مرة واحدة فى الأسبوع.

٨,٠٠ مساءً : إغلاق الزنازين مرة أخرى طوال الليل.

٩,٣٠ مساءً : تطفأ الأنوار للجميع ما عدا هؤلاء الذين لديهم تصريح خاص بالدراسة.

هذا هو الروتين اليومى للسجناء. أما بالنسبة لموظفى السجن أنفسهم، فبالطبع ليس السجن مكانًا للترفيه بالنسبة إليهم. بل إن الروتين اليومى البطىء قد يتعقد أحيانًا بأمور مثل الطلبات التى تقدم لمقابلة مدير السجن أو الضابط الطبى. ومثل هذه الطلبات تقدم عادة فى الصباح الباكر. أما الزوار المتوقع قدومهم فيحضرون بعد الظهر. ويسمح عادة بزيارة واحدة فى الشهر. أما بالنسبة لأيام الآحاد فإن معظم اليوم ينقضى فى إغلاق « الزنازين ».

وبالنسبة لأرضيات السجون التى كانت تحدث ضوضاء شديدة حين السير فوقها فقد غطيت الآن بالفينيل، وفى بعض الأحيان تدهن الجدران والأبواب بألوان زاهية، وإن كان الدهان يوضع على الجدران مباشرة دون



وقت الغذاء بأحد السجون بكاليفورنيا

تغطيتها بالبلاستيك مما يميز شكل المبانى فى السجون عن غيرها . كما يوجد الآن الكثير من المراحيض وأحواض الاستحمام بداخل السجون . وتتميز الأقسام المخصصة للإدارة بمظهر أفضل ، كما أدخلت أيضاً فى بعض السجون القديمة بعض الورش الجديدة ذات التصميم الجيد .

لقد بدأ برنامج البناء فى أواخر الخمسينيات وكانت معظم السجون لا يزال على النمط القديم . إن السجن الصناعى الجديد فى « كولد ينجلى » Coldingely مثلا ، هو إنجاز معمارى حقا . وكذلك سجن « لونج لارتن » الذى يضم السجناء الخطرين . فهناك الممرات والحجرات التى تغلق الكترونيا . وأيضاً الأرضيات ذات الثقل المحسوب بحيث ينطلق جهاز الإنذار إذا خلت الحجرة أكثر من فترة وجيزة أثناء الليل . التصميم كله مختلف ، فلم يعد هناك التصميم المتشعب القديم ، بل وحدات صغيرة مستقلة . أما الخدمات الأخرى فمندمجة بشكل متناسب مع باقى الوحدات . كما أن السجون الجديدة يتسع الواحد منها لعدد من السجناء يبلغ أربعمائة وخمسين سجيناً وقد يصل إلى خمسمائة سجين . وفى الولايات المتحدة سجون تتسع لعدة آلاف من النزلاء .

لقد أنشئت السجون القديمة أولا لغرض الحبس الانفرادى . ومنذ أتيح للسجناء التحرك بشىء من الحرية داخل المبنى والتجمع أيضاً فى بعض الأماكن لتناول الطعام أو للعمل فى الورش مثلا ، أصبحت بعض الأمور ، مثل مراعاة الأمن وفرض السيطرة على المبنى من الأمور الصعبة . فلقد أصبحت الورش مثلا – مصدراً دائماً للمتاعب .

فإذا تم تدبير مؤامرة ما ، فمن الجائز جدا استخدام الأدوات الموجودة فى هذه الورش أو حتى الكراسى الموجودة حولهم كأدوات للقتال . كما أن

هناك فرصة كبيرة لاشتراك عدد كبير فى العراك ، كلما كبر حجم هذه الورش بالطبع .

وتواجه السجون الكبيرة العدد صعوبات جمة فى سبيل فهم وحل مشاكلها . فنجد أن بعض السجون الأمريكية الضخمة التى تتسع لآلاف النزلاء ، تعانى من صعوبات ومشاكل لا حصر لها .

إن الأسلوب الإنجليزى للقضاء على تلك المشكلة يتمثل فى بناء سجون تكفى ما لا يزيد عن أربعمائة وخمسين نزيلا فقط . وأيضاً فى تجزئة السجون إلى وحدات صغيرة . ويكون هذا حلا مناسباً مشتملا على العناصر الاقتصادية والاجتماعية . فالسجون ليست ضخمة إلى الحد الذى لا يعرف فيه المسئولون موظفيهم ، بل ولا يعرفون الخطيرين من السجناء ، ولا هى صغيرة إلى الحد الذى تصبح فيه خدمات العاملين بها عبئاً اقتصاديا باهظ التكاليف .

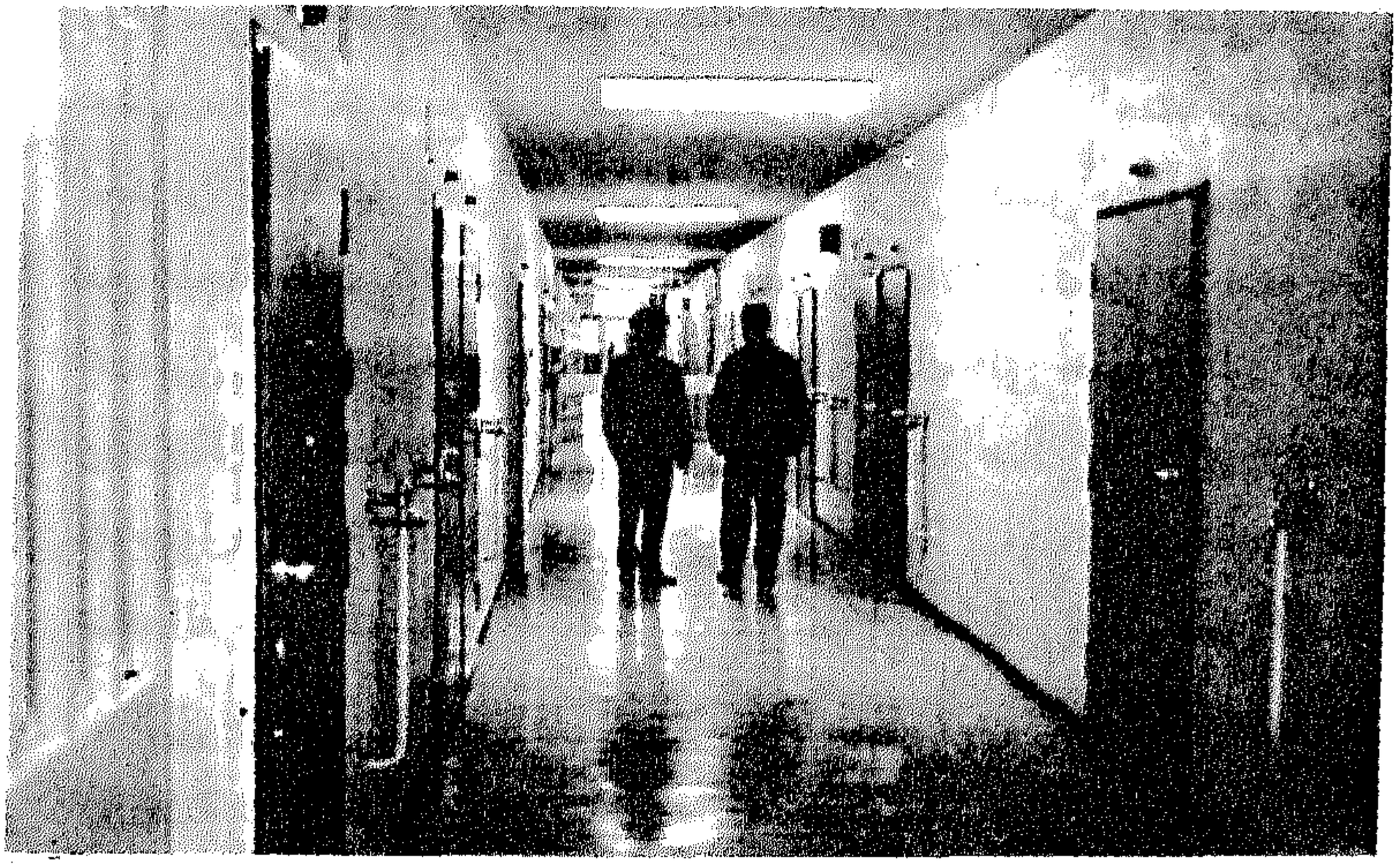
ويراعى فى بناء السجون التى تحوى سجناء خطيرين ، إنشاء حجرة مراقبة فى الوسط بها دائرة تلفزيونية مغلقة بحيث تراقب كل الممرات والأماكن المفتوحة بصفة مستمرة . ولقد قصد المسئولون عن الأمن إعفاء الحراس من مثل هذه الواجبات الأمنية حتى يتوفر لهم الوقت للاندماج اجتماعيا مع السجناء . تلك هى النظرية فيما يبدو – ولكن النقص الشديد فى عدد الحراس وقلة الخبرة والمهارة فى خلق قنوات اتصال مع النزلاء أكثر مرونة وحرية ، يعوق غالباً ذلك التفاعل الاجتماعى المنشود .

إن بعض السجون الحديثة صغيرة نسبيا . فإن سجن « جريندون » Grendon مثلا يضم فقط مائة وخمسين نزيلا أو نحو ذلك . كما نجد أن بعض السجون فى السويد تكون أقل عدداً من ذلك . بل إن سجن

« ميترشتايج » Mittersteigالسجن النمساوى الشهير لمن يقضون أحكاماً طويلة بالسجن يضم فقط ثمانية وثلاثين نزيلا .

وليس شكل البناء هو بالأمر الهام وحده ، ولكن موقع هذا البناء أيضاً له الأهمية نفسها . فنجد فى بريطانيا ما يسمى بالسجون المفتوحة وهى توجد غالباً فى الريف . وهذا خطأ فى الواقع ، فالسجناء عادة يأتون من المدن المحيطة وكذلك أسرهم يأتون من تلك المدن لزيارتهم . إذن فوجود السجن بعيداً هكذا فى الريف يعزل الجميع بما فى ذلك العاملين فى السجن أنفسهم .

كما يعزل أيضاً أسرهم عنهم . وتكون زيارة السجين حينئذ أشد صعوبة وأكثر تكلفة . وقد يشهد المستقبل إنشاء بعض السجون المفتوحة القريبة من المدن بحيث يمكن للنزلاء الخروج منها إلى العمل فى المصانع والمكاتب بالمدن المجاورة والعودة إليها بسهولة . وإن كان هذا يحدث بالفعل ولكن بدرجة محدودة .



حين تغلق الأبواب فى سجن ميترشتايج بفيينا

الفصل الثالث

الجريمة – وأسبابها الاجتماعية

تنتشر الجريمة فى الغالب بين الشباب من الذكور وتتفشى بصورة كبيرة فى وسط الطبقة العاملة – وإن كان هناك بعض الجرائم لا ينتمى إلى طبقة بعينها ، وقد يستمر حتى سن متأخرة .

وليس للجريمة سبب واحد فقط ، بل هناك دائماً عدة أسباب أو عوامل تتفاعل مع بعضها البعض بدرجة كافية للتأثير على شخص ما كى يرتكب جريمته . كما أن هناك أيضاً مواقف معينة يسهل فيها ارتكاب الجريمة . ولا تنسى أننا نعيش فى مجتمع يوجد به منتهى الفقر ومنتهى الغنى جنبا إلى جنب . كما أنه مجتمع طرأ عليه الكثير من المتغيرات الاجتماعية . فنحن نجد أن عدداً كبيراً من الشباب الآن لديه فرص أفضل من آبائهم فى كثير من المجالات ، كالتعليم والثقافة وأيضاً فى مجالات العمل المتعددة . وقد يحصلون على وظائف أعلى وأجور أكبر من تلك التى حصل عليها آباؤهم ولكن ليس الطريق مفروشاً أمامهم بالورود . هناك التحدى والمنافسة للوصول إلى النجاح الذى هو فى غاية الأهمية ، وهناك بالطبع فى مقابل تلك الفرص المتاحة مزالق أكبر للفشل ثم الإحباط . وهنا يكمن الخطر .

وفى المناطق الأكثر فقراً . يبدأ الأطفال أول خطواتهم على طريق المنافسة هذا ولديهم فرص ضئيلة جدا للنجاح ، فهم قد ينشئون فى بيئة ذات نصيب محدود من التعليم ، يستعمل الناس فيها كلمات وعبارات

محدودة ، فينشأ الأطفال ولديهم عدد محدود من المفردات ، وبالتالى ثقافة محدودة وقدرة محدودة على الاستيعاب . وحين يذهبون إلى المدرسة وينضمون إلى فصول بها عدد كبير من التلاميذ – يجدون من العسير منافسة الأطفال الآخرين الأوفر حظا منهم أو حتى اللحاق بهم ، فتثبط عزيمتهم ويجربون الفشل لأول مرة وربما لفترة طويلة من حياتهم . وقد يتصورون أنهم لن يذوقوا النجاح أبداً بالطريق المشروع ، وحتما سيجربون طرقاً أخرى للنجاح وإن تكن غير مشروعة . وحين يحدث ذلك يعرف هؤلاء الصغار طريق الجريمة ، فيزج بهم نتيجة لذلك فى إحدى الإصلاحيات ، أو إلى السجن فيما بعد ، حينئذ يضاف شعور آخر بالفشل .. الفشل فى النجاح حتى بغير الطريق المشروع ، وتتأكد نظرتهم القاسية إلى أنفسهم فهم الخاسرون مرتين بفشلهم فى الحياة وفشلهم فى الجريمة .

وعادة ما يؤدى هذا الشعور الحاد بالفشل إلى الاكتئاب فحين يجتمع الحرمان الاجتماعى والنفسى يتكون ذلك الشعور بعدم الجدوى فنجد عبارة « لا خير فىَّ .. ولا فائدة ترجى منى » هى العبارة التى كثيراً ماتتردد على ألسنة الكثير من السجناء وخاصة النساء والفتيات منهم .

كما أن للوسط الذى ينشأ فيه الحدث تأثيراً كبيراً على انحرافه وتشجيعه على ارتكاب الجريمة . ففى البيئات الفقيرة جدا التى نطلق عليها قاع المجتمع ، نجد أن الناس هنا لا يشعرون بأى انتماء للمجتمع فهم يشعرون بأنهم غرباء عنه وليس لهم نصيب فيه بالمرة . كما أن القيم السائدة فى ذلك المجتمع ليست قيمهم ولا يعترفون بها ولا تسرى عليهم ، فهم مشغولون بالبحث عن لقمة العيش بأية وسيلة ممكنة . فإن كنت تملك القليل جدا أو لا تملك شيئاً فمن المقبول أن تنهب ما تستطيعه من هذا



إذ لم يستطع هؤلاء الأطفال النجاح بطريقة مشروعة فسيحاولون بطريقة أخرى

المجتمع الذى لا تنتمى إليه، المهم هو أن تستطيع ذلك ، إن كسب المعركة سينهي القضية وغالباً ما يأخذ المنتصر وضعاً مميزاً فوق ذلك . فإذا كنت ماهراً فى السرقة مثلا فقد تجد لك معجبين بقوتك وجرأتك . وهكذا يخرج الأولاد فى جماعات صغيرة يحرضون بعضهم البعض ويتعلمون ممن لهم خبرة سابقة فى هذا المجال . وقد ينظرون إلى مشاهير المجرمين بإعجاب كنماذج يرغبون فى تقليدها.

وليست الأحياء الفقيرة والأزقة هى المصدر الوحيد للجريمة . بل إننا نجد أن نسبة كبيرة من الجرائم والانحرافات تأتى من التجمعات السكنية الجديدة . ففى هذه المناطق يعيش كثير من الناس لا يعرف بعضهم البعض ، معظمهم جاء من القرى والمراكز البعيدة حيث الانتماء لذلك المجتمع الصغير ، والجيرة الطيبة ، حيث العرف والتقاليد المعترف بها من الجميع التى هى بمثابة لوائح غير رسمية وعائق فى طريق الجريمة . وحين ينتقل الشخص من قريته من وسط جيران يعرفهم إلى ذلك المكان الجديد فى المدينة حيث لا يعرف أحداً ولا يعرفه أحد ، أى أنه غريب وسط غرباء مجهول الهوية بالنسبة لجيرانه . مما يشجع على الانحراف فالسارق قد يتردد فى سرقة شخص يعرفه ، ويشعر بالذنب كثيراً إذا ما فعل ذلك . أكثر مما لو سرق شخصاً لا يعرفه .

وهناك أيضاً ذلك التناقض الهائل بين ماتعلن عنه المحال التجارية الكبيرة وتعرضه فى واجهاتها من بضائع مرغوب فيها ، براقة باهظة الثمن ، وبين حال من يتفرجون على تلك البضائع وينظرون إلى مظاهر الغنى والأبهة على من حولهم فى حسد وحسرة وهم الذين يعيشون على النزر اليسير . فهم يرون بأعينهم أن الشاب صاحب أجمل سيارة هو الذى يفوز بأجمل فتاة . والامتلاك يمنح الثقة . والثقة تهب النجاح فى الحياة وفى

الجنس أيضاً . ذلك ما تقوله وسائل الإعلام ، وتلك هى الرسالة التى تنقلها إلينا فى بيوتنا عشرات المرات فى اليوم . وهى رسالة غاية فى الوضوح وتصل جيداً إلى الذين لا يملكون شيئاً ولا يستطيعون امتلاك شيء . وهم أيضاً لا تنقصهم الفرصة ولا يعوزهم الدافع .. والشوارع مزدحمة بالسيارات والحوانيت ممتلئة بالبضائع الفاخرة من كل الألوان ، وهى فى انتظار من يسرقها وليس من العسير أن تدخل كزبون متجراً وتطلب ما تشتهيه من الأشياء الغالية المرغوب فيها على سبيل الشراء وتظل تقلبها بين يديك حتى تتاح لك فرصة ينشغل فيها البائع بغيرك فتفر هارباً بما ظننت أنه صيد ثمين ، وكثيراً ما تلمحك عين الرقيب ويكون مصيرك السجن .

تلك إذن بعض العوامل الاجتماعية المسببة للجريمة ، ويبقى دور الأسرة . فمن الواضح أن لها دوراً هاما . فليس المجتمع أو البيئة التى يعيش فيها الحدث هما وحدهما اللذان يؤثران فيه سلباً أو إيجاباً فالحقيقة أنه حتى فى المناطق التى تتفشى فيها الجريمة قد نجد بعض الأسر ذات السمعة الطيبة ، أفرادها بعيدون كل البعد عن أية شبهة للانحراف . كما أننا نجد فى بعض الأوساط الراقية المحترمة – الانحرافات والميول الإجرامية .

الفصل الرّابع

الجريمة - وأسبابها النفسية

إن الصفات التى تميز أى شخص تحدد أى نوع من الأشخاص هو . ولقدَ أثبت العديد من الاختبارات التى أجريت ، أن الأشخاص المتسرعين والمهملين والمغامرين هم أكثر استعداداً للانحراف من غيرهم . ولكن بعض من لهم هذه الصفات يتأثرون كذلك بنوع العلاقة داخل أسرهم.

إن كل الأطفال فى حاجة إلى الشعور بأنهم محبوبون ومرغوبون لذواتهم الشخصية فقط ، إذ يجب ألا يكونوا مجرد وعاء يصب فيه الآباء طموحهم وآمالهم . وهم فى حاجة إلى التوجيه والإشراف السليم ، كما هم فى حاجة أيضاً إلى أن يحترمهم الآخرون ويشجعوهم كشخصيات مستقلة .

إن غياب الأم الطويل أو الحرمان منها قد يعوق النمو الوجدانى الطبيعى للطفل ، وغالباً ما يؤدى إلى ظهور شخصية غير ودودة . كما أن رفض الطفل من جانب الأبوين يكون معوقاً له بالدرجة نفسها . وقد يحدث الرفض من جانب الأبوين لأسباب عديدة . فقد يكون الطفل غير مرغوب فيه لعدم شرعية العلاقة التى أثمرته . أو كأن يكون عدد الأطفال فى الأسرة كبيراً . أو أن يكون الطفل من جنس غير مطلوب ، كأن يأتى ذكراً والأسرة تريده أنثى أو العكس . مثل هذا الطفل غير المرغوب فيه يبدأ حياته بمعوقات لا دخل له فيها قد تؤدى إلى عيوب فى شخصيته قد تؤدى بدورها إلى الجريمة .

ومن أجل نمو وجدانى سليم ، يحتاج الطفل لوجود كلا الوالدين معاً ، ومشاعر مودة من أفراد الأسرة كلها : فالفتيات يتعلمن كيف يصبحن نساء بتقليد أمهاتهن وكذلك يفعل الأولاد مع آبائهم . وكذلك يتعلمون كيفية التعامل مع الجنس الآخر من خلال الطريقة التى يُعامل بها الأبوان أحدهما الآخر ، وأيضًا من خلال الأسلوب الذى يعاملهم به أحد الأبوين من الجنس المخالف لهم .

فالولد الصغير يجب أن يتعلم أنه ليس الوحيد الذى له الحق فى التمتع بحب أمه ، ولا الفتاة بحب أبيها وحدها . ويساعدهم كثيراً فى التغلب على تلك الأحاسيس السلبية الحب المستمر الذى يبديه لهم أحد الوالدين من الجنس نفسه . فنجد مثلا أن حب الأم لابنتها وما تظهره لها من مودة واهتمام يساعدها كثيراً فى التغلب على المشاعر السلبية مثل الغيرة من أمها ورغبتها فى الاستئثار بحب أبيها لها وحدها . وكذا الحال بالنسبة للفتى . كما أن الحب الذى يحمله كل من الأبوين للآخر يساعد أيضاً فى التغلب على تلك المشاعر السلبية التى توجد لدى الأبناء . وتدريجيا يدرك الولد الصغير أنه لا يمكن أن يستأثر هو وحده بحب أمه ، وأن أمه تحب أباه أيضاً ولكن بطريقة مختلفة . ومن الجائز أن يكره الطفل أباه الذى يبدو له منافساً قويا . ولكن إذا ساعده الوالدان فى التغلب على تلك المشاعر السلبية ، فسيكبر وتصبح له زوجة وأطفال . وكذلك الفتاة تكبر ويصبح لها زوج وأطفال . فمن الضرورى جدا أن يتعلم الأطفال التخلى عن تلك الأحاسيس الغريزية تمهيداً للدخول فى تجربة أعمق وأشمل .

إننا نجد كثيراً من المنحرفين الصغار لهم آباء غير أكفاء أو آباء غائبون - أحياناً فى السجون - فالأب المنحرف هو أحد أسباب انحراف الابن فيما بعد . فإن كان هذا الأب لصا كانت أمنية الابن أن يصير لصا

مثله . وإن كان متغيباً لفترة طويلة فإن الابن يعانى من مشاكل نفسية عديدة تؤدى به غالباً إلى الانحراف .

فغياب الوالدين أو أحدهما أو عدم رضاهما أو أحدهما عن الطفل ، من العوامل المساعدة على انحراف الأبناء تجاه الجريمة . كما أن الحماية الزائدة التى تمارسها الأمهات عادة ، تؤدى أيضاً إلى النتيجة نفسها . فتلك الحماية تعنى فى مضمونها أن هؤلاء الأبناء – وهم غالباً من الذكور – غير قادرين على الاعتماد على أنفسهم وعاجزون عن التأقلم مع الحياة وذلك مما يعوق استقلالهم وينمى لديهم الشعور بعدم المسئولية .

مثل هؤلاء الأطفال يعتقدون أن على الآخرين مساعدتهم والالتفاف حولهم وأن العالم مدين لهم بوجودهم فيه . وهذا بدوره قد يؤدى إلى الانحراف الذى غالباً مايأتى فى شكل انحرافات سلبية مثل جرائم التدليس والغش وإصدار شيكات دون رصيد وغيرها .

كما أن الاكتئاب قد يؤدى إلى عمل مدمر قد يوجه تجاه الآخرين أو تجاه الشخص ذاته أو هما معاً . وفى صورته الحادة جدا ، يؤدى الاكتئاب إلى القتل والانتحار معاً – وهو قتل للنفس – فالأم التى تعانى من حالة اكتئاب قد تخنق طفلها بالغاز وتخنق نفسها أيضاً . فإن العنصر العدوانى الموجود فى الانتحار ذاته أو محاولة الانتحار قد يكون موجهًا إلى الزوج أو الحبيب الذى سيعانى فيما بعد من جراء ذلك ، كما لو كان فعلا انتقاميا .

ومن المعلوم أن معظم الجرائم ترتكب فى فترات الاكتئاب . من الممكن أيضا النظر إلى بعض الجرائم على أنها أعمال ماسوشيه (التلذذ بتعذيب النفس) . فنرى المجرم وهو الصياد الذى ينقض على فريسته ، يعد للسرقة بعناية تامة ومستعد لاستعمال العنف إذا لزم الأمر . ولكنه حين

يرتكب جريمته يحول نفسه بنفسه من الصياد إلى الفريسة . فهو يعلم أن البوليس يطارده ومع ذلك لا يأخذ أية احتياطات من أجل تغطية آثار جريمته . كأنما يريد أن يوقع نفسه فى المصيدة . ومن اللافت للنظر أيضاً أن عدداً محدوداً جدا من مرتكبى الجرائم هم الذين يقدرون قيمة المال الذى يحصلون عليه بوسائلهم غير المشروعة . وينفقون هذه الأموال فى وقت قصير جدا . ويبدو أن عملية التخطيط وارتكاب الجريمة نفسها لها متعة تفوق متعة المال نفسه بالنسبة لهم .

وهذا النوع من السلوك يشبه إلى حد بعيد ما تفعله الداعرات . فهن يحملن كل احتقار لزبائنهن ويتقاضين منهم أكثر ما يمكن من النقود مقابل أقل ما يمكن منحه ثم هن يرمين بالنقود لقواديهن ، وقد يكن متعلقات بهم ولكن من الجائز أيضاً أنهن يحتقرنهم مثلما يحتقرن زبائنهن . إنها نقود قذرة جاءت بطريقة قذرة مهينة ولكنها مع ذلك مستمرة .

قد لا تعد الدعارة فى حد ذاتها جريمة ، بينما يعد الاستدراج لارتكاب الفحشاء جريمة . وإذا وجدت الداعرات أنفسهن فى السجن فلأنهن أخذن المخاطرة وتجولن فى الشوارع . وليست هذه هى المخاطرة الوحيدة التى يقمن بها ، بل إنهن يقمن بمخاطرات أخرى أشد . إنهن يضعن أنفسهن فى خلوة مع زبائنهن ؛ وقد يكون بعض هؤلاء على درجة كبيرة من الشذوذ . وكثيراً ما سمعنا عن داعرات تم قتلهن فى مثل هذه الخلوات .

ومما سبق نجد أن هناك سلوكاً خطيراً له دوافع (ساد وماسوشيه) معقدة . فالداعرات مثل المجرمين يشعرن بأنهن منبوذات من المجتمع . ولا ينتمين لمجتمع عادى ولا يتملكهن شعور بالراحة وسط الآخرين من ذوى الاستقامة بينما يشعرن بكامل الراحة بين الآخرين من ذوى النزعات المنحرفة .

توجد نسبة قليلة من العاهرات فى داخل السجون ، أما الباقيات فإما مرتكبات لجرائم السرقة أو الغش والاحتيال أو سكيرات . وقد ترتكب النساء جرائم سرقة ولكن ليست فى مستوى سرقة الخزانات أو البنوك . وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المرأة المختلفة عن الرجل . ولكن الأمور تتغير ، وقد نجد فى المستقبل عدداً أكثر من مرتكبى الجرائم من النساء . أما فى الوقت الراهن فإن عدد الرجال والشباب فى السجون البريطانية يعادل عدد النساء أربعين مرة .

وهناك سبب آخر لوجود ذلك الفرق وهو أن الشباب من الذكور ينطلقون فى شراذم وجماعات وغالباً ما يرتكبون جرائمهم بالاشتراك مع زملاء لهم بينما لا تفعل الفتيات والنساء ذلك . إنما يعملن بمفردهن .

على أننا نجد أن الفتيات أكثر تعرضاً للاضطرابات النفسية . فكثير منهن يتورطن فيما تخشاه الأمهات أشد الخشية .. وإذا كانت تلك الأمهات رافضات لبناتهن فإن الفتيات فى هذه الحالة يتورطن بقصد إيلامهن وعقابهن إلى جانب أنهن يعاقبن أنفسهن . فكأنما يقطعن أنوفهن انتقاماً من وجوههن .

وفوق ذلك فإن الأم التى تشعر ابنتها بأنها غير مرغوب فيها تدفعها دفعاً إلى تأكيد أنوثتها وإثبات أنها مرغوب فيها وقد تلجأ لتكوين علاقات متعددة لكسب الثقة وإذا كان هناك ميل قوى من ناحيتها تجاه الأب أو زوج الأم ، فإن شعوراً قويا بالذنب يصبح ملازماً للجنس ، فهذه منافسة ممنوعة مع الأم حتى ولوكانت فى اللاشعور .

إن الشعور بالذنب والماسوشيزم – أى الرغبة فى تعذيب الذات – مثل هذه المشاعر تدفع الرجال والنساء إلى ارتكاب الجرائم وتعريض أنفسهم للعقاب .

وعلى الرغم من أن كل تلك العوائق الاجتماعية والنفسية تؤدى إلى كثير من المتاعب فإنها لا تؤدى حتماً إلى الجريمة . ولكى يحدث ذلك لابد من وجود مجموعة من العناصر الأخرى المؤدية إلى الانحراف .

ومهما يكن السبب المؤدى إلى الجريمة ، فبمجرد صدور الحكم وانقضاء مدة العقاب تكون قد انطوت صفحة ولكن جرائمهم ستظل تسكن داخلهم ، وسيكون من العسير على من هيأته ظروفه إلى الانحراف أن يظل بعيداً عن المتاعب ، ومن السهل عليه أن يستمر فى طريق الجريمة .



الحرمان والعنف !

الفصل الخامس

مجتمع السجناء

إن السجناء – خاصة من سبق لهم السجن عدة مرات من قبل – مثل هؤلاء لهم فى الغالب تجارب قاسية من الحرمان الحاد فى مستهل حياتهم . كما أن فقدان الحرية : حرية الاتصال بالأسرة والأصدقاء ، حرية تحديد أولوياتك ، أو ممارسة أنشطة من اختيارك وحدك ، كل ذلك يؤدى ولا شك إلى مزيد من الحرمان .

إن مجتمع السجناء مجتمع ضيق مغلق على نفسه متبلد الفكر والحس بدون صحبة الجنس الآخر . زد على ذلك أن ملابس السجن نفسها لها أثرها السلبى . فملابس أى شخص تقول الكثير عن هذا الشخص ذاته ، فهى تدل على دوره فى الحياة وعلى طبقته الاجتماعية . وقد تخفى عدم الثقة وقد تؤثر فى الآخرين ، أما فى السجن فالملابس هنا تصنف الناس إلى مجموعات ثلاث المجموعة الأولى وهم :

المسئولون عن الإدارة والعلاج أى مديرو السجون والأطباء اخصائيو العلاج النفسى والاخصائيون الاجتماعيون . وهؤلاء يلبسون الملابس المدنية العادية . التى توضح انتماءهم للعالم الخارجى وللحياة المدنية . أما ضباط السجن فليسوا كذلك . فهم يرتدون زيا معينا وسيما لا يختلف عن ذلك الزى الذى يرتديه رجال الشرطة . ولكنهم يختلفون عن الناس خارج السجن ، وهم أيضاً يختلفون عن مدير السجن والأخصائيين العاملين

بالسجن من ناحية وعن السجناء من ناحية أخرى . وتوضع الرتب فى مكانها من الزى. لتوضح الفرق فى الأدوار والمناصب فى وظيفة من أهم معالمها ذلك التمييز فى الرتب والمناصب . وهنا تتضح الفروق الاجتماعية بين الناس بشكل حاسم وكلما زادت هذه الفروق الاجتماعية صعب الاتصال بين الناس بحرية .

ويرتدى السجناء زيا خاصا بهم ، ولكنه بالطبع ليس وسيماً . وهم قطعاً يكرهون ارتداءه ، فالجاكتات والقمصان وأربطة العنق خشنة ورخيصة ، وحتى إن لم تكن كذلك فيكفى أنها تقول « أنت لست مواطناً عادياً » . كما أنك لست عضواً فى هيئة العاملين بالسجن ، إنما أنت سجين عادى فقط أى « مجرم » ويصبح الزى ملازماً لوضعه فى أدنى مكان من مجتمع السجن .

لقد أصبح من المسموح به الآن فى بريطانيا أن ترتدى النساء داخل السجون ملابسهن العادية . وإن كانت رثة فباستطاعتهن اختيار ما يناسبهن من العديد من الملابس التى تقدمها لهن إدارة السجن نفسها . وإذا استطاعت ضابطات السجن أيضاً التخلص من زيهن لكانت هذه خطوة جريئة فى سبيل إلغاء المسافة الاجتماعية بين الناس داخل السجن .

وفى سجون الرجال لا يزال الزى مفروضاً على السجناء ، إذ أن أول إجراء يمر به الشخص الصادر ضده حكم بالسجن هو أن يجرد من كل ملابسه وممتلكاته الشخصية بمجرد وصوله إلى السجن . وبعد أن يأخذ حماماً يتسلم زى السجن ويحمل رقماً . وهذا أمر حتمى لغرض التمييز بينهم . فقد يكون هناك العديد من السجناء يشتركون فى الاسم « سميث » أو « جونز » . كما أن هذا الرقم يرمز إلى نوع من التحقير

للشخص ذاته . ورغم أن هذا يحدث فى المؤسسات والهيئات الكبيرة أيضاً ولكنه من المؤسف حدوثه أيضاً فى السجون التى تحوى الكثير من الناس ممن لاقوا الكثير من الهوان والتحقير فى مراحل مختلفة من حياتهم .

وبرغم أن السجناء جميعاً يرتدون نفس الزى ولكنهم لا يشكلون بالضرورة مجتمعاً واحداً متلاحماً فنجد كثيراً منهم يعيش فى عزلة ويجد صعوبة كبيرة فى اكتساب الأصدقاء . وبعضهم يشكلون فيما بينهم جماعات صغيرة تربطهم مصالح خاصة . ونجد منهم القادة والأتباع . كما نجد فريقاً ثالثاً يقومون بدور الوسطاء بين مجموعة وأخرى أو بين السجناء وهيئة السجن .

ومن بين الذين يمارسون تأثيراً قوياً على بقية السجناء « بارونات الطُباق » وهم الرجال الذين يقومون بتخزين الطباق ثم يبيعونه للسجناء الآخرين بأسعار مرتفعة أو فى مقابل بضائع أو خدمات أخرى . ومن لا يرضخ يلق جزاءه . وفى هذا المجتمع الضيق يلعب بارونات الطباق هؤلاء الدور نفسه الذى يلعبه مقرض النقود إلى حد بعيد .

ومن الشخصيات البارزة أيضاً ، السجناء الذين لهم وضع إجرامى متميز . كسارقى البنوك ومقتحمى الخزائن . بينما نجد أن مرتكبى جرائم أخرى مثل التحرش بالأطفال غالباً ما يلاقون احتقاراً حتى من بين زملائهم فى السجن .

كما أن إدارة السجن ذاتها تصنف السجناء إلى درجات أمنية . فهذا مجرم خطر وهذا مجرم خطر جدا وغير ذلك من التسميات مما يبرز الدور الإجرامى المتميز لهؤلاء الأشخاص . فإذا ما تم تصنيف أحدهم بدرجة مجرم خطر جدا – فهو فى هذه الحالة شخص ذو حيثية . ورغم هذا التصنيف فالذين يجعلون من أنفسهم قادة هم غالباً أصحاب الشخصية

القوية المسيطرة والأجسام القوية . وبعض هؤلاء قد يكون مفيداً فى التعبير عن العداء الكامن بنفوس السجناء تجاه هيئة العاملين بالسجن . كما أنهم أيضاً قادة المعارك الفعلية التى تدور داخل السجن .

وهناك بالطبع الكثير من المشاحنات التى تدور بين السجناء أنفسهم ، وهى أكثر حدوثاً من تلك التى تنشأ بينهم وبين موظفى السجن . فقد يكون هناك ثأر قديم يلزم تسويته أو عراك بين مجموعتين متنافستين . وكلها نماذج سلوكية مقبولة مع ذلك ، فقد يكون هناك قدر لا بأس به من الضغط الجسدى والنفسى لدى هؤلاء النزلاء مما يستدعى مثل هذا السلوك .

وإلى جانب هؤلاء المشاغبين من السجناء ، هناك أيضاً عدد كبير منهم يريد العيش فى سلام . كما أن هناك بعض السجناء الذين لديهم استعداد للتعاون مع موظفى السجن : وينظر السجناء عادة إلى زملائهم الذين يتزلفون إلى ضباط السجن أو يتعاونون معهم نظرة شك وعدم ثقة . كذلك ينظرون إلى زملائهم الذين يقومون بأعمال خاصة لحساب بعض موظفى السجن النظرة نفسها غير الواثقة ، رغم أن هؤلاء قد يقبلون هذه الأعمال من أجل الحصول على بعض الامتيازات ، ورغم أنهم فى الواقع يمكن أن يساهموا فى تسهيل بعض الأمور لزملائهم من السجناء .

كما أن هناك وظائف أخرى مرغوباً فيها ، لها تأثير وقوة فى مجتمع السجن وهى أن تعمل مثلا حيث توجد الأشياء المرغوب فيها . فى المطابخ ، أو فى المخازن أو المكتبة على أقل تقدير .

وفى السجن سوق سوداء أيضاً ، للطعام والملابس والأحذية أو حتى لبعض الكتب المطلوبة هذا غير الاتجار الممنوع فى الطباق . وتجد الخمور طريقها أيضاً إلى السجون وخاصة فى سجون الأحداث .

وخلاصة القول أن هذا المجتمع - مجتمع السجناء - تسوده القيم الإجرامية وله اقتصاد خاص به وإن كان اقتصاداً منحطا يتميز بالنقص فى النقود وفى البضائع . وهو مجتمع به القليل من الكفاية ويسيطر عليه العجز . الضحك فيه قليل والاكتئاب مستشر والملل يخيم على المكان ولا يقطعه إلا العراك أحياناً . ذلك هو مجتمع السجن .



وأحيانا تنشب الخلافات بين النزلاء

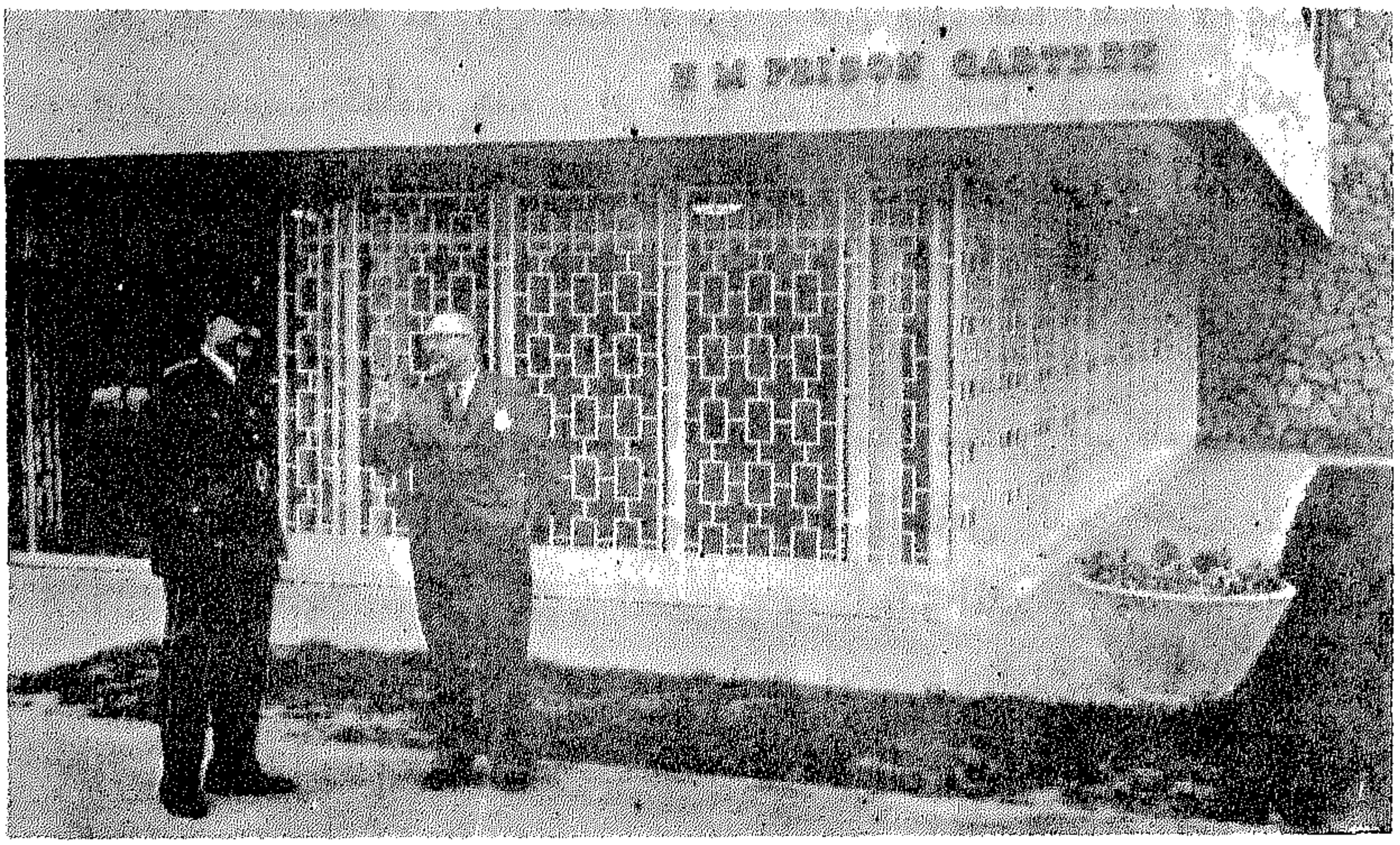
الفصل السّادس

هيئة العاملين بالسجن

فى قمة السلم الوظيفى للسجن نجد حاكم السجن – كما يسمى فى انجلترا . أو المراقب كما يسمى فى الولايات المتحدة . وفى فرنسا يطلق عليه اسم مدير السجن .

والحاكم أو المدير هو المسئول الأول فى السجن . بل إن أسلوبه والطريقة التى يتصرف بها تؤثر إلى أبعد حد فى الجو العام للسجن كما تؤثر فى أخلاقياته أكثر مما يؤثر أى عامل آخر ، لدرجة أن تغيير المدير قد يعنى تغيير أسلوب الحياة لكل من فى السجن .

فهو الرئيس الإدارى للسجن والقائد للعاملين به . وسلطته مطلقة بالنسبة لنزلاء السجن . فهو يفصل فى النزاع بينهم وبين موظفى السجن . كما يفصل بين السجناء بعضهم البعض . وهو الذى يقرر – فى حدود معينة – مَنْ من النزلاء يستحق العفو ، أو يستحق زيارة إضافية أو حتى الخروج من السجن فى إجازة قصيرة لزيارة بيته ولقاء أسرته . كما يقرر أيضاً من منهم يستحق الحبس الانفرادى . وهم أيضاً قد يشجعون إدخال بعض الأساليب العلاجية الجديدة كما أنهم لا يشجعون بعضها . وذلك كله من خلال إطار العمل فى وزارة الداخلية . كما أن الأسلوب الذى يتبعونه من أجل تأدية تلك الوظيفة المركبة سواء كان بطريقة مباشرة واضحة أو بطريقة حازمة غير مباشرة يؤثر تأثيراً فى كل شخص داخل السجن .



لايرتدى مدير زيا رسميا

ويساعد المديرين فى إدارة تلك المؤسسات (السجون) عدد من مساعدى المديرين مهمة كل منهم الإشراف على قسم من أقسام السجن . وفى سجون الأحداث يقوم مساعدو المديرين بدور الأخصائيين الاجتماعيين والمديرين فى الوقت نفسه ، وهم يعرفون كل سجين معرفة شخصية وبطريقة لا تتيسر لمدير سجن كبير .

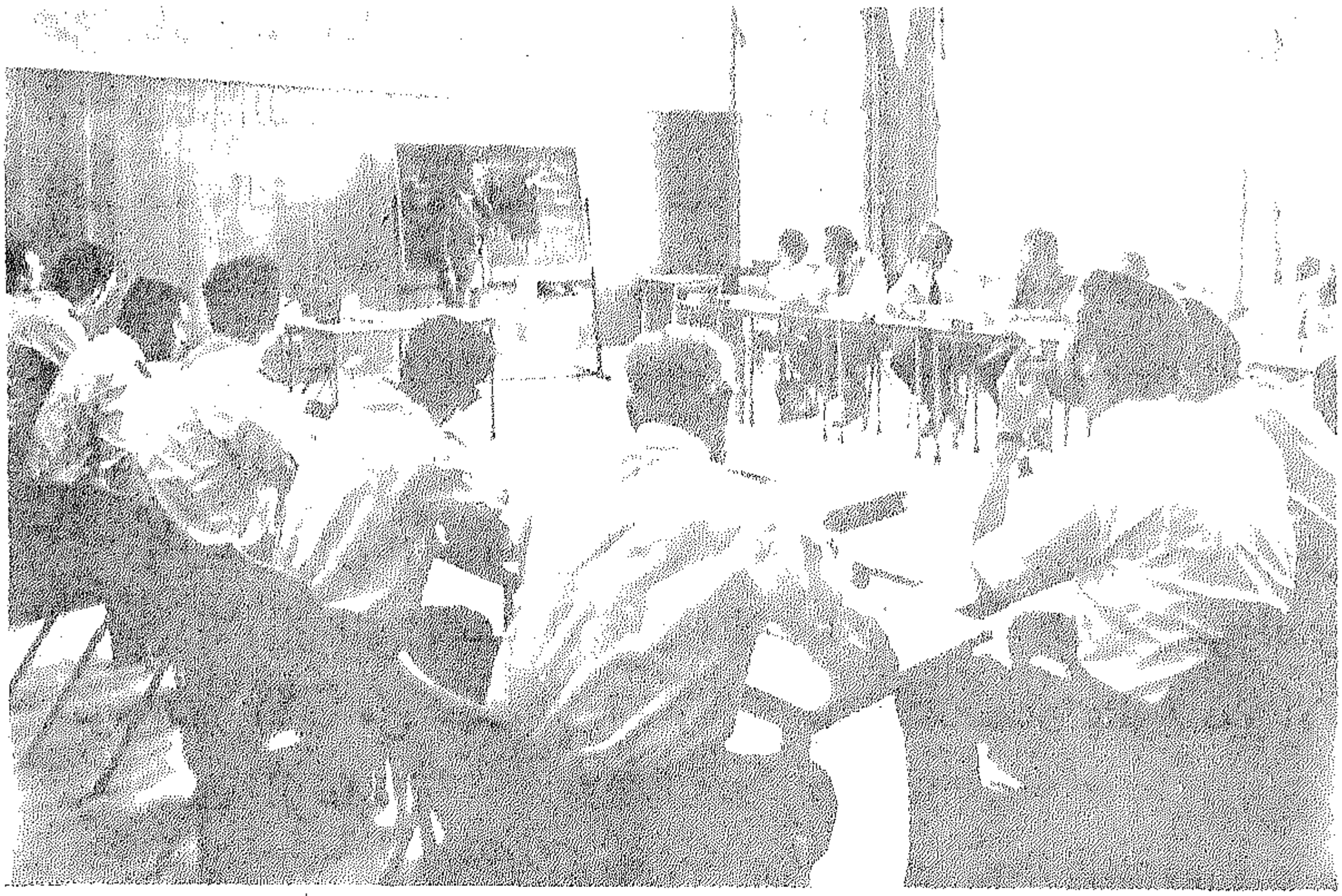
وهناك ثلاث درجات من المديرين ودرجتان من مساعدى المديرين . والدرجات العليا من المديرين يشغلها المسئولون عن السجون الكبيرة ، وهذا يعطى انطباعاً بأن الكفاءات الإدارية تحظى بالترقية أكثر من الكفاءات الفنية . حتى وإن كان أحد مديرى السجون الصغيرة نوعاً متفهماً لمشاكل النزلاء والموظفين بدرجة كبيرة ومدركاً للضغوط التى تفرضها طبيعة العمل فى مثل تلك المؤسسات . ثم هو فى النهاية متجاوب

بطريقة صحيحة مع كل هذه الأمور . فإن مثل هذا المدير لا يمكن أن يرقى بسبب كفاءته هذه . إذ يجب أن ينقل للعمل فى سجن أكبر كى يحصل على الترقية التالية . ومن الضرورى وجود مرونة أكثر فى هذا المجال .

كذلك يستمر البرنامج التدريبى للترقية إلى مساعد المدير مدة ستة أشهر فقط وهى ليست بالفترة الكافية . بينما يستمر البرنامج التدريبى الذى تعده وزارة الداخلية لتدريب ضباط السجن الذين تحت الاختبار مدة عام كامل ، ولكى يكون المديرون ومساعدو المديرين محترفين أكفاء ، يجب أن يتم تدريبهم أساساً على طرق الإدارة والعلاج معاً كما أنه من الضرورى جدا إعادة التدريب عند الترقية إلى وظيفة أخرى . ويأتى بعد ذلك رئيس ضباط السجن ، وهناك درجتان من هذا المنصب يلى ذلك قدامى الضباط ، ثم ضباط الصف وهم يشكلون أغلبية العاملين فى السجن .

وليس مطلوباً من أى شخص كى يصبح ضابطاً فى السجن غير العلوم الأولية فقط ، ورغم ذلك يتم تعيين مدير السجن من بين الهيئة العاملة به ، وبالتالى تتم بقية التعيينات بالطريقة نفسها وفى هذا خطر كبير .

فمن المؤسف حقا أن تحرم السجون عن عمد من الموهو بين الأكفاء من خارج حدود السجن الذين قد يجلبون معهم أفكاراً جديدة تساهم فى تطوير هذه المؤسسات . والمطلوب هنا مزيد من المرونة فى هذا المجال . وفى الوقت نفسه ، لابد من تحسين المستوى التعليمى للعاملين بالسجون وتوسيع نطاق تدريبهم وإن لم يحدث ذلك فستواجه الخدمة داخل السجون مستقبلا مظلماً فى الحقب المقبلة ، حين نجد أن كبار المسئولين عن السجن قد خرجوا من بين صفوف الضباط العاملين بالسجن .



تدريب هيئة العاملين بأحد السجون الهولندية

أما بالنسبة للهيئة المتخصصة فتتكون من الأطباء ، وعلماء النفس والباحثين الاجتماعيين ، ومنظمى الدورات التدريبية ثم القساوسة .

وفى الأغلب كان العاملون فى الخدمات الطبية فى السجون منفصلين تمامًا عن باقى العاملين فى الخدمات الصحية بوجه عام ، أما حاليًّا فنجد العديد من التعيينات المشتركة . فمثلا نجد بعض المستشارين فى الطب النفسى يعمل بعض الوقت فى السجون وأيضًا فى مستشفيات الأمراض العقلية . وهم بذلك يحملون معهم إلى السجون أساليب علاجية حديثة وفى الوقت نفسه ينقلون مزيدًا من المعلومات عن الطب النفسى الشرعى إلى المستشفيات العقلية .

إن الدور الذى يلعبه طبيب السجن فى ذلك العالم المتسم بالحرمان ، لهو أكثر عمقًا وأهمية من دوره خارج السجن . فمن الواضح أنه يتعامل مع

من يعانون أمراضًا جسمانية أو نفسية ، وعلاوة على ذلك فهو رمز للرعاية والاهتمام اللذين يفتقدهما السجين . ومن هؤلاء الأطباء من يدرس الحالة الصحية والنفسية للسجناء بشكل عام ثم يناقش ذلك مع مدير السجن . وتلك واحدة من أهم وظائفهم ، بينما يؤدى البعض وظيفته بطريقة روتينية ومن خلال رؤية محدودة جدًّا . بل إنهم على استعداد دائم لاعتبار السجناء الذين يبلغون عن مرضهم بأنهم متمارضون أو مصدر للإزعاج .

وإذا نظرنا إلى الأدوار التى تلعبها هيئة العاملين بالسجن وقسمناها على أساس الأدوار التى يلعبها الأبوان مثلا ، لكان مدير السجن هو الذى يقوم بدور الأب من حيث الإدارة ولكان كل المتخصصين يمثلون دور الأم من حيث الرعاية .

فالأطباء النفسانيون الذين يعالجون المرضى من السجناء ، والباحثون الاجتماعيون الذين يعدون الحالة ، هما نموذجان واضحان لذلك التقسيم فليس لهما مهام تتعلق بالانضباط أو العقاب إن مهمتهما تنحصر فى تقديم المساعدة للسجناء . كما أن الضباط المكلفين بالتدريس يقدمون نوعًا آخر من المساعدة ، فهم يقومون بعمل التسهيلات اللازمة للعملية التعليمية داخل السجن وإعداد الفصول المسائية .

ثم يأتى أخيرًا القساوسة الذين يقدمون الرعاية الروحية للنزلاء كما يقدمون لهم النصح والإرشاد .

ومع ذلك فإن التمييز بين كل تلك الأدوار ليس تام التحديد . إذ تتداخل بشكل واضح مهام الانضباط مع مهام الرعاية فى وظيفة مساعد مدير السجن مثلا . وكذلك الحال مع المديرين أنفسهم . ويتوقف هذا إلى حد كبير على نوعية الشخص ذاته . فقد نجد مثلا كثيراً من ضباط

السجن يظهرون تعاطفاً واهتماماً كبيراً بمشاكل السجناء بينما لا يفعل كثير منهم ذلك .

وهذا التداخل فى الوظائف – أى الجمع بين الاهتمام بالجانب العلاجى والجانب الإصلاحى فى وظيفة ضابط السجن – يعد من أهم الميزات التى يتمتع بها النظام الإنجليزى ، حيث يراعى علاج السجناء وتأهيلهم جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالأمن والحراسة .

إن السجناء بوجه خاص ميالون إلى تقسيم الأمور من حولهم إلى أبيض أو أسود طيب أو شرير . والحقيقة أن كل واحد هو مزيج من الاثنين معاً . وإذا ظلت مسئولية الحراسة فى جانب ، ومسئولية الإصلاح والعلاج فى جانب آخر – كما هى الحال فى الولايات المتحدة – فسيكون لدى السجناء العذر للحكم على الضباط .. المكلفين با لحراسة بأنهم أشرار والضباط المكلفين بالرعاية على أنهم طيبون . وبطبيعة الحال سيكون لذلك أثر سيئ فى علاقة السجناء بهيئة العاملين بالسجن .

الفصل السابع

ثقافة العاملين بالسجن

هناك السجناء ذوو الثقافات المتعددة ، وهناك عدد قليل جدا من الأخصائيين والمديرين ذوى الثقافة المتميزة . ولكن أكثر ما يهمنا هنا هو البحث عن ماهية ثقافة ضباط الصف وهم الغالبية العظمى ، كما أنهم على اتصال مباشر ودائم بالسجناء ، ولأسباب عديدة نجدهم فى حاجة مستمرة لإثبات تميزهم عن السجناء . فكلاهما جاء من بين صفوف الطبقة العاملة . وكلاهما حاصل على درجة محدودة من التعليم ، وكلاهما ربما عرف الفقر والحرمان . ولكن أحدهما يمثل القانون والآخر يمثل الخارج على القانون ، ويصبح من الضرورى لمن يمثل القانون أن يبرز هذا الفارق .

إن عامة الناس قد لا يعرفون غير القليل عن المجرمين ، بل إن ما يعرفونه لا يعدو أن يكون تصورات أو خيالات ، أما ضباط السجن فيعرفونهم عن قرب بصورة واقعية . وقد نجد أن هذا الجوار أو القرب يفرض حاجة لا شعورية للتمييز بين الفريقين . ولا ننسى أن ضباط الصف يأتون فى ذيل قائمة العاملين بالسجن ، وهم فى حاجة ماسة لأن يشعروا بأنهم متميزون عن أشخاص آخرين أقل منهم شأنا ، فلا يجدون أمامهم بالطبع إلا مجموعة السجناء لأنهم المجموعة الوحيدة الأقل منهم شأناً بشكل واضح داخل مجتمع السجن كله .

أضف إلى ذلك نظرة هؤلاء الضباط إلى أنفسهم ونظرتهم إلى الأعمال

التى يؤدونها . ففى كثير من السجون القديمة لا تزال مهمة هؤلاء الضباط تنحصر فى تسيير السجناء من الورش وإليها أو إدخالهم (الزنازين) وإغلاقها عليهم . وتكاد تنحصر وظيفتهم الرئيسية فى منع السجناء من الهرب . ومن الواضح أن كل هذه أدوار سلبية لا يمكن أن تمنح الشعور بالتقدير الذاتى أو الفخر فيما يؤدى من أعمال .

وقد لا نجد تلك الأهداف المتصارعة – العقاب والردع والتأهيل – واضحة جلية فى أية وظيفة من وظائف السجن مثلما نجدها فى وظيفة ضباط الصف . فهم أقدر غالباً على ملاحظة مشاكل النزلاء ومعاناتهم وقد يثيرون شفقتهم وتعاطفهم . ولكن لن يسمح بالطبع لضابط السجن الملتزم والذى وهب نفسه لتلك المهمة ، أن يتورط فى مشاعر مثل الشفقة . ولا يزال الكثيرون من هذا النمط موجودين فى الخدمة .

ومن ناحية أخرى نجد هناك الشخص الأكثر مرونة الذى يشعر بمتاعب النزلاء ويتعاطف معهم ، ثم هو يستطيع أن يحدث تأثيراً فى سلوكهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين . وإن كان من الصعب التوفيق تماماً بين مراعاة متطلبات الأمن والنظام ومراعاة أحوال السجناء من ناحية أخرى .

أضف إلى ذلك ، أنه فى كثير من السجون يعمل الضباط ساعات إضافية طويلة . كما أن الجو العام للعمل يتأرجح ما بين نوبات من الملل وفترات من القلق والتوتر . وهى قطعاً وظيفة ذات إحباطات متعددة ومكافآت قليلة . وفى ظل مثل هذه الخدمة تترجم الضغوط إلى نقد مفتوح للإدارة ، تترجم بدورها إلى مطالب لاتعدو أن تكون مطالبة بدرجة أعلى أو تسهيلات أكثر .

كما أن ضباط السجن يعيشون حياة شبة منعزلة . فضابط السجن ليس

. رجلا كئيباً داخل السجن فقط ، بل هو يبقى كذلك خارج السجن أيضاً . ويمضى معظم وقته فى نادى ضباط السجن وليس لدية استعداد للاندماج مع جيرانه . وهذا ينطبق على زوجاتهم أيضاً . إنهم يقتربون من بعضهم البعض ، ولكنهم يتجنبون باقى المجتمع . وإن بناء سجون جديدة فى وسط الخلاء لمثال واضح على تلك العزلة .

على أنه من الواجب تشجيع ضباط السجن على المساهمة الإيجابية فى خلق مناخ سلس داخل السجن يجمع بين ضرورات الأمن وضرورات العلاج والتأهيل . مما يجعل دورهم يتخطى كونهم كلاب الحراسة إلى دور أكثر إيجابية وتشويق ليسيروا جنباً إلى جنب مع باقى العاملين من الإداريين والأخصائيين .

الفصل الثامن

الدخول إلى السجن

غالباً مايكون أول مذاق للسجن بعد النطق المبدئى بالحكم فى المحاكم الجزئية . فإذا ما أقيمت دعوى ضد شخص ما ، فإن من الجائز أن تقرر المحكمة التحفظ عليه رهن التحقيق . وقد يكون التحفظ بضمان أو بالحراسة . ونجد الكثير من المتهمين الذين لم تثبت ضدهم التهمة بعد ، يحبسون حبساً احتياطيا فى مراكز للحبس الاحتياطى أو فى أجنحة خاصة ملحقة بالسجن . ويتم نقلهم من المحكمة إلى السجن فى سيارات خاصة بالسجن محكمة الإغلاق .

وبإمكانهم الاحتفاظ بملابسهم ، وقد يحصلون على بعض الامتيازات أيضاً فيما يختص بالزيارات أو الطرود التى يتلقونها . ولكنهم يظلون خلف الأسوار . وصحيح أننا يجب ألا ننسى أن من الجائز أن بعضهم قد اقترف جرائم خطيرة يستحقون عليها السجن ، ومع ذلك فليس من الضرورى حجز هذه الأعداد الكبيرة رهن التحقيق كما يحدث حاليا . فالواقع أن نصف العدد الذى يتم اعتقاله رهن التحقيق لا يرسلون بالضرورة إلى السجون ، ومن المؤكد أنه يمكن تخفيض هذا العدد الكبير الذى يتم اعتقاله إلى حد معقول . حيث إن الأحوال بأجنحة الحبس الاحتياطى هذه سيئة بوجه عام نظراً لضيق المكان وقلة العمل . إذ أن الأبواب تغلق على المتهمين معظم الوقت ، علاوة على أن الاحتفاظ بهذه الأعداد

الكبيرة يعتبر من الأمور المكلفة ماديا . ويمكن تطوير هذا النظام إلى أحسن من ذلك دون شك .

هناك سبب واحد لحجز المتهمين ، وهو فى حالة طلب المحكمة لأحد التقارير الطبية أو النفسية أو الاثنين معاً . ومن الممكن الحصول على مثل هذه التقارير من أقسام العيادات الخارجية لبعض المستشفيات مثل مستشفى « مودسلى » بلندن . وعلاوة على ذلك ، فإنه يمكن للهيئة الطبية والنفسية الموجودة بمراكز الحجز والسجون ، أن تنشئ عيادات خارجية حيث يمكن إعداد مثل هذه التقارير بها دون أن يكون من الضرورى حجز المتهم داخل المركز نفسه . وهذا يسمى تحفظاً بضمان التقرير الطبى .

كما أن كثيراً من الأحداث يتم حبسهم احتياطيا لعدم وجود عنوان محدد لهم . والحل لهذه المشكلة ، هو إيجاد أماكن لهؤلاء فى البيوت المنشأة حديثاً والمخصصة للمتهمين المتحفظ عليهم رهن التحقيق فهذا الإجراء يمنحهم عنواناً محدداً حتى يتم البحث الاجتماعى اللازم وهذا نوع من التحفظ بضمان محل الاقامة .

إذا كان الحدث غريباً فى المدينة ولا يجد له ضامناً ولم يكن معه نقود تخصه ، فمن الجائز أن يتم اعتقاله ويظل تحت الحراسة . وهنا يقفز سؤال . أليس من الممكن إيجاد نوع من التحفظ دون ضمانه بشرط أن يكون هناك عنوان محدد وبشرط أن يكون مقبولا من جانب الضباط المكلفين بهذه المهمة .

بهذا يمكن أن يظل عدد كبير من الناس خارج أسوار الحجز ، بيد أن البعض قد يظل رهن الاعتقال بما فى ذلك المتهمون الذين ينتظرون أن

تُنظر قضاياهم فى محاكم أعلى ، أو الذين ثبتت إدانتهم ولم تقرر لهم العقوبة بعد .

وليس من اليسير بأية حال جعل هذه الفترة من الانتظار لقرار أو لحكم أقل تدميراً وكآبة مما هى عليه الآن . ولكن إذا خفف الزحام فى مراكز التحفظ هذه وبالتالى إذا خف الضغط الواقع على الملزمين بالحراسة فعندئذ يمكن محاولة عمل شىء أكثر إيجابية كهذا .

على أنه من الصعب تنظيم عمل ذى معنى لأناس قد يتحفظ عليهم لمدة أسبوع أو اثنين أو حتى شهر أو أكثر من ذلك – فى حالة من ينتظرون نظر قضاياهم فى محاكم أعلى مثلا – ولكن من الممكن على الأقل تكوين مجموعات للبحث والمناقشة حتى يظل الاهتمام حيّا ويظل العقل مشغولا بأشياء أخرى غير التفكير فى المصير المجهول .

ومن الممكن أيضاً الاستفادة من فترة الاعتقال هذه كمرحلة انتقالية . فنحن نجد مثلا أن الأحداث الذين صدر الحكم بترحيلهم إلى سجون التدريب ، يقضون عدة أسابيع داخل مراكز الاعتقال ثم يقضون عدة شهور أخرى ينتظرون توزيعهم على أحد سجون التدريب . وتلك ولا ريب بداية سيئة جدا لأى شىء يهدف من ورائه الإصلاح . ومن الممكن اعتبار فترة الاعتقال هذه بمثابة فترة اختبار أو تقييم على أساسها يتم التوزيع منها رأساً إلى السجون الأخرى .

ومهما يحدث فى هذا الصدد – فستظل الحقيقة الثابتة هى أن الاعتقال (أو التحفظ) هواللمحة الأولى إلى ما يجرى داخل السجن . وهى لن تكون بأية حال تجربة سارة ولكن بإمكاننا أن نختصرها لتكون فترة أقصر ، أما كيف يتم ذلك . فإنه يعتمد على السرعة التى يتم بها تشكيل

المحكمة وأعضائها . عندئذ ينطق الحكم فى كثير من القضايا الخطيرة بسرعة أكبر وبالتالى يقصر الوقت الذى ينتظر فيه البت فى القضايا . فالعدل لابد أن يكون سريعاً . وتلك حقيقة مؤكدة سواء كان المتهم مذنباً أو بريئاً .

الفصل التاسع

الحياة داخل السجن

إن الحياة داخل السجن ، هى الحياة داخل عالم مغلق يتسم كل شىء فيه بالمبالغة ، الإشاعات ، القلق ، القوة التى يتميز بها أحدهم عن الآخرين . كما أن هناك أيضاً التفاوت الرهيب بين المكان والزمان . حيث يبدو المكان محدوداً ضيقاً بينما الزمان ممتدا لانهائيا . وليست هناك القدرة على ممارسة الاختيار كأن تقرر لنفسك شيئاً . هناك الإذعان للأوامر واللوائح ، هناك الامتعاض ، والغضب والثورة ، هناك الملل والرقاد على السرير والتحديق فى السقف والجدران . هناك تفقد هويتك وتصبح رقما بين مئات الأرقام التى تمثل السجناء الآخرين . والكل فى ثياب متشابهة .

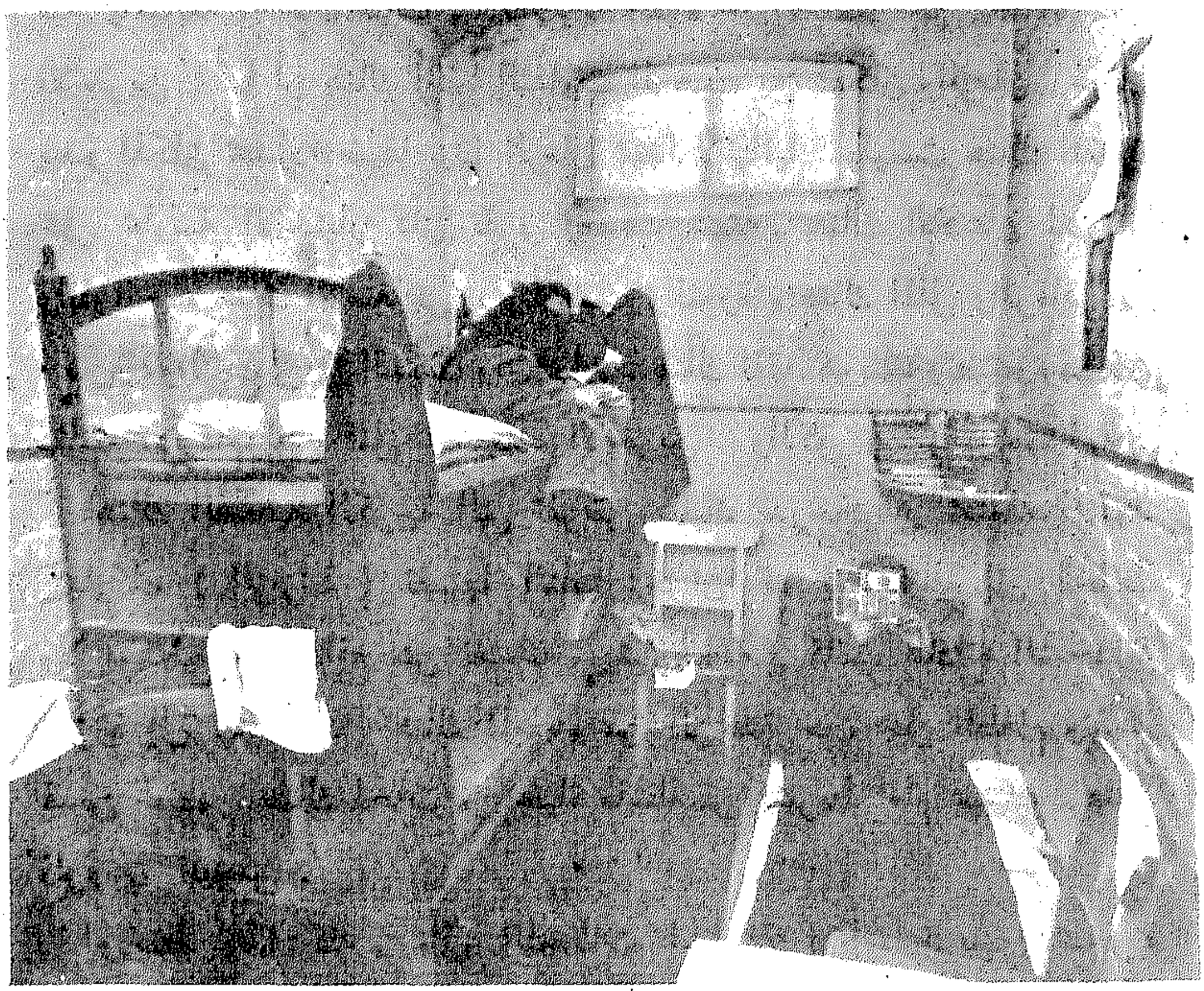
هناك الصحبة الكريهة التى تفرض عليك لدرجة غير محتملة – فقد يشاركك (الزنزانة) نفسها اثنان آخران قد يسوقانك إلى الحائط ولا تستطيع أن تدافع عن نفسك ، يشاركك من كانت عاداته الشخصية مقززة إلى أبعد حد . هناك المعاناة من الوحدة حين يحل الظلام وتفكر فيمن تحبهم . هناك لمحاتٍ من حياة قاشلة تمر كشريط أمام عينيك . هناك الروتين اليومى .

ووسط هذا كله ، تأتى اللحظات الخاطفة لزيارة قريب مشحونة بالانفعال والندم .

كيف تقتل الوقت ؟ إن هذا هو السؤال الذى يفرض نفسه داخل

السجن . إذ أن البطالة المفروضة على السجناء هى شىء بشع للغاية . والأنشطة القليلة التى يمارسونها تكاد تكون بلا معنى . وهى ليست بأفضل من تلك البطالة التى يعيشونها . إذ أن كثيراً من الأعمال التى يمارسونها فى السجن ليست فى الأساس سوى طريقة لشغل وقت السجناء .

إن العمل الذى يؤديه كل منا هو وسيلة هامة للتعريف بالذات . فإذا سألك أحدهم ماذا تعمل . فمن الجائز أن تجيب أننى أستيقظ فى الصباح وأنام ليلا وأمشى نصف ساعة كل يوم . من المؤكد أن هذا ليس ما يريد



ثلاثة نزلاء فى زنزانة واحدة فى سجن «بنتوڤيل» بلندن

الناس معرفته ، إنهم يريدون معرفة وظيفتك ، عملك الذى تمارسه . فبهذه الطريقة وحدها توضح نفسك وتقول من أنت وما دورك فى المجتمع الذى تعيش فيه . فالعمل الذى تؤديه يعطيك دوراً سواء كان إيجابياً أو سلبياً . وظيفة ذات فائدة أو عديمة الفائدة . يعطيك بالتالى مستوى عالياً أو منحطاً .

وإذا ما قارنا هذه الأمور بالوضع الخاص لنزلاء السجون ، فقد نتمكن من إيجاد حل لمشكلة العمل داخل السجن . فالمعروف أن الكثير من السجناء لديهم شعور عميق بالنقص وبأنهم عديمو الفائدة ، عديمو القيمة . ويتعمق لديهم هذا الشعور أكثر حين يقومون بالأعمال الرتيبة الدنيئة جدا التى يكلفون بها فى السجون عادة .

ومن أجل تحسين هذاالوضع ، يجب تطبيق أساليب صناعية حديثة بما فى ذلك إنشاء ورش حديثة وإنتاج بضائع وتقديم خدمات بالطريقة التى تحدث خارج السجن .

ولقد أنشىء فى السويد مثلا مصانع جديدة أقيم من حولها عدد من السجون . ويمكن للسجناء العمل فى هذه المصانع تحت ظروف عمل طبيعية وعلى الماكينات نفسها ، كما يحدث فى المصانع العادية الأخرى . ويوجد شىء مشابه لذلك فى كولدنجلى وهو سجن صناعى جديد فى جنوب انجلترا . ويمكن للسجناء التقدم للوظائف المختلفة كالعمل فى مغسلة للملابس أو عمل علامات الطريق ، ويحصلون على أجور أكثر من أجورهم فى السجون العادية .

ومع ذلك ليس هناك دليل على أن سجون المصانع فى السويد قد نجحت مثلا فى الحد من نسبة الارتداد إلى الجريمة . إذ أن كثيراً من السجناء الذين أجبروا على تعلم حرفة أو صناعة داخل السجن لا يمارسونها فى الواقع

بعد خروجهم . فمن الجائز أن يتعلم اللص حرفة البناء ولكن حين يخرج من السجن قد يصبح بناءً بالفعل ولكنه يمارس السرقة .

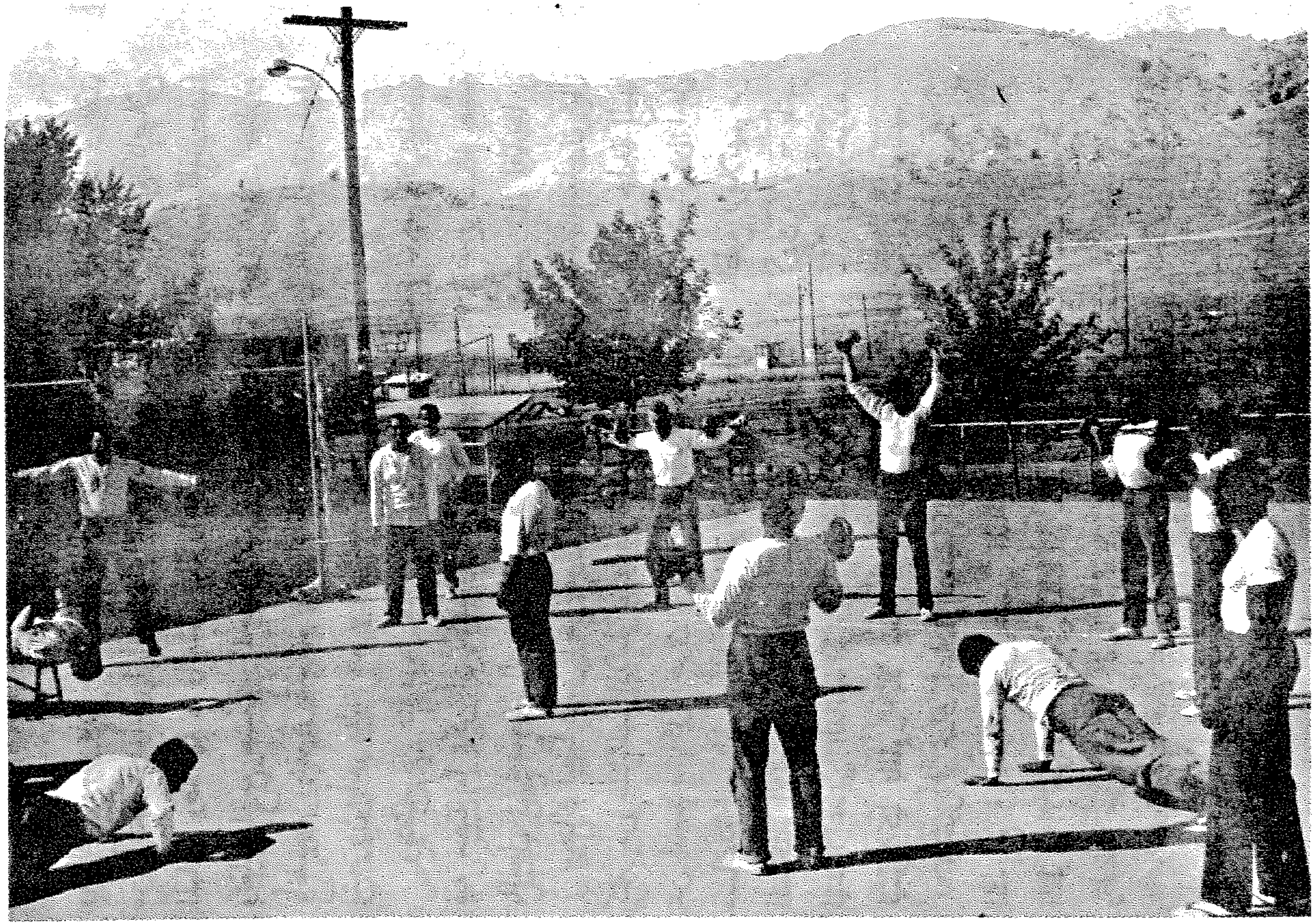
إن الدور الذى يلعبه العمل فى حياتنا وما تدل عليه الأعمال التى نمارسها لهى أمور أكثر عمقاً وبعداً مما يظن المسئولون عن السجون . وهى أكثر من ذلك بالنسبة لمن يعيشون خلف الأسوار . فهم أناس يعانون مشاكل مع أنفسهم علاوة على مشاكلهم مع المجتمع الذى يعيشون فيه ولا يشعرون بالانتماء إليه ، مما يجعل للعمل بالنسبة لهم دوراً غاية فى الأهمية والعمق . وهذا العمل يجب أن يستوفى عدة مواصفات لا أن يكون مجرد وسيلة لشغل وقت المساجين :

أولا : يجب أن يختاره السجناء بأنفسهم .

ثانياً : يجب أن يشعر السجناء أنفسهم بأن فى هذا العمل منفعة أو فائدة ما ، وأنه نوع من الإنجاز أو النجاح . وأنه يمنحهم مهارة وخبرة تفتح الباب أمامهم لحياة أفضل من حياة الجريمة .

ونسوق هنا تجربة تمت فى أحد السجون بكاليفورنيا هو سجن « شينو » وهو من السجون المفتوحة . ففى وقت من الأوقات شعر المسئولون فى هذا السجن أن العمل الذى يمارسه السجناء يجب أن يؤدى إلى نتائج سريعة ملموسة ، كى يعطيهم بعض الرضا . عندئذ توجهوا إلى مغسلة السجن على أساس أن السجين يستطيع أن يلمس تقدما سريعاً فمن قمصان متسخة مكرمشة إلى قمصان نظيفة ناعمة بعد كيها وإعدادها فى وقت قصير . ومع ذلك لم يبد أن هذا العمل أدى إلى أى تحسن . عندئذ تنبهوا إلى ضرورة السماح للسجناء يوضع اقتراحاتهم وفقًا لرغباتهم .

فى أول الأمر ، لم يفعل النزلاء شيئاً سوى التجول بتكاسل هنا



بعض النزلاء يمارسون الرياضة فى مركز كاليفورنيا

وهناك . وسرعان ما انتابهم الملل من ذلك وبدءوا فى مناقشة ما يريدون من أعمال . وأخيراً اختاروا القيام بالأعمال البدنية الشاقة ، كإصلاح المبانى وطلائها ، والعمل بالزراعة (شينو من السجون المفتوحة) وتعاملوا مع مشكلة المحصولات وغيرها بنجاح . فهو عمل اختاروه بأنفسهم ويثقون بقدرتهم على أدائه من خلال السجن نفسه الذى بدءوا يشعرون أنه مِلك لهم .

ويتضح من هنا درس هام . فالذين يعيشون فى مجتمع نبذهم ولا يملكون فيه حصة ما يمكن أن يكتسبوا أساليب جديدة إذا ما اتضح أن لهم حصة بالفعل فى مجتمعهم الصغير الذى هو المؤسسة التى يعيشون فى إطارها .

وهناك أيضاً درس آخر يقول إن الذين يعانون من متاعب يتغلبون على كثير من مشاكلهم إذا ما استطاعوا تقديم المساعدة لمن هم فى حاجة إليها ممن لديهم مشاكل أخرى . فإذا أمكن للسجناء أن يفعلوا شيئًا من أجل مساعدة العميان أو الصم أو المعوقين من الأطفال أو بالطبع لزملائهم من السجناء الآخرين ، فإن هذا سيمنحهم الشعور – ربما لأول مرة – بأنهم ليسوا عديمى الفائدة بل إن باستطاعتهم القيام بدور بناء وإن وجودهم ليس كما يظنون بلا معنى . بل إن هناك من يحتاج إلى معاونتهم .

وأخيراً ، هناك إعادة التعليم الذى يأتى دوره حين يصبح واضحاً أن النجاح فى الحياة ليس عسير المنال ، بل ومن الممكن تحقيق ذلك بغير الطرق الإجرامية . ومعنى ذلك أن يعطى تعليم وتدريب مكثف وتمنح فرص وظيفية من خلال العمل الذى يجب أن يكون مشوقاً .

وحدث أنه كان يجرى تصوير فيلم تليفزيونى فى إحدى المؤسسات الإصلاحية . أن شغف عدد من الشباب فى هذه المؤسسة بالعمل الذى يقوم به المصورون . وفى إحدى التجارب التى تمت بالولايات المتحدة ، تم

تدريب عدد من نزلاء إحدى الإصلاحيات على التصوير ونجحت التجربة وتكون فريق كامل من المصورين من بين هؤلاء الصغار وبذلك تغير مسار حياتهم من طريق الجريمة إلى الحياة النظيفة المبدعة من خلال عمل يستمتعون به تماماً .

وما ينطبق على العمل ينطبق إلى حد ما على أوقات الفراغ أيضاً . فإن ما يحدث داخل أى سجن محلى فى بريطانيا ، أن معظم وقت الفراغ يمضيه النزلاء غالباً داخل (زنزاناتهم) . أما الفرص المتاحة للتجمعات فيقضونها بسلبية فى مشاهدة التليفزيون أو لعب الورق . وهناك فرص ضئيلة للقيام بأنشطة إيجابية شيقة ونستثنى من ذلك « البانتوميم السنوى » فى مناسبة الكريسماس حين يقوم السجناء أنفسهم بكتابة النص وعمل البروفات وإلقاء النكات الساخطة (التى تتم مراقبتها فيما بعد) وإشاعة المرح داخل السجن . إن مثل هذه الأنشطة بناءة وممتعة ، كما أنها تسرى عن النفس وترفه عن زملائهم الآخرين .

هناك أيضاً فصول مسائية . ولكن هنا الاختيار محدود . فالتعليم لا يتعدى أن يكون تعليماً متوسطاً يناسب الكثير ممن لم ينتظموا فى حياتهم المدرسية أو الذين لديهم فكرة باهتة عن التعليم وحتى الآن لا يوجد سجن متخصص أو إصلاحية فى بريطانيا تكون بمثابة معهد تعليمى للكبار .

وفى إجازة نهاية الأسبوع يلعب النزلاء كرة القدم ، وقد يشاهدون أحد الأفلام . أما أيام الآحاد فهى غالباً أسوأ الأيام التى تمر بهم لأنها أيام الراحة من العمل لبعض حراس السجن فيقضى السجناء معظم ذلك اليوم داخل زنزاناتهم .

الفصل العاشر

سبل الاتصال بالعالم الخارجى

إن عقوبة السجن تعنى قطع سبل اتصال السجين بالحياة خارج السجن بكل ما يطرأ على هذه الحياة من تغيير . فالمدن نفسها تتغير وتظهر شوارع جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وتتهدم منازل قديمة وتزول ويعلو مكانها مبان حديثة وتختفى (مقاهى) محببة مألوفة ويزدحم المرور وترتفع قيمة تذكرة الأوتوبيس . كل هذه التغيرات التى تطرأ على العالم خارج جدران السجن ، قد تمثل تجربة مخيفة للغاية بالنسبة لمن يتم الإفراج عنهم بعد فترة حبس طويلة .

ولذا لابد للسجين من نافذة يطل منها على الحياة خارج السجن حتى لا يصدم بكل هذا التغيير . ويتم اتصال السجين بالمجتمع الخارجى عن طريق الخطابات أو الزيارات التى ترد إليه ، أو عن طريق الجرائد والراديو والتليفزيون . وقد يحرم السجين أحياناً من بعض سبل الاتصال هذه كنوع من العقاب ، وإن كان لهذا أثره السيئ ، ليس على السجين وحده وإنما على أسرته أيضاً مما قد يتسبب فى ظهور متاعب جديدة هما فى غنى عنها .

ويسمح للسجناء عموماً بزيارة واحدة فى الشهر وتستمر الزيارة عادة نصف الساعة . وقد يسمح بزيارات إضافية لاعتبارات إنسانية ، ولا يحدث هذا إلا نادراً ، ويسمح بها فقط من أجل الحفاظ على استمرار

علاقة أسرية متينة إلى حد ما . إذ أن الوقت الرسمى المخصص للزيارة لا يكاد يكفى لمناقشة المشاكل العائلية أو إظهار المشاعر الدفينة لدى كل من السجين وأسرته حتى ولو كان الجو المحيط بهما مشجعاً على ذلك ، وكانت الأطراف المعنية على درجة من المرونة والرغبة فى التفاهم . ومثل هذا الجو لا يتوفر فى الغالب ، فالحواجز الزجاجية بين السجين وأسرته ووجود الحراس على مقربة منهما خشية تسرب رسالة أو أداة تساعد السجين على الهرب ، كل هذه الظروف لا يمكن أن تسمح بزيارة ناجحة . بل قد تصبح الزيارة فى مثل هذه الأحوال حدثاً مؤلماً جارحاً للمشاعر ، خاصة بالنسبة للأطفال الذين لا يفهمون ما يحدث حولهم أو لماذا يمنعونهم من الاقتراب من آبائهم والالتصاق بهم مثلما يفعل باقى الأطفال .

حتى الزيارات الأكثر استرخاءً والتى تتم فى حجرات مزودة بالمقاعد والمناضد ، قد تكون أيضاً أكثر إحباطاً . فمنذ البداية على الزوجة والأطفال الانتظار خارج السجن حتى يسمح لهم بالدخول إلى حجرات الانتظار . وتلك الحجرات تكون فى العادة صغيرة جدا ومجهزة تجهيزاً سيئاً لا يتناسب مع وجود الكثير من الزوار فى سجن مزدحم بالنزلاء ، وقد لا تكون هناك وسيلة ميَسرة للوصول إلى دورة المياه ، ولا أثر للمرايا على الجدران ، ولا وجود لمكان يلعب فيه الأطفال أثناء الانتظار . وتكون النتيجة غالباً مزيداً من القلق والتوتر حتى قبل أن تبدأ الزيارة .

وبالإمكان تحسين هذه الظروف فى السجون القديمة ، وذلك بإنشاء مركز للأسرة خارج بوابة السجن حيث يمكن للزوجة والأطفال الانتظار مستريحين حتى يحين موعد الزيارة . ويمكن أيضاً أن يقوم بالعمل فى هذه المراكز متطوعون يقدمون الشاى والمشروبات لأسر السجناء ، كما يشرفون على الأطفال أثناء لعبهم ، كما يمكنهم أيضاً القيام برعايتهم حين

تتركهم الأم وتذهب لزيارة زوجها . وبالفعل يوجد حاليا عدد من مثل هذه المراكز ملحق ببعض السجون فى إنجلترا .

ويجب أيضاً السماح بالمزيد من الزيارات للسجين . فكلما زاد اتصال السجين بأسرته وأصدقائه ، ساعد ذلك على استمرار حيوية العلاقات بينها وربما ساعدت تلك الزيارات الباحثين الاجتماعيين فى فهم مشاكل السجين مع أسرته ، وإشراكه هو والمقربين منه من أقربائه فى مناقشة تلك المشاكل ، وربما أيضاً فى إيجاد حلول لها .

ومن الضرورى جدا تفهم موقف الأطفال فى هذا الصدد . فليس من اليسير على الطفل أن يكتشف أن أباه مجرم أو قاتل وأنه سجين لهذا السبب .

وكثير من الأمهات يحاولن إخفاء الحقيقة من أطفالهن مدعيات بأن الوالد فى المستشفى أو أنه لقى حتفه مثلا ، بينما الحكمة تكون فى مواجهة الحقيقة إن عاجلا أو آجلا والوصول إلى حل لها .ومن الجائز جدا أن تسبب هذه الحقيقة إزعاجاً شديداً للطفل ، وقد يصبح عدوانيا أو حانقاً على الأب وقد يكتم حنقه وغضبه داخل نفسه ويصبح مكتئبا ولكن لابد من مواجهته بالحقيقة .

وفى الواقع إن كلا من الأم والطفل فى حاجة إلى المعاونة خلال تلك المحنة كما أن الأب فى سجنه قد يكون مثلهما فى حاجة أيضاً إلى المساعدة . والكل فى حاجة ماسة إلى إتاحة الفرصة لهم للحديث بحرية عما يعتمل بداخل كل واحد منهم . ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة الزيارات ، وإن كانت مشكلة النقص فى عدد حراس السجن تقف عقبة أمام تحقيق ذلك .

أما بالنسبة للسجناء الذين ليس لديهم أسر ، وهم الذين لم يسبق لهم الزواج من قبل أو الذين تحطم زواجهم بمجرد دخولهم السجن . فهؤلاء

يعانون من وحدة قاسية فهم يعيشون فى عزلة ويلاقون صعوبة كبيرة فى تكوين علاقات مع الآخرين ولا يزورهم سوى المتطوعين من زوار السجن .

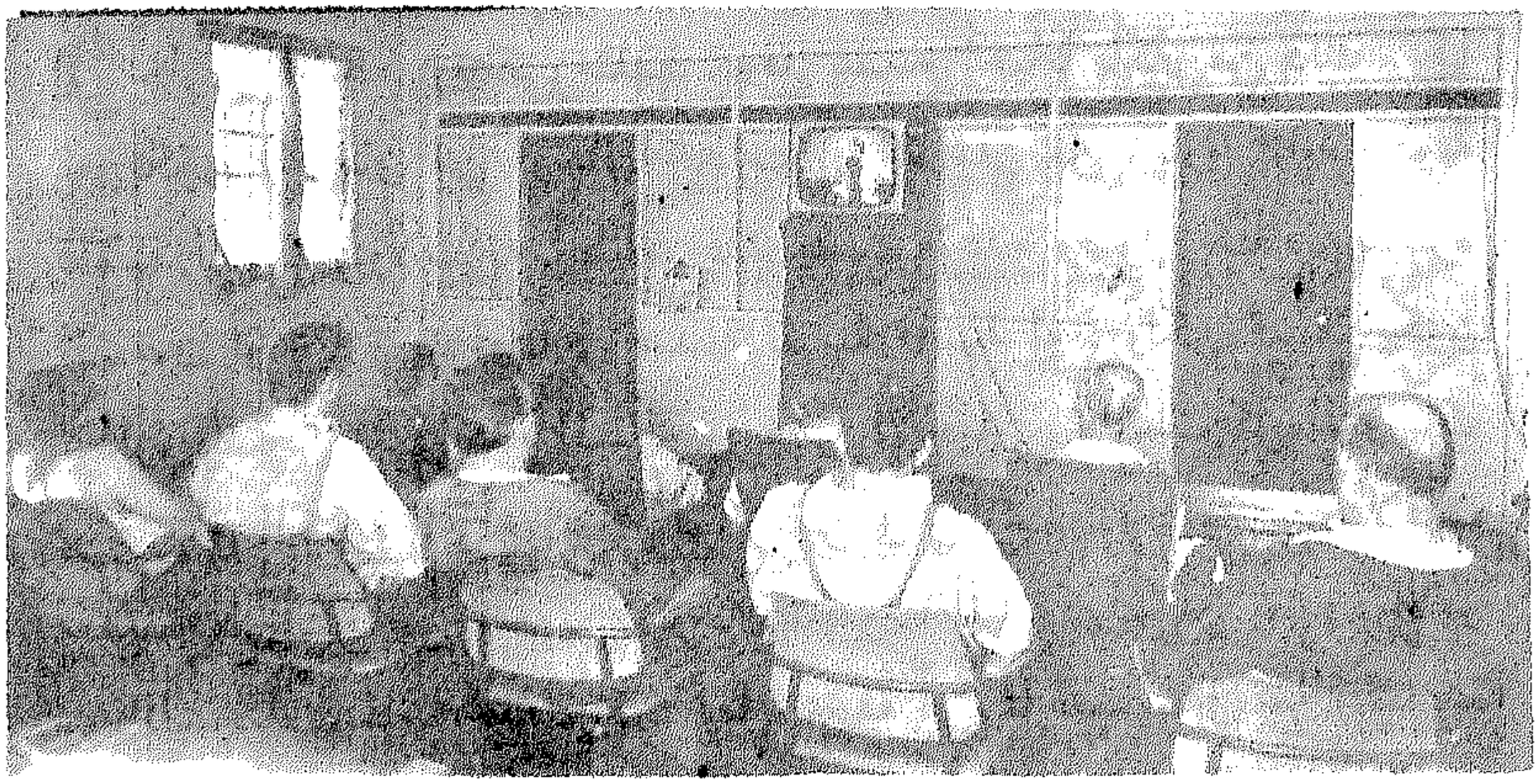
وبمناسبة الحديث عن زوار السجن المتطوعين ، فإنه من اللافت للنظر أن كثيراً من هؤلاء قد وقعوا فى مصيدة العمل الخيرى الذى يقومون به .. فيبدو الحال كأنما السجناء أنفسهم يشبعون حاجة ما لدى هذا النوع من الزوار أكثر مما يشبعون هم حاجة لدى السجين . إنها علاقة غريبة على أية حال تظهر فيها سلبية السجين واتكاليته وهو قعيد (زنزانته) مناقضة تماماً لنشاط الزائر المتطوع الذى يدخل ويخرج وقتما يشاء ، كما يحضر معه للسجين لمحات شيقة من مظاهر الحياة خارج جدران السجن .

هذا بالنسبة للزيارات ، أما بالنسبة للخطابات التى يتلقاها أو يرسلها السجين فعددها محدود أيضاً . ففى العادة يُسمح للسجين أن يرسل خطابين إلى خارج السجن ويتلقى مثلهما . وقد يسمح أحيانا بأكثر من ذلك . كما قد يكون الحرمان من إرسال خطاب أو الحرمان من زيارة بمثابة عقوبة قاسية للسجين ولأسرته أيضاً . فقد يتسبب عدم وصول خطاب ينتظره السجين أو زيارة يتوقعها فى صدمة نفسية قاسية له . ولكن قد لا يكون لإدارة السجن يد فى هذه المسألة فى بعض الأحيان . فليست كل الزوجات يرغبن فى الكتابة إلى أزواجهن أو يرغبن فى زيارتهم . وقد ينشئن علاقات جديدة مع أشخاص آخرين . وحين تتسرب أنباء كهذه لمن يعنيهم الأمر من السجناء ، فإنها تحدث ردود فعل عنيفة أو ربما تتسبب فى حالة شديدة من الاكتئاب . وفى هذه الحالة على العاملين أن يتفهموا مثل هذه الأمور ويتعاملوا مع أصحاب هذه الحالات بالطريقة المناسبة .

أما الراديو والتليفزيون بما ينقلانه من أخبار ومشاهد ، فهما بمثابة نافذة

يطل منها السجين على العالم خارج الأسوار . ويجذب التليفزيون على وجه الخصوص انتباه الجميع بما يعرضه من مسرحيات وأوبرات يفضلها السجناء إذ هى تطلعهم على حال الناس خارج السجن وماالت إليه أشكالهم وملابسهم . مثل هذه النافذة هى فى غاية الأهمية خاصة بالنسبة لمن يقضون مدداً طويلة بالسجن . إن عزلتهم الطويلة تخلق مشاكل من نوع خاص . وقد يقعون فى براثن الاكتئاب أو تبلد الأحاسيس واللامبالاة إذا لم يظل الجسم والعقل معاً على درجة من النشاط والحيوية بقدر الإمكان .

وفى مثل هذه الحالات يتعذر استمرار علاقات السجناء بأسرهم بصورة جدية حتى وإن رغبت زوجاتهم وأولادهم فى ذلك نظراً لطول المدة التى يقضونها فى السجن .



التليفزيون يساعد النزلاء كثيرًا فى متابعة ما يدور خارج جدران السجن

الفصل الحادى عشر

سجون النساء

إن السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : هل نحن حقا فى حاجة إلى سجون للنساء ؟ إن عددهن محدود ، فهناك امرأة أو فتاة منحرفة واحدة مقابل كل تسعة وثلاثين رجلا أو شاباً منحرفاً . ونادراً ما تشكل تلك النسبة الضئيلة تهديداً لأمن المجتمع وسلامته . فلماذا نقذف بهن إذن فى السجون ؟

وحتى هذه النسبة الضئيلة من النساء المنحرفات يمكن الحد منها بصورة كبيرة . فمن الممكن مثلا أن يفرج بكفالة عن عدد كبير من النساء والفتيات المحتجزات رهن التحقيق لحين إعداد التقارير الطبية والنفسية اللازمة لهن .

فنجد فى سجن مثل « هولواى » الجديد عيادات خارجية متخصصة لإعداد مثل هذه التقارير بالسرعة اللازمة ، وبذلك تقل نسبة المتحفظ عليهن .

كما يمكن أيضاً مساعدة كثير من النساء والفتيات المنحرفات فى الاستمرار فى العيش داخل حدود المجتمع ذاته دون الحاجة إلى عزلهن بعيداً عنه ، وذلك بشىء من الصبر والإصرار والمهارة أيضاً . وبالنسبة للحالات الخطيرة أو (المرضية جداً) فهؤلاء يمكن حجزهن فى أقسام

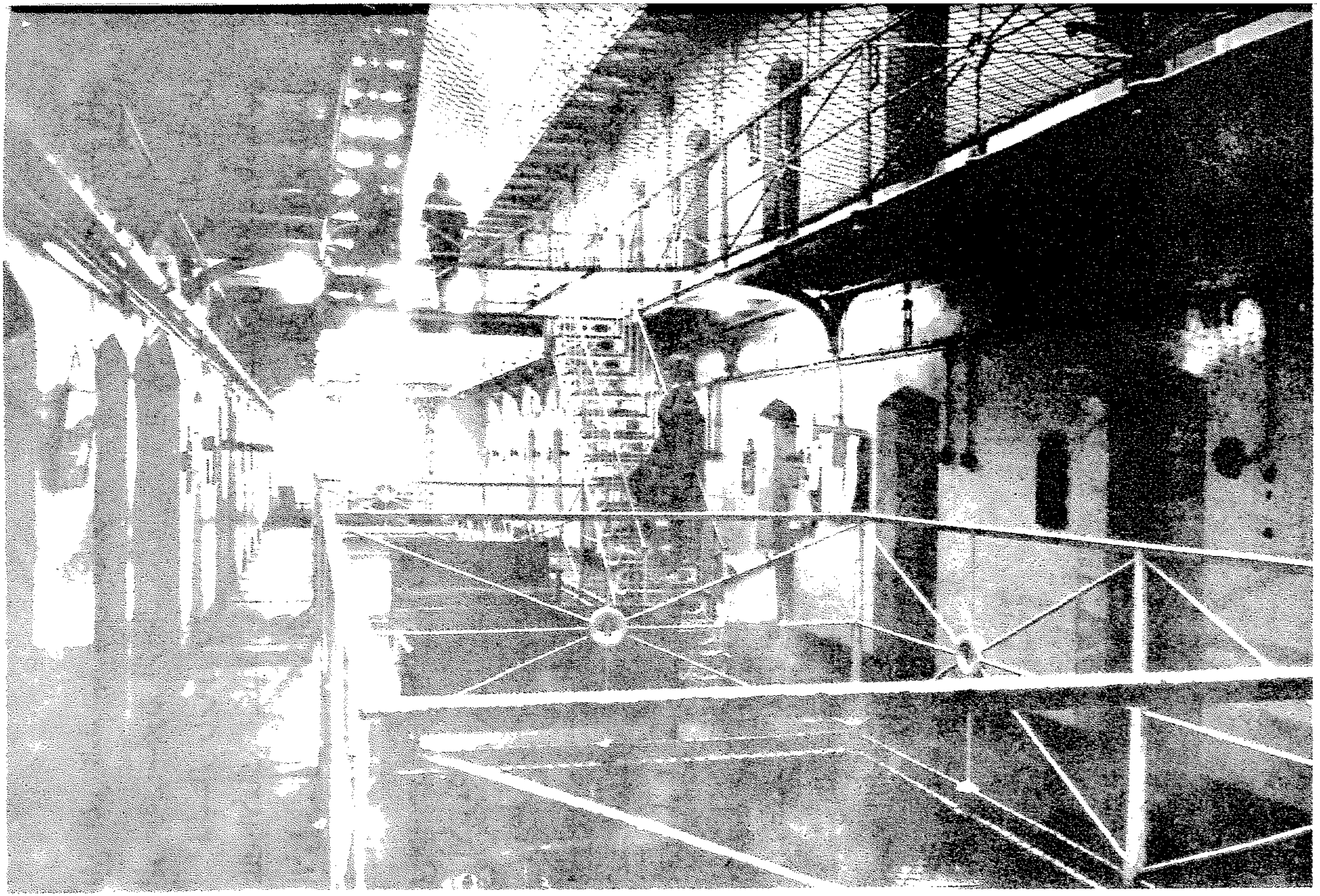
داخلية بالمستشفيات المغلقة ، ويصبحن بذلك أفضل حالا من حجزهن داخل السجون .

إن سجون النساء والمؤسسات الإصلاحية للفتيات ، غالباً ما تكون من الأماكن الشائكة . إذ أن الفتيات على وجه الخصوص يجدن صعوبة فى العيش معاً بأعداد كبيرة . وذلك لشعورهن بالخوف وعدم الطمأنينة وأيضاً كونهن نرجسيات فى بعض الأحوال ، فلديهن ميل شديد إلى التنافس وجذب الاهتمام ، وقد تحدث بينهن حالات هستيرية أو محاولات للانتحار وإيذاء النفس . وغالباً ما تنشأ بينهن المشادات ، كما تنتابهن أيضاً نوبات من الغيرة الجنونية ..

وقد تصبح الأمور أكثر سهولة إذا لم تضطر هؤلاء الفتيات إلى العيش مع مثيلاتهن فى السن ، إذ أن وجود عدد من النساء الأكبر سنا ممن لا يمثلن تهديداً نفسيا لهؤلاء الفتيات – له أثر عظيم فى تهدئة نفوسهن القلقة .

وحتى وقتنا الحاضر ، فإن معظم العاملين فى سجون النساء هم من الإناث فقط . وإذا عرفنا أن ظاهرة « المساحقة » منتشرة إلى حد كبير بين نزيلات هذه السجون ، لعجبنا من الإصرار على أن تظل الغالبية العظمى من العاملين فيها من بين النساء فقط ، بينما هناك أدوار أكثر ملاءمة للرجال فى سجون النساء ، ومنها الدور الذى يؤديه مدير السجن نفسه . كما يمكن أيضاً استخدام ضباط للقيام بالأعمال ذات الطابع الأبوى ، أما أخصائية العلاج النفسى ، فيمكن أن تظل كما هى من النساء .

وعلى الرغم من وجود الكثير من القلق والتوتر داخل سجون النساء ،



سجن هولواى القديم من الداخل

فإن الجو العام بها يمكن أن يوصف بأنه أكثر إنسانية من ذلك الجو الموجود بسجون الرجال .

فالستائر والزهور والألوان الموجودة بها ، تضفى شيئاً من الحيوية على تلك الأماكن الكئيبة . كما تعرف النساء والفتيات فى الغالب بأسمائهن الأولى . وتوجد بهذه السجون دور للحضانة ومراكز لرعاية الأم والطفل تخدم السجانات (الحارسات) والنزيلات على السواء مما يساعد على وجود جو من التآلف والرحمة ، نظراً لوجود شىء مشترك بينهما وهو « الأمومة » .

وعلى الرغم من وجود نساء قاتلات ، إلا أنهن لا ينلن عقوبة مؤبدة بالسجن . ومعظم النزيلات فى سجون النساء يقضين مددا للعقوبة لفترات قصيرة متفاوتة . ومعظمهن فى الغالب من مدمنات الشراب . ولن ينقضى وقت طويل حتى يتم تناول مثل هذه الحالات وغيرها كإدمان المخدرات ، فى مراكز متخصصة لعلاج الإدمان .

وعموماً ، فلكى يمكن تخفيض نسبة عدد النساء والفتيات اللائى يدخلن السجون ، علينا أن نبتكر أساليب جديدة فعالة لعلاجهن داخل حدود المجتمع ذاته دون عزلهن عنه بحيث لا تعزل سوى الحالات الخطرة التى تستوجب الضرورة فصلها عن المجتمع .

الفصل الثانى عشر

المشاكل الجنسية

من المؤكد أن الحرمان من ممارسة العلاقة الجنسية الطبيعية مع الطرف الآخر ، هو من ضمن الأشياء العديدة التى يحرم منها السجين ، فضلا عن أن هؤلاء السجناء يعانون أصلا من مشاكل جنسية متعددة . فمن المعروف أن الذين يعانون من مشاكل اجتماعية ، يعانون أيضاً من مشاكل جنسية والعكس صحيح ، فالذين لديهم مشاكل جنسية خطيرة ، لديهم أيضاً مشاكل اجتماعية خطيرة .. وليس من الضرورى أن تظهر تلك المشاكل الاجتماعية فى صورة انحرافات ، ولكنها قد تظهر بشكل آخر كالخجل أو الانطواء أو الكبت أو انعدام الثقة بالنفس وكذلك انعدام الثقة بالآخرين ، والكذب والرغبة فى استغلال الآخرين .

إن الكراهية والخوف من الجنس الآخر قد تتسبب فى العديد من الانحرافات الجنسية التى قد تتفاوت ما بين الاغتصاب إلى الشذوذ الجنسى .

إن الشاذ جنسيا يعلم أنه يختلف كثيراً عن الآخرين وأنه ضمن أقلية منبوذة ، كذلك الذين يعانون من الهوس الجنسى من الرجال والنساء يشعرون فى قرارة نفوسهم بعدم الاكتفاء أو الرضا كما يشعرون أيضاً بالوحدة ويعلمون جيداً أنهم غير قادرين على أن تكون لهم علاقة جنسية واحدة مستمرة وناضجة .

وكل هؤلاء المنحرفين يشعرون بأنهم منفيون ومبعدون خارج ذاتهم الحقيقية مثلما هم مبعدون عن الآخرين . وأن ما ينالونه من عقاب بسبب انحرافهم ، ليس العقاب الوحيد الذى يحل بهم .

وقد لانجد بين النساء الكثير من هذه الانحرافات التى يوصم بها الرجال ولكننا قد نجد فى سجون النساء ودور الإصلاح الخاصة بهن ، ما هو أكثر من مجرد « المساحقة » « والهوس الجنسى » .

وتوجد فى سجون الرجال أكبر نسبة من الشذوذ الجنسى علاوة على نسبة أخرى غير معلومة من مرتكبى الجرائم والانحرافات الجنسية .

وحيثما يوجد هؤلاء الشواذ توجد ممارسة للشذوذ الجنسى وإن كان ذلك محرماً بواسطة القانون . وهنا يبرز السؤال التالى : هل يمكن التغاضى عن حدوث هذه الممارسات الشاذة داخل السجون بحيث يمكن لمن يستطيع من السجناء ممارستها فى حذر؟

ولكن هذا لا يحدث فى كل الأحوال فمن الجائز أن يتم ذلك بصورة علنية استعراضية مما قد يؤدى إلى مشكلة أخرى وهى : إلى أى مدى سيكون التهديد النفسى الذى يحدثه مثل هذا التصرف لدى السجناء العاديين ، خاصة وأن إحساسهم برجولتهم يكون مضطرباً ومتذبذباً ؟ عندئذٍ يرون فى الشذوذ الجنسى خطراً كبيراً عليهم وقد تحدث ردود فعل عدائية وأكثر من ذلك فقد يتساءلون فيما بين أنفسهم : إن الأمور تسير على ما يرام بالنسبة لهؤلاء الشواذ إذن : كيف الحال بالنسبة لنا او ماذا نحن فاعلون ؟

وهناك أساليب تتبعها بعض البلدان كالسويد من أجل تخفيف وطأة المشاكل الجنسية للسجناء ، كالسماح للزوجات بزيارة أزواجهن داخل الزنزانات ، وإن كان هذا الحل غير مثالى فالزنزانة ليست بالمكان المناسب

للقاء . كما أن إحساس الزوجين بأنهما موضع مراقبة وعلمهما المسبق بأن لديهما وقت قصير محدود يقضونه معاً ، كل هذه العوامل لا تساعد بالطبع على إيجاد الجو الملائم لقيام علاقة جنسية مرضية للطرفين . بل إنها غالباً ما تكون باعثاً على التوتر وتنتهى بخيبة الأمل .

وهناك وسائل أفضل من ذلك لمواجهة مشاكل السجناء الجنسية مثل السماح للسجين بزيارة منزله فى عطلة نهاية الأسبوع ، حيث يمكنه أن يقضى وقتاً كافياً مع أسرته وفى جو طبيعى ، مما يساعد على إعادة بناء علاقة زوجية منتظمة وفى ظروف طبيعية .

ولكن هذه الإجازات تُعطى بشكل محدود للغاية لبعض نزلاء سجون السويد ، ممن يقضون مدة عقوبة طويلة بالسجن . كما تمنح مثل هذه الإجازات أيضاً لبعض الفئات من السجناء فى إنجلترا تمنح أيضاً خلال الشهور الستة الأخيرة من مدة العقوبة .

وتوجد فى إنجلترا منظمة تسمى « منظمة رعاية السجناء » تضم عدداً من السجناء الحاليين وكذلك الذين سبق أن حكم عليهم بالسجن . ومما تدعو له هذه المنظمة ، حق السجناء جميعاً فى الحصول على زيارات منزلية .

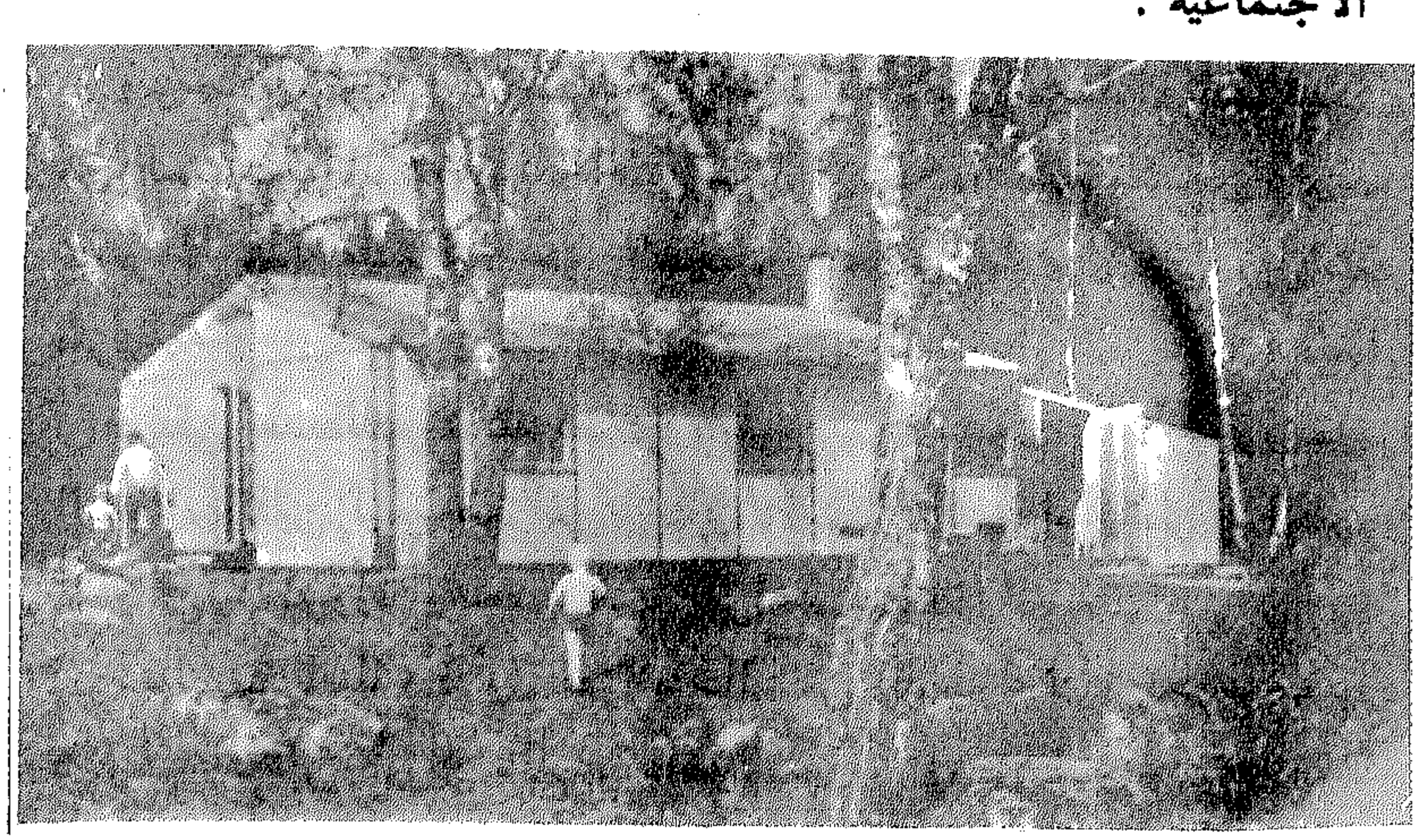
ويبقى بعد ذلك مشكلة قطاعين آخرين من السجناء ، الأول ويشمل السجناء الذين ليس لهم أسر والثانى : يشمل السجناء الخطرين الذين تستدعى الضرورة وضعهم تحت حراسة مشددة للغاية .

وبالنسبة للقطاع الأول فهؤلاء غالباً من الذين تحطم زواجهم بسبب دخولهم السجن أو من الذين عاشوا حياتهم فى عزلة ووحدة دائمة . وكلاهما فى حاجة إلى مثل هذه الإجازات لتعميم العدل بين السجناء جميعاً أولا ، كما أنهم قد يجدون من يؤانسهم ويبدد شعورهم بالوحدة خلال

الإجازة وحتى لو لم يحدث هذا ، فإن مجرد الإطلالة على الحياة خارج السجن تحدث فى نفوسهم قدراً كبيراً من التغيير .

ويمارس معظم النزلاء فى السجون عادة « الاستمناء » فهم لا يملكون سوى تلك الوسيلة لتخفيف حدة التوتر لديهم ومساعدتهم على الاستمرار فى الحياة داخل جدران السجن . وإن كان ذلك بالطبع لا يحل مشاكلهم الجنسية المعقدة .

ويبقى أن نقول إن بعض المنحرفين من الشواذ جنسيا سواء بين الرجال أو النساء يستغلون إلى أقصى حد الظروف التى تهيئها الحياة داخل السجون ، حيث يكون الناس فى أشد حالات الحرمان من الجنس ، كى يمارسوا نشاطهم المنحرف . ورغم أن الشذوذ الجنسى ظاهرة متفشية فى معظم التجمعات الكبيرة ، إلا أنه يُعد مرضاً من أمراض السجون الاجتماعية .



سجن عائلى سويدى – ففى السويد اهتمام كبير بالروابط الأسرية بين السجين وأسرته خصوصًا لمن يقضون فترة عقوبة طويلة

الفصل الثالث عشر

التشخيص وأساليب العلاج

يتضح لنا مما تقدم ، ما يعانيه كثير من السجناء من مشاكل نفسية واجتماعية شديدة التعقيد . ومن العجيب حقا أن هذه المشاكل لا يدركها أحد فى السجون العادية . فمعظم السجناء لا يتم التعرف على هويتهم وظروفهم الحقيقية ، فهم يأتون إلى السجن يحملون مشاكلهم حيث تغلق عليهم (الزنزانات) ومعهم هذه المشاكل دون أى محاولة للتحرى أو الفهم ، ويمضى الوقت ويظل كل شىء دون حل ، بل تزداد الأمور سوءاً وتزداد هذه المشاكل تعقيداً وصعوبة بطبيعة الحال .

هؤلاء أناس لا يثقون فى أنفسهم ولا فى الآخرين وأيضا لا يثق فيهم أحد وهم أشد توقعاً للخداع والغدر وأشد استعداداً للرد بمثله وأكثر منه. إن أعظم نجاح حققوه فى حياتهم ، هو نفسه نوع من الفشل وهم يدركون ذلك تماماً .

لقد آن الأوان للاهتمام بإجراء التشخيص والفحص اللازم لنزلاء السجون ، بل إن هذا الفحص يتم عادة داخل المحاكم أثناء نظر القضية ويوضع فى صيغة موجزة واضحة ، الهدف منها مساعدة القاضى للوصول إلى قرار عادل .

وهذه المعلومات نفسها تفيد أيضاً فى وضع خطة لعلاج السجين داخل

السجن ، وإن كان ذلك لا يحدث إلا نادراً .

ومن الناحية النظرية ، يجب على إدارة السجن وضع نماذج للعلاج مصممة بعناية ومتنوعة كى تناسب الحالات المختلفة من النزلاء .

إن ما يجرى حاليا هو مجرد تصنيف لحالة المجرم وإلصاق بطاقات بهذا الوصف دون أن يؤدى ذلك إلى علاج فعال وترجع أسباب ذلك إلى :

أولا : أننا مازلنا بعيدين كل البعد عن إمكانية الوصول إلى أساليب متطورة فى العلاج مستندة على أسس عملية بشأن سلوك المجرم وكيفية تشكيل هذا السلوك .

ثانياً : أن هناك عدداً كبيراً من المنحرفين يرسلون إلى السجون والإصلاحيات بينما نجد عدد العاملين فى هذه السجون والإصلاحيات لا يتناسب مع كثرة المجرمين ، كما أن المكان نفسه ضيق ومحدود ولا يسمح بأى شىء سوى احتواء النزلاء وإطعامهم وشغلهم بعض الوقت على أكثر تقدير .

ثالثاً : أنه من المستحيل فى الوقت الحاضر تطبيق نماذج مختلفة من العلاج لفترات طويلة تسمح بالوصول إلى النتائج .

وبالنسبة لأساليب العلاج المتطورة المطلوبة ، فربما لا تتوافر لدينا تلك الأساليب المتطورة ، ولكنْ لدينا قدر كاف من المعرفة والخبرة يسمح بتقديم أكثر مما هو متوفر حاليا . على أن هناك رواداً فى جميع أنحاء العالم يمكن أن نتعلم منهم دروساً نافعة فى هذا المجال .

أما بالنسبة للأعداد الكبيرة الموجودة داخل السجون ، فلابد من إيجاد بدائل عملية أخرى غير السجن ، وذلك بعلاج هؤلاء المنحرفين داخل المجتمع ذاته دون الحاجة إلى نفيهم داخل السجن .

وبالنسبة للنقطة الثالثة ، فتلك هى العقبة الكئود والعائق الحقيقى

الناشئ من نظام التوظيف داخل السجون وكذلك أسلوب الترقية والتنقلات . فكثيراً ما يحدث التغيير السريع فى تلك السجون ، وخاصة بالنسبة للوظائف الكبيرة ، مما يؤدى إلى مصاعب جمة فى سبيل تطبيق أسلوب علاجى معين لفترة طويلة .

ومما لا شك فيه أن أهم شخص داخل السجن هو مدير السجن نفسه ، والأسلوب الذى يعمل به هذا المدير لا يؤثر فقط فى الجو العام للسجن ، بل يؤثر أيضاً فى أسلوب العلاج المتبع وكيفية تطوره .

ونجد على وجه الخصوص أن المديرين الذين يظهرون كفاءة ومهارة فى إدارة السجون ، والذين يهتمون باستحداث أساليب جديدة فعالة ، مثل هؤلاء نادرًا ما يستمرون فى مناصبهم سوى بضعة أعوام ينتقلون بعدها بسبب الترقية إلى مواقع أخرى . ولا يوجد أى ضمان بأن المدير الجديد للسجن سيفعل نفس الأشياء بنفس الطريقة التى كان يتبعها سلفه .

وما ينطبق على مديرى السجون ينطبق أيضًا على مساعديهم . فقد لا يستمر الواحد منهم فى وظيفته أكثر من عامين وكذلك الحال بالنسبة لضباط السجن فقد ينقلون أيضًا بسبب الترقية وعمومًا فإن كل العاملين بالسجن عرضة لهذه التنقلات والترقيات .



وقد يحضر مدير السجن بنفسه للدردشة مع أحد النزلاء

الفصل الرابع عشر

سبل الاتصال وتطويرها

فى السجون الكبيرة التى تدار بصورة ديكتاتوية ، تصدر الأوامر والمعلومات من أعلى إلى أسفل . وتكون هناك بهذه الطريقة فرصة ضئيلة لوصول ردود أفعال هذه الأوامر من أسفل إلى أعلى إلا إذا تطاير الشرر أو حدث إشكال حقيقى يستوجب توصيله إلى أعلى . بل وأكثر من ذلك ، فإن القرارات التى تصدر لا يتم تفسيرها فى أغلب الأحوال ، وتعطى إلى المختصين مباشرة حتى ولو كان لهذه القرارات تأثير مباشر على النزلاء أو على العاملين بالسجن . وتكون النتيجة هى قصور سبل الاتصال الرأسى ، وبالتالى يكثر اللغط والإشاعات .

ويحق لنا أن نتساءل : إلى أى مدى تتأثر هذه القرارات بمن تؤثر فيهم ؟ إذ لابد من وضع مختلف وجهات النظر فى الاعتبار عند صنع القرار .

وفى مجال تحسين سبل الاتصال والتواصل داخل السجن ، نجد هناك أساليب لعلاج ذلك منها :

١ - جماعات التشاور .

٢ - مجموعات العلاج الجماعى .

٣ - ومجموعات العلاج بالدراما النفسية أو « السيكودراما » . وكل هذه الأساليب الحديثة تعد أسسا نافعة فى مجال الاتصال . وكلما زادت

فرص العمل بها وإشراك العاملين فى السجن فيها ، كان معنى ذلك أن إدارة السجن قد بدأت تفهم مشاكلها وتعمل على حلها .

وهذه الأساليب الثلاثة تلائم عدداً كبيراً من الأنظمة السائدة فى السجون ، حتى فى تلك السجون التى يكون الاهتمام الرئيسى بها ليس العلاج بقدر ما هو تدريب النزلاء على مهارات جديدة تؤهلهم لأعمال جديدة فى المصانع أو المكاتب .

ومن الأساليب الثلاثة التى أشرنا إليها آنفاً ، نجد أن جماعة التشاور قد تكون أقلها انتشاراً ، ولكن الأساليب الثلاثة بوجه عام ، قادرة تماماً من الناحية العلاجية وذلك بإشراكها كل من يهمهم الأمر فى عملية تعليم وتوجيه جماعية . كما أن كل واحد من هذه الأساليب يحدث قصوراً فى الرقابة الذاتية التى يفرضها السجين على نفسه ، ويمنحه قدراً لا بأس به من التلقائية والانطلاق .

إن ما يحدث فى جماعات التشاور مثلا هو الآتى : أن تجلس مجموعة تضم ثمانية أفراد بالإضافة إلى المرشد أو المشرف ، يجلسون معاً فى دائرة ، ولا يحدد هذا المشرف موضوعاً معيناً للمناقشة ، ولكن يوضح للمجموعة أن بإمكانهم مناقشة أى موضوع يختارونه ، وأن يتحدث من يريد بحرية ويعبر عن رأيه وشعوره فيما يعن له من أفكار بتلقائية قدر الإمكان .

وتسير الأمور بالمجموعة حسب نوع الأشخاص الذين يشكلون تلك المجموعة . فقد تبدأ المناقشة بحذر ووعى وإدراك كامل ، ثم ما تلبث أن تمر المناقشة بفترة يتحدث فيها كل شخص بتلقائية ويشكو كل منهم ، فالطعام عفن ، ومدة العقوبة طويلة ، والعاملون بالسجن ظالمون ، أى أنها

غلطة الآخرين جميعا ماعداه هو .

ولكن ، إن عاجلا أو آجلا ، سينهض أحدهم ويقول شيئاً مختلفاً وهاما عن نفسه وتجربته الشخصية ، قد يجد ذلك صعباً فى البداية ، ولكنه سرعان ما سيدلى باعتراف مؤلم . وسيمس ولاشك جروحاً لم تبرأ لدى السامعين . وسيثير مشاعر الذنب أو الخوف أو الفشل لديهم . وقد يناقض نفسه فى الحال ويغطى ذلك ربما بالادعاء والمفاخرة ، ولكن بعد أن يكون قد أظهر المشكلة الحقيقية المختبئة بداخله . وسمعه الآخرون بشىء من الارتياح فقد عبر عما يعتمل فى نفوسهم جميعاً ، وربما ساعدهم أيضاً للوصول إلى نتيجة مماثلة .

وبهذه الطريقة يتعلم الحاضرون فى المجموعة أن يجربوا أمانة الاتصال والمصارحة . وتدريجياً سنجد أن باقى المجموعة تتقبلهم كما هم بعيوبهم التى صرحوا بها بكل شجاعة وأمانة . فالمنحرفون على وجه الخصوص يميزون بين الصدق والكذب بسرعة كبيرة وحساسية فائقة .

وعلى أية حال ، فإن مهمة المشرف هنا ، هى المساعدة فى خلق مناخ مقبول مشترك وجو من التسامح يسمح بتقبل ردود الفعل التلقائية – والتى قد تكون عنيفة أيضاً – لما يدور من آراء ومناقشات صريحة ، كما أن عليه أن يحمى المتحدث من مهاجمة الآخرين له بعنف فى بعض الأحيان ، أو تحويله إلى كبش فداء . مثل هذا القبول المشترك يؤدى فى النهاية إلى شعور أفضل بالرضا والتسامح ، يساعد هؤلاء الأشخاص فى أن يكونوا أكثر رحمة بالآخرين وأقل تدميراً لهم . وتدريجيا يتعامل أفراد المجموعة الواحدة بحرية وتلقائية أكثر بعضهم مع البعض ، وتتضح بصورة أدق شخصية كل فرد فى المجموعة وبذلك ينمو الإدراك وتنشأ الثقة ، وهى بالتحديد ، الشىء الذى لم يجربه كثير من المجرمين .

إن أهم ما يميز هذه الطريقة فى العلاج ، أن السجين نفسه يقوم بدور إيجابى نشط داخل المجموعة مما يعطيه إحساساً جديداً بأنه يشارك فى علاج نفسه وعلاج الآخرين أيضاً .

وقد لا تسير الأمور بالسهولة المرجوة – فى بعض الأحيان – فقد يحدث أحياناً أن يتوتر الجو وتحدث اندفاعات وحشية أو انهيار أو بكاء شديد من قِبَلِ بعض أفراد المجموعة ، ولكن هذه الأحداث تعيشها المجموعة أيضاً وتتعلم منها . وكما تستفيد المجموعة من الأحداث العنيفة التى تطرأ ، تستفيد أيضاً من لحظات الهدوء والسكون التى تمر بها . فالطريقة التى يجلس بها أحدهم مثلا : هل هو ينظر إلى الأرض بصفة دائمة ، هل يسحب كرسيه خلف دائرة الجالسين ؟ فتلك كلها مظاهر لأمزجة هؤلاء الأشخاص وردود أفعالهم تجاه ما يدور داخل المجموعة ، وإنما بصورة هادئة سلبية لا تتسم بالعنف . وسيتعرف المشرف على هذه الأنماط كلها ويدرك دوافعها وكذلك أيضاً سرعان ما تتفهمها باقى أفراد المجموعة بعد فترة وجيزة .

ومشرف المجموعة هو فى الواقع القائد الحقيقى بشخصيته وبما يملكه من مهارة وخبرة . ولكنه قائد سلبى ليس فى حاجة إلى أن يسود المجموعة أو أن يفرض سيطرته عليها . بل إنه فى هذا الموقع يساعد الجميع على الاشتراك فى الحديث والمناقشة وقد يشترك فى المناقشة مع المجموعة ككل أو مع بعض الأفراد فيها . ويمنح الجميع فرصة الكلام والهمس والغضب وإطلاق العنان لمشاعر الحزن والاكتئاب . (وهما من أهم عناصر ارتكاب الجريمة) . وبهذه الطريقة يكتشف المنحرفون حقيقة نفوسهم ودوافع أفعالهم .

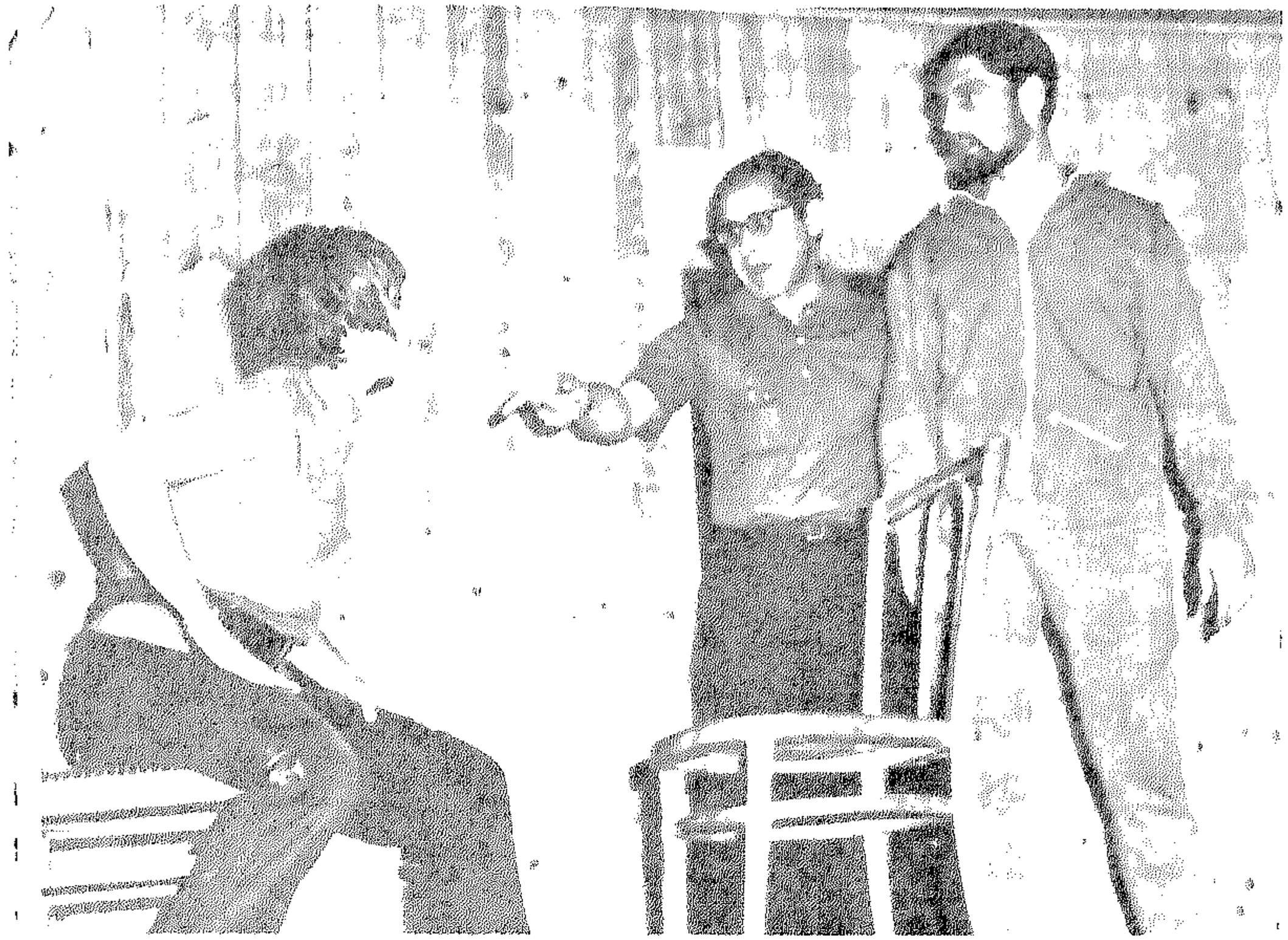
ثم هناك « مجموعات العلاج الجماعى » والمشرفون هنا يقومون بدور

أكثر إيجابية من المشرفين فى « جماعات التشاور » ، إذ أن هؤلاء لا يعدون شيئاً تقريباً سوى خلق المناخ المناسب لإدارة المناقشة . بينما المشرف فى مجموعة العلاج الجماعى لابد وأن ينال تدريباً عمليا ونظرياً لقيادة المجموعة . كما يجب عليه مناقشة المشاكل التى يصادفها فى مجموعته مع زملائه الآخرين والبحث عن حلول لها .

وتستعمل تلك الطريقة بشكل مكثف فى سجن « جريندون » النفسى وسجن « هولواى » أيضاً . كما تستعملها السجون الأخرى على نطاق ضيق.

وإذا أخذنا مستشفى « هندرسون » كمثال لتطبيق أسلوب العلاج الجماعى ، فسنجد فى تلك الوحدة الصغيرة ، الديمقراطية فى أعلى صورها . وسنجد كل الموجودين بها على مستوى المسئولية . وتتم القرارات بصورة مشتركة ، ولا أحد يتهرب من نتائج أعماله . ونجد أن المرضى والعاملين من صغار السن يلقبون بأسمائهم الأولى . وقد نجد من الصعب أن تعرف من هو المريض ومن هو الذى يعمل فى المستشفى ، فالجميع يشتركون فى العلاج . فقد يكون الأخصائى النفسى هو المشرف على المجموعة بسبب مهارته وخبرته . وقد يكون المريض نفسه هو المشرف ، ربما لأنه أصلح شخص لقيادة المجموعة .

ثم هناك أخيراً مجموعات العلاج بالدراما النفسية أو «السيكودراما». وهذه الطريقه تطبق على المساجين الأكبر سنا والأكثر خطورة مثلما يحدث فى سجن « ميترشتايج » بالنمسا . وهم من المجرمين الخطرين الذين يحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة.وفى هذا السجن عدد محدود من المجرمين، فالسجن صغير ربما يسع من ثلاثين إلى خمسة وثلاثين نزيلا وعدداً آخر محدود من العاملين . ويبدأ العلاج بالسيكودراما باختيار أحداث من



الماضى أو الحاضر ، قد تكون احداثاً حقيقية أو قد تكون أوهاماً أو خيالا وربما امالا أو مخاوف من المستقبل ، ويعبر السجين عن ذلك كله عن طريق التمثيل (عرض تمثيلى) . وقد يلعب السجين دوره الحقيقى فى الحياة ويطلب من زملائه السجناء الآخرين المشتركين معه فى التمثيل بالقيام بأدوار أناس آخرين يعنيهم . ويبدأ المشهد التمثيلى الذى يؤديه مجموعة المساجين ويشاهده زملاؤهم المساجين الآخرون وكذا هيئة العاملين بالسجن وربما بعض الزوار أيضاً . وأثناء مشاهدة العرض يتجلى الحزن ويبدو التأثر على وجوه الحاضرين . وبعد أن ينتهى المشهد تدور مناقشة للتمثيلية بين الحاضرين .

إن مثل هذا الأسلوب يستهوى المساجين ويستوعب اهتمامهم ويشحذ نشاطهم وقدرتهم على الإبداع ، مما يقضى على أحاسيس البلادة واللامبالاة التى يتعرض لها هذا النوع من المساجين الذين يقضون فى السجن فترات طويلة .

ومرة ثانية يحدث الاتصال مع باقى المساجين وتتكسر موجات الاستياء والغضب إلى حد كبير وتبدأ المجموعة فى فهم ظروفها الحياتية ككل ، وكذا ظروف كل فرد فيها .

الفصل الخامس عشر

وسائل علاجية أخرى

إن الأساليب العلاجية المعتمدة على الوسائل التعبيرية بمختلف أشكالها سواء كانت مجموعات التشاور أومجموعات العلاج أوجماعات الدراما النفسية ، هى ولا شك أساليب قد تكون فعالة وصالحة لبعض أنواع السجون وبعض أنواع من المجرمين ، ولكن قد تستجيب أنماط أخرى من المجرمين إلى الأساليب التقليدية المعروفة كأسلوب الثواب والعقاب – أى مكافأة من يسلك سلوكاً حسناً من المجرمين ومنحه بعض الامتيازات أو حرمان الذين يرتكبون مخالفات جسيمة من مثل هذه الامتيازات . وتسمى هذه الطريقة بالأسلوب المشروط ، ويستعمل هذا الأسلوب بنجاح فى الولايات المتحدة الأمريكية .

على أن بعض الناس لا يفضلون استعمال هذه الطريقة المشروطة فى الإصلاح ، ولكن المجتمع ككل يستخدم هذا الأسلوب فى كثير من المناسبات . إن العقاب مثلا هو رد الفعل الطبيعى فى مواجهة الجريمة . فإذا حدثت الجريمة حدث العقاب ، وهذا شكل من أشكال الشرط ، كما أن ما يجرى بداخل السجون هو أيضاً شكل من أشكال الشرط . فإذا أحسن السجين السلوك كوفئ على ذلك ، وإن أخطأ وقع عليه الجزاء . وإن كان من الملاحظ أن هذا الأسلوب المشروط يستعمل فى توقيع العقاب أكثر منه فى نيل الثواب . فيعاقب السجين إذا أخطأ بحرمانه من بعض

الامتيازات مثل قضاء بعض أوقات الفراغ فى صحبة الآخرين – وهذا أبسط أنواع العقاب – أما أشدها فتلك التى تكون بحرمانه من فرصة العفو عن المدة الباقية له بعد قضائه ثلث مدة العقوبة .

كما أن هناك ألواناً أخرى من العقاب أشد تأثيراً مثل الحرمان من صحبة الآخرين « بالحبس الانفرادى » لعدة أسابيع وربما لعدة شهور . وتلك وسيلة قاسية لتقييد حركة أشخاص هم فى الأصل مقيدو الحركة داخل مجتمع منغلق محدود . وتوقع عقوبة الحبس الانفرادى هذه فى الغالب على الأشخاص الذين يتسمون بالعدوانية أو على الفتيات المصابات بالهستيريا .. على أن فترات الحبس الانفرادى الطويلة غالباً ما تزيد الشعور بالاضطهاد لدى السجين .

أما بالنسبة لأسلوب الإثابة (الثواب) فيجرى تطبيقه بصورة منتظمة كوسيلة للتأثير على السلوك . كما يطبق أيضاً فى مركز « روبرت كنيدى » للشباب فى غرب ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية . ويتسع هذا المركز لنحو ثلاثمائة من المجرمين صغار السن يقسمون إلى مجموعات بكل مجموعة حوالى خمسين شخصاً من مختلف الأنماط . فنجد مثلا مجموعة تضم عدداً من الشباب الذى يتميز بعدم النضج ممن يتصرفون بطريقة طفولية غير مسئولة ويعتمدون على غيرهم كثيراً . وفى مثل هذه المجموعة يكون التركيز على إتاحة الفرصة لهؤلاء لإتمام نضجهم ، فيُحاطون بالبيئة التى تساعدهم على تمام النضج والاعتماد على النفس مع وجود مشرف لتقديم المشورة ، وإتاحة الفرصة لهم للاتصال بأشخاص كاملى النضج من خلال جماعات التشاور وغيرها من الوسائل العلاجية الأخرى .

ونجد أيضاً مجموعة تضم أنماطاً سلوكية أخرى من بين الأشخاص

الحبس الانفرادى

العدوانيين . وهنا يكون التركيز على الأنشطة البدنية التى تستنفد جزءاً كبيراً من طاقتهم .

ويُعطى لجميع المجموعات بأنماطها المختلفة ، مزيج من التدريب العملى والنظرى على مستوى عال مشتملا على موضوعات مثل تكنولوجيا الطاقة والالكترونيات والرسم البيانى . وتجرى مجازاة من يحسن العمل فى تلك الأنشطة البناءة داخل المجموعات وأيضاً فى أثناء أوقات الفراغ . وتتفاوت نوع المكافأة من السماح بشراء السجاير والآيس كريم إلى الذهاب إلى السينما والقيام برحلات إلى المدينة . وكلما كانت المكآفات من النوع الذى يلاقى حاجة عملية لدى هؤلاء الأشخاص كان ذلك أفضل وأحسن تأثيراً . وقد تكون المكافأة بسبب نجاح الحدث فى اكتساب إحدى المهارات الجديدة النافعة وبذلك يحصل على مستوى متميز بين أقرانه بسبب النجاح الذى حققه فى اكتساب تلك المهارة وليس بسبب نوع الجريمة التى ارتكبها كما يحدث فى أغلب الأحوال .

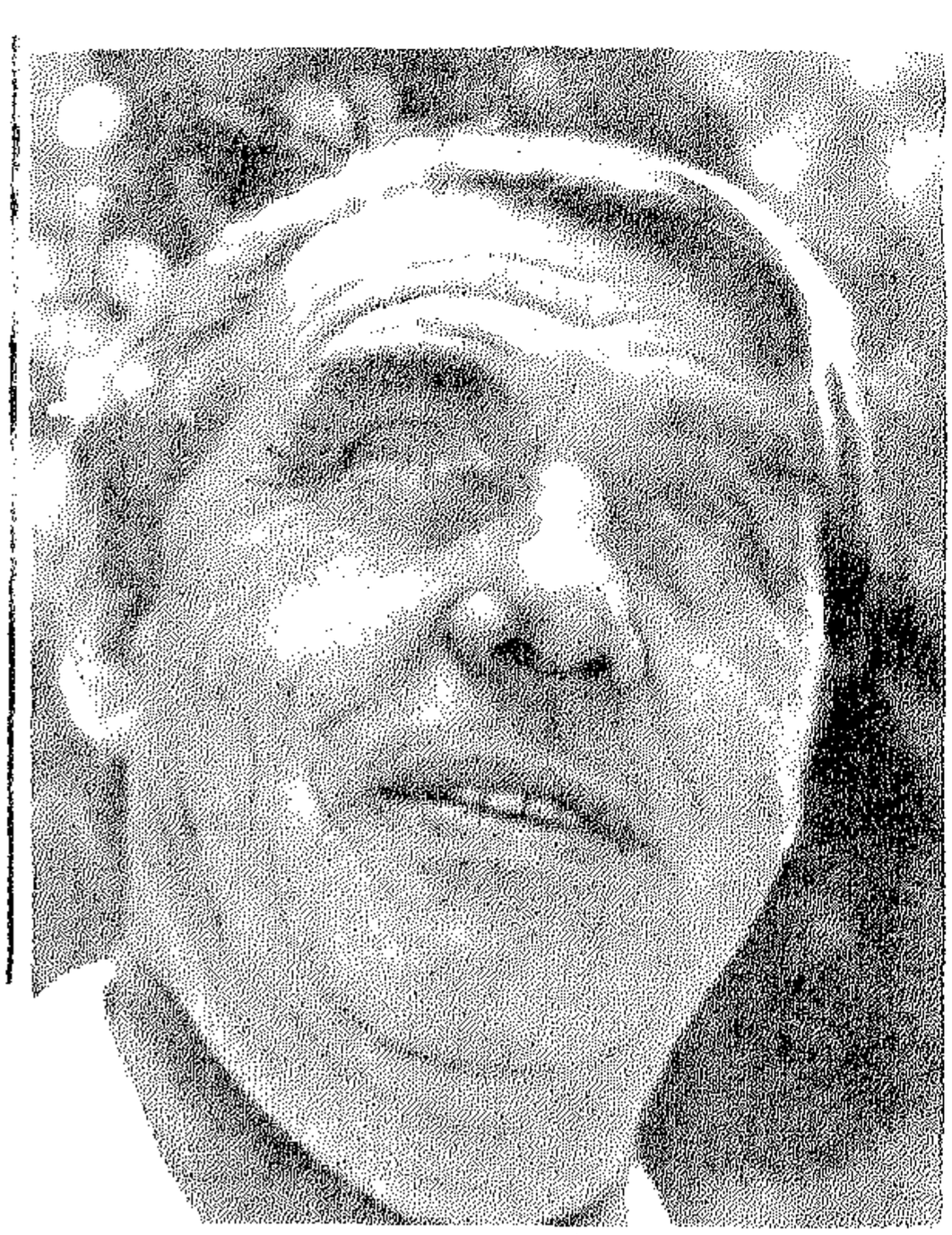
وهناك طريقة أخرى لتوقيع العقاب تقع فى نطاق الأسلوب المشروط أيضا وتسمى طريقة « العلاج بالنفور » فإذا كان هناك أحد الأشخاص ممن يعانون من مشكلة مثل إدمان الخمور ، فيمكن مساعدته فى الإقلاع عن الخمر – ربما – إذا ما تناول أحد الأقراص التى تصيب المرء بالغثيان والآلام الشديدة فى المعدة إذا ما تناول معها أى كمية من الكحوليات بحيث يصبح الألم الشديد ملازما لتناول الشراب مما قد ينفره منه .

كما يمكن اتباع هذه الطريقة أيضاً مع الشواذ المغرمين بالصبية الصغار . إذ يمكن أن تعرض عليهم صور وأفلام لصبية ممن يستهوونهم ، وأثناء مشاهدة ذلك يعطى الشاذ صدمات كهربائية ثانوية مؤلمة إلى حد ما . وبهذه الطريقه يبدأ فى الربط بين هؤلاء الصبية والألم المصاحب لمشاهدتهم . مثل

هذه الآلام المصاحبة قد تحد من ميله الجنسى تجاه هؤلاء الصبية ، وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بأنه قد يبرأ تماماً ويصبح سويا من الناحية الجنسية .

إن العلاج بالنفور يشبه إلى حد كبير العلاج بالعقاقير . فهما مجرد محاولات لمعالجة أعراض المرض أكثر منها معالجة لأسبابه . أوبمعنى آخر ، معالجة مظهر سلوكى أكثر منه معالجة الشخص ذاته بصورة كلية .

إن العقاقير على سبيل المثال – يمكن أن تتحكم فى انحرافات المزاج أو فى مشاعر الاكتئاب . وقد تكون فعالة جدا فى هذا المجال . وأنصار العلاج بالعقاقير غالباً ما ينظرون بازدراء إلى الذين يعتقدون فى العلاج الجماعى ، الذى قد يكون من الصعب قياس مدى نجاحه أو تأثيره بطريقة مادية ملموسة ، بينما هو قد يؤثر ويحرر الشخصية بأكملها وليس أحد مظاهرها فقط .



بعد الجراحة



قبل جراحة التجميل

وبالطبع نحن لا ننكر أن الشفاء من عرض من أعراض المرض يمكن أن يؤثر بطريقة إيجابية فى باقى الأحاسيس والسلوك . كما نلاحظ ذلك بوجه خاص فى مجال جراحات التجميل . فالذين يعانون من تشوهات خلقية كالشفة الأرنبية أو الآذان القرنبيطية أو الوشم أو ما شابه ذلك من التشوهات التى يخجلون منها ، هؤلاء يمكنهم بالطبع إجراء جراحات تجميلية تناسب حالاتهم . وعند ذلك يكون المظهر المتحسن لهم باعثاً على الشعور بالثقة وتقدير الذات ، وهذا بدوره يحدد ما إذا كان الشخص سيستمر فى طريق الجريمة أم لا ؟ وهل سيجلب لنفسه من جديد العقاب والنبذ من المجتمع مما لا يتناسب مع حالته الجديدة وتقديره لذاته .

الفصل السادس عشر

أساليب العلاج الإدارية الأخرى

كلما عرفنا الكثير عن الانحراف والسلوك الإجرامى ، تطورت أساليب العلاج وصارت أكثر فعالية . والهدف المرجو من وراء هذا التطور أن تأتى الاعتبارات العلاجية فى المقام الأول داخل نظام السجن . وإن كان هذا لا يحدث حاليا مع الأسف، بل إن العكس هو الصحيح . فالاعتبارات الإدارية تأتى فى المقام الأول وخاصة فى السجون الكبيرة .

ومن الجائز جدا أن تتعارض أهداف الإدارة السليمة مع الأهداف العلاجية المطلوبة . فقد يرغب المسئولون عن الإدارة فى السجن فى أوضاع مستتبة ونظم ثابتة ، وأن يكون كل شىء خاضعاً للمراقبة بينما قد تتطلب الأهداف العلاجية أوضاعاً مرنة خاضعة للتجريب ، وربما يحتاج الأمر فى بعض الأحيان إلى القيام ببعض المخاطرات فى سبيل هدف علاجى معين .

قد يشعر الزائر لأحد السجون المنضبطة إداريا بالاطمئنان للقواعد المتبعة به من حيث النظام والمراقبة. كذلك قد يشعر العاملون به بالكثير من الإحساس بالراحة والأمان. ولكن مثل هذا السجن لا يثمر شيئًا. فإذا نحن أردنا نظاما قادرا على الإصلاح وتيسير سبل التعلم واكتساب المهارات على أساس علاجى سليم يسهل تطبيقه، فلابد أن يحدث تغيير



زنزانة داخل أحد السجون بهولندا بها نافذة كبيرة وكونصول حديث
ولكنها لاتزال زنزانة على أية حال

جذرى فى النظام الإدارى للسجن نفسه. وذلك ينطبق على السجون فى معظم دول العالم.

ولكن يكفى أن نتحدث هنا عن سجون إنجلترا وويلز فقط، وهى تعد من أكبر السجون فى أوروبا وأكثرها خضوعاً للنظم الإدارية المعقدة.

إن عدد السجون فى كل من إنجلترا وويلز حوالى ١٣٠ سجناً، ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد فى القريب. وكل هذه السجون تتبع «إدارة السجون» وهى إحدى إدارات وزارة الداخلية. ويصل عدد النزلاء بهذه السجون وكذا الموظفين الرسميين والمدنيين العاملين بها إلى ستين ألفاً، وقد يصل إلى سبعين ألفاً فى بعض الأحيان. وتعتبر إدارة السجون بهذا العدد الهائل من المؤسسات الضخمة. وهذا الكيان الضخم، يفرز بالطبع العديد من مشاكل الاتصال. اتصال الرؤساء بالمرءوسين، واتصال العاملين أنفسهم بعضهم ببعض، وأيضاً اتصال النزلاء بالمسئولين فى إدارة السجون ذاتها. وعلى الرغم من ضرورة تيسير سبل الاتصال ومنحها المرونة والسرعة اللازمة لأهميتها القصوى بالنسبة للنظام ككل، فإن أسلوب العمل بداخل السجون يعوق فى معظم الأحيان الكثير من الاتصالات الحيوية.

إن الأوامر والتعليمات تصل فى سهولة ويسر من أعلى إلى أسفل، بينما قد لا يصل رد الفعل الناتج عن هذه الأوامر والتعليمات من أسفل إلى أعلى بنفس السهولة واليسر. كما أن كثيراً من الشكاوى التى يقدمها النزلاء، وأيضاً الكثير من طلباتهم لا تصل إلى المسئولين بمثل هذه السهولة. كما يجد أيضاً بعض الأخصائيين العاملين بالسجون صعوبة فى تبادل وجهات النظر مع زملائهم فى السجون الأخرى بصورة ميسرة.

ويعانى المركز الرئيسى لإدارة السجون ذاتها من نفس مشاكل الاتصال. فهو مبنى ضخم للغاية يضم العديد من الوحدات التى يصعب

احتواؤها داخل مبنى واحد كبير، فنجدها موزعة بين عدة مبان متفرقة، مما يزيد من مشاكل الاتصال.

وعموماً فإن إدارة السجون بحجمها الهائل، ومبانيها المتفرقة هنا وهناك، وأيضا أساليب الإدارة المهيمنة على النظام ككل. كل هذه تعد عوائق فى سبيل مرونة الاتصال بالجهات المعنية بعضها ببعض.

ولقد جرت بالفعل محاولات للتغلب على هذه المشاكل عن طريق تطبيق نظام «اللامركزية» أو «الإقليمية» وهو بلا شك يعد تقدماً فى هذا المجال. إذ لا بد وأن يكون بكل إقليم عدد من السجون المختلفة. بحيث يرسل إلى هذه السجون المذنبون الذين تصدر ضدهم أحكام بالسجن ممن يعيشون فى ذلك الإقليم. وإذا زاد الضغط على هذه السجون الإقليمية يمكن ترحيل السجناء الذين يقضون مددًا طويلة إلى سجون أخرى خارج الإقليم.

ولا بد عندئذ أن يكون لكل إقليم درجة معقولة من ذاتية الحكم. إذ يجب أن تتم مناقشة الكثير من الأمور وأخذ قرارات بشأنها داخل الإقليم نفسه. وإلا ستكون «الإقليمية» هنا مجرد خطوة إضافية فى الطريق الطويل من وإلى الإدارة الرئيسية.

ومن المهم جداً أن يكون لكل إقليم ميزانيته الخاصة به. وذلك من خلال الميزانية الكلية الموضوعة لإدارة السجون ككل. كما يجب أن تكون له أيضاً سياسته المستقلة. فإذا ما التزمت الإدارة الرئيسية بالسياسة العامة الموضوعة، وإذا ما استطاعت الأقاليم تحديد أولوياتها دائماً، فعندئذ تصبح الإقليمية حقيقة واقعة فى هذه الحالة.

ولكن مع الأسف، ليس الحال كذلك تماماً فى الوقت الحاضر. ولكن إذا تصورنا إمكانية إقامة أربعة أو خمسة سجون مستقلة تماماً، فإن هذا العدد

الصغير نسبيا بما يحويه من عدد محدود أيضاً من الموظفين والنزلاء ، سيمنح الفرصة للأفراد جميعاً لمعرفة بعضهم البعض بصورة أفضل تمكنهم من العمل الودى المشترك ، وسيختفى حتماً مظاهر البيروقراطية القميئة التى نراها متفشية فى السجون الكبيرة .

غير أن هذا وحده لن يكون كافياً لتمكين نظام علاجى من أن يتطور ويعمل كما يجب . فعلى مديرى السجون أن يعتبروا أنفسهم مسئولين عن العلاج والإصلاح أولا ، وعن الإدارة ثانياً . وأن يكونوا قادرين على فهم مشاكل السجون المسئولين عنها ، وعليهم مناقشة هذه المشاكل مع الأخصائيين والإداريين داخل السجن .

وبدلا من التعامل مع مشاكل النزلاء كأفراد فقط ، يتم النظر إلى السجن كمؤسسة متكاملة ، إلى القوانين السائدة بها ، والوظائف داخلها ، وإلى حاجات الموظفين والنزلاء ، وإلى بواعث القلق والإحباط داخل تلك المؤسسة .

وباختصار ، يبحثون الحالة الصحية العامة لتلك المؤسسة .

إن من المدهش حقا ملاحظة ذلك الفرق الذى تلمسه حين يكون مدير السجن على دراية بكل تلك الأمور العلاجية .

وعلى سبيل المثال ، فمدير السجن فى كل من سجن « جريندون » وسجن « برودمور » هو طبيب نفسانى فى المرتبة الأولى ، ثم إدارى فى المرتبة الثانية . وكل واحد من هذه السجون يضم نزلاء مضطربين عصبيا . بل إن سجن « برودمور » غالبية نزلائه من المجانين . وكلهم يقضون مددا طويلة بالسجن والكثير منهم قتلة . ولكن الجو العام الذى يسود هذا السجن رغم طبيعة نزلائه أفضل بكثير من الجو العام الذى يسود أى سجن عادى للذين يقضون أحكاماً طويلة بالسجن . ففى سجن

« برودمور » نجد أن العلاج هو الهدف الرئيسى ، بينما فى السجن الآخر يكون الاعتقال وإحكام الرقابة هما الهدف الرئيسى .

وليس من الضرورى أن يكون مدير السجن طبيباً نفسانيا ، ولكن لابد وأن يكون على دراية بالأساليب العلاجية المتبعة . وإذا كنا نرغب فعلا فى الحد من الجريمة وتقليل نسبة المرتدين إليها ، فلابد وأن نعطى للاعتبارات العلاجية الأولوية المطلقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن إدارة السجون هى جزء من وزارة الداخلية وهذا فى حد ذاته يسبب الكثير من المشاكل . إذ أن هذه الإدارة – رغم ضخامتها – واحدة من ضمن الإدارات العديدة التى تشكل الهيكل الإدارى لوزارة الداخلية . معنى ذلك ، أن الوظائف المدنية الهامة كمساعدى الوزراء ومساعدى وكلاء الوزارة – مثل هذه الوظائف تكون خاضعة لظروف النقل والترقية بصفة مستمرة مما يتعارض ومصلحة « ادارة السجون » فى كثير من الأحيان .

وأكثر من ذلك ، فعلى الرغم من كفاءة الموظفين المدنيين العاملين « بإدارة السجون » فإنهم بخضوعهم لوزير الداخلية ومسئوليته الوزارية ، مضطرون للدفاع عن وزيرهم . والوزير بالتالى رغم كفاءته مسئول أمام البرلمان عن الأعمال التفصيلية للعاملين بوزارته . وبهذه الطريقة ينشأ نظام ملتزم بأن يكون دفاعيا بالنسبة لأية إجراءات اتخذت أو لم تتخذ .

والمشكلة هى أن الوزير مسئول أمام البرلمان ، والبرلمان ، مشغول تماماً بالقوانين واللوائح ، فقد يهرب أحد المجرمين الخطرين من السجن وتنشغل الصحف بالحديث عن هذه الواقعة . ويواجه وزير الداخلية أسئلة محرجة . فلا عجب إذن أن ينصب معظم اهتمام وزارة الداخلية على شئون

الحراسة والمراقبة والإدارة داخل السجون مع قليل من الاهتمام بمسائل العلاج والإصلاح .

كل هذا منشؤه أن وزير الداخلية مسئول من الناحية النظرية عن كل القرارات التى تسرى داخل النظام من أوله إلى آخره . وقد يتعرض مستقبله السياسى للخطر إذا ما حدثت مخاطرة فى غير الطريق القانونى المرسوم . وقد يظل النظام الموضوع للسجون مستتبا وآمناً ، ولكن من المستحيل أن يتم الإصلاح دون أخذ بعض المخاطرات .

وبمعنى آخر فإن وزير الداخلية مسئول عن القوانين واللوائح . وغالباً ما ينحو وزراء الداخلية نحو القسوة مع أنهم يعلمون أن القسوة فى العقاب لم تنجح يوماً ما فى الحد من الجريمة .

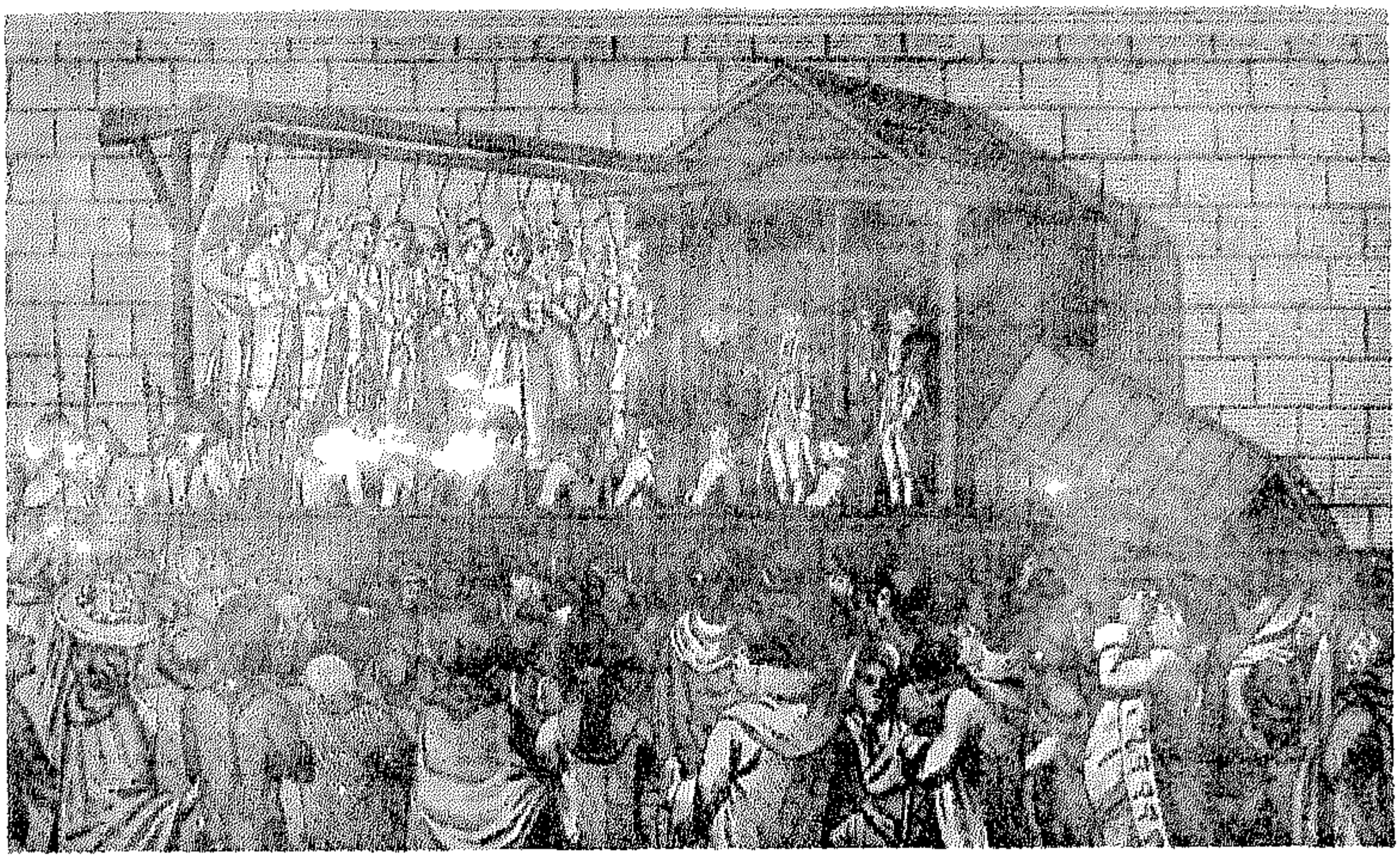
ولعلهم يتذكرون ما حدث فى القرن الماضى ، حينما كان يجرى شنق النشالين فى مكان عام عبرة لأمثالهم ، بينما كان النشالون الآخرون يمارسون نشاطهم وسط الزحام الذى كان يتابع المشهد .

ويبدو أن أهم خطوة يجب اتخاذها فى هذا المجال ، هى فصل إدارة السجون كلها عن وزارة الداخلية وإبعادها عن نطاق المسئولية المباشرة لوزير الداخلية نفسه . وبالطبع سيظل وزير الداخلية مسئولا عن القوانين واللوائح ، ولكن التنفيذ يمكن أن تقوم به هيئة عامة أخرى يكون لها مدير يتم تعيينه أو إقالته بواسطة وزير الداخلية . ويجب أن يكون مسئولا عن الإدارة والإصلاح معاً . ويمكن أن يكون ذلك الشخص عالماً اجتماعياً متميزا يجمع بين المعرفة والفهم السليم للسلوك والمشاكل الاجتماعية ، إلى جانب كفاءته الإدارية . ويكون قادراً على تطوير نظام اختيار وتدريب العاملين فى مجال العلاج .

وهذا التغيير الجذرى المقترح بجعل الإدارة العامة للسجون مستقلة عن

وزارة الداخلية ، يبدو غير ممكن الحدوث بالسرعة المطلوبة . فقد يشعر البرلمان بأنه يريد الاحتفاظ بسلطة المراقبة المباشرة لهذا النظام . كما أن وزراء الداخلية أنفسهم قد لا يرحبون بالتخلى عن تلك المسئولية . وإن قامت فى بعض الدول كالسويد مثلا إدارة ناجحة للسجون على قدر معقول من الاستقلال الذاتى ، وإنما تحت الإشراف الشامل لوزير العدل .

على أنه من الجائز أيضاً أن يحتفظ وزير الداخلية بالإشراف المباشر على بعض السجون ذات المتطلبات الأمنية الخاصة بينما تئول باقى السجون الأخرى إلى هيئة مستقلة تتمتع بنظام علاجى مرن ودرجة عالية من اللامركزية .



كان النشالون فى القرن الماضى يتم شنقهم علنا

الفصل السابع عشر

مشكلة اللون داخل السجون

إن السجون لن تتوقف عن الوجود بالطبع ، بل سيكون هناك دائمًا المزيد منها إلى أن تظهر بدائل أخرى راسخة تثبت فعاليتها .

وهناك مشكلة جديدة بدأت فى الظهور بداخل السجون هى مشكلة « اللون » ذلك التعصب الجنسى الموجود داخل المجتمع أيضًا والذى يصعب فهمه .

ويظهر هذا التعصب فى المجتمع بصورة حادة فى المناطق الفقيرة حيث المنافسة شديدةبين البيض والملونين من أجل السكن غير المتوفر ، ومن أجل الحصول على وظائف أو أماكن بالمدارس .

وفى المدن الكبيرة ، تتزايد بصورة كبيرة المناطق التى يسكنها الملونون ، كما تهدد الأعداد المتزايدة منهم السكان البيض الذين ينظرون إلى تلك الأجناس الملونة بثقافاتهم المختلفة نظرة عداء وشك .

وليس غريبًا أن يشعر الملونون أيضا بنفس مشاعر التعصب ، فهم أقلية محاطة بتقاليد مختلفة عن تقاليدهم وسائدة فى الوقت نفسه . كما انهم محرومون من أى تقدير ومن أى فرص متاحة إلا فى مجالات معينة ، فقد يكون منهم نجوم لامعة أو محامين وأطباء مشهورين أو حتى لا نظير لهم ، ولكنهم محرومون من وظائف مثل : مدير السجن أو وكيل الوزارة أو حتى موظف حكومى كبير أو وزير أو رئيس شرطة أو مديرى بنوك كبيرة

أو شركات تأمين أو رؤساء تحرير صحف . مثل هذه الوظائف لا يشغلها الملونون ، حتى لا يكون فى أيديهم أى نفوذ أو سلطة .

وفى داخل السجون أيضًا يصبح السجناء الملونون هم كباش الفداء . ينظر إليهم باحتقار من جانب السجناء الآخرين ومن حراس السجن أيضًا . ومن البؤس أن يكون السجين ملونًا ووحيدًا فى نفس الوقت . خصوصًا بالنسبة للقادمين الجدد إلى هذا البلد حيث تكون لغتهم الإنجليزية ضعيفة وقد يكونون أميين أيضًا وقدرتهم على التعبير عن أنفسهم محدودة للغاية . وقد تكون قدراتهم محدودة أيضًا مثل هؤلاء قد يجدون صعوبة كبيرة فى العثور على سكن أو وظيفة حين يغادرون السجن .

إن مشكلة اللون بداخل السجون لم يُعترف بها رسمياً بعد . فالمهتمون بالدراسات الاجتماعية والأجناس لم يصل نشاطهم بصورة ملموسة إلى داخل السجون . ولكن هناك عدة أشياء يمكن القيام بها فى هذا المجال . إذ يمكن بذل مجهود حقيقى من أجل جذب عدد أكبر من الملونين للعمل كحراس داخل السجون . وإن كان هذا صعباً فى الواقع ، بسبب أن عدداً كبيراً منهم ينظرون إلى رجال السجن والشرطة على أنهم أدوات فى يد مُنظمة لا تخصهم . والانضمام لتلك المنظمة فى رأيهم يعد نوعاً من الخيانة لجنسهم .

وقد يكون من الأسهل تعيين باحثين اجتماعيين أو مدرسين أو زائرين متطوعين للسجون أو متطوعين لرعاية خريجى السجون وذلك من بين الملونين .

والمسألة هنا هل يجب فى هذه الحالة التركيز على السجناء الملونين فقط ؟

والإجابة ستكون بالنفى إذا اعتقدنا فى إمكانية وجود مجتمع متعدد الأجناس لهم حقوق متساوية وفرص مكفولة للجميع . بل إن من الضرورى إذا ماوجد الملونون فى مراكز السلطة أن يتعاملوا بصورة واضحة مع كل الأشخاص بصرف النظر عن جنسهم أو لونهم . كما أن من حقهم أن ينالوا فرصاً للترقية فى وظائفهم مساوية تماماً لزملائهم من البيض ويجب أن يكون فى الإمكان التغلب على الصعوبات والاعتراضات التى قد تنشأ فى هذا الصدد .

وقد لا ننكر أن كثيراً من الملونين السجناء فى حاجة فعلا إلى مساعدة ورعاية من نوع خاص . فقد يفتقدون إلى المهارات الأساسية عندئذ يكون من الضرورى إعداد تدريب مهنى مركز لهم . ولأنهم فى أغلب الأحوال يعانون من الوحدة لعدم وجود أقارب أو أصدقاء لهم ، لذلك يجب بذل جهد إضافى من أجل جلب الزوار لهم ، وتكوين اتصالات لهم مع العالم الخارجى .

ولكن شيئاً من ذلك لن يعالج التعصب ، فالناس فى حاجة إلى القدرة على التعبير عن مشاعرهم من أجل أن يفهمهم الآخرون . وهم فى حاجة إلى مساعدتهم على مواجهة الخوف والقلق والكراهية بداخلهم وهم أيضاً فى حاجة إلى أن يفهموا مشاعر الآخرين تجاههم وأسبابها . كما أن السجناء من الملونين والبيض ، وكذلك هيئة العاملين بالسجن أنفسهم ، فى حاجة إلى أن يكونوا فى غاية الأمانة إلى الدرجة التى يعترفون فيها بشكوكهم ، وربما فزعهم أيضا تجاه بعضهم البعض . إنهم فى حاجة إلى معرفة ما الذى يختفى وراء هذه المشاعر فى داخل أنفسهم وفى نفوس الآخرين الذين يسلكون السلوك نفسه ويختلفون عنه .

إنهم فى حاجة إلى الوصول إلى حقائق بالنسبة لهذه الأمور ، وفى حاجة

إلى قبولها أيضاً وهنا يمكن أن تتاح الفرص لنمو التسامح والفهم . وإذا لم يتيسر ذلك داخل السجن ، فربما يمكن للباحثين فى العلاقات الاجتماعية وغيرهم ممن يعملون فى المنظمات الخاصة بدراسة المجتمع والأجناس أن يحاولوا إدخال أساليبهم فى هذا المجال إلى داخل السجون . عندئذ يمكن للباحثين الاجتماعيين فى السجون تطبيق هذه الأساليب من خلال الندوات الجماعية. وليس مهما فى هذه الندوات تسليط الضوء على مسألة الجنس أو النوع إنما المطلوب أن يكون المرشد الاجتماعى على قدر من المهارة والخبرة ، وأن تشتمل المجموعات على الملونين أيضا ، وأن تتسم المناقشات بالصراحة التامة والوضوح وأن يؤيدها مدير السجن وإدارة السجون نفسها . عندئذ يظهر الشعور بشكل واضح ويتجلى التعصب تجاه اللون فيسهل فحصه وتمحيصه .

ويبدو أنه ليس واضحاً حتى الآن بالنسبة لأى من المختصين أن التعصب العنصرى فى كلا الجانبين لا يمكن معالجته عن طريق الوسائل الفكرية المحضة . فالمحاضرات والمناقشات غير كافية فى هذا المجال بالمرة . إن ما نتعامل معه هو مشاعر عميقة وسلوكيات مترسبة ولكى نغير من هذا ونحرر هؤلاء الناس من مخاوفهم ، فإننا فى حاجة إلى أساليب يدخل فيها التعليم الاجتماعى والوجدانى (الأساليب التى تم شرحها فى الفصل الرابع عشر) .

وبعد كل هذا تبقى حقيقة أن القوة والاحترام إذا ما تمتع بهم الملونون بحرية ، فستؤدى فى النهاية إلى الانسجام العنصرى .

إن كل الأساليب العلاجية سواء فى السجن أو خارجه ، هى فقط وسائل تؤدى إلى هدف معين . ولكنها وسائل ضرورية ولا مفر من استخدامها إذا ما أردنا التغيير أو إشراك الناس فى هذا التغيير .

الفصل الثامن عشر

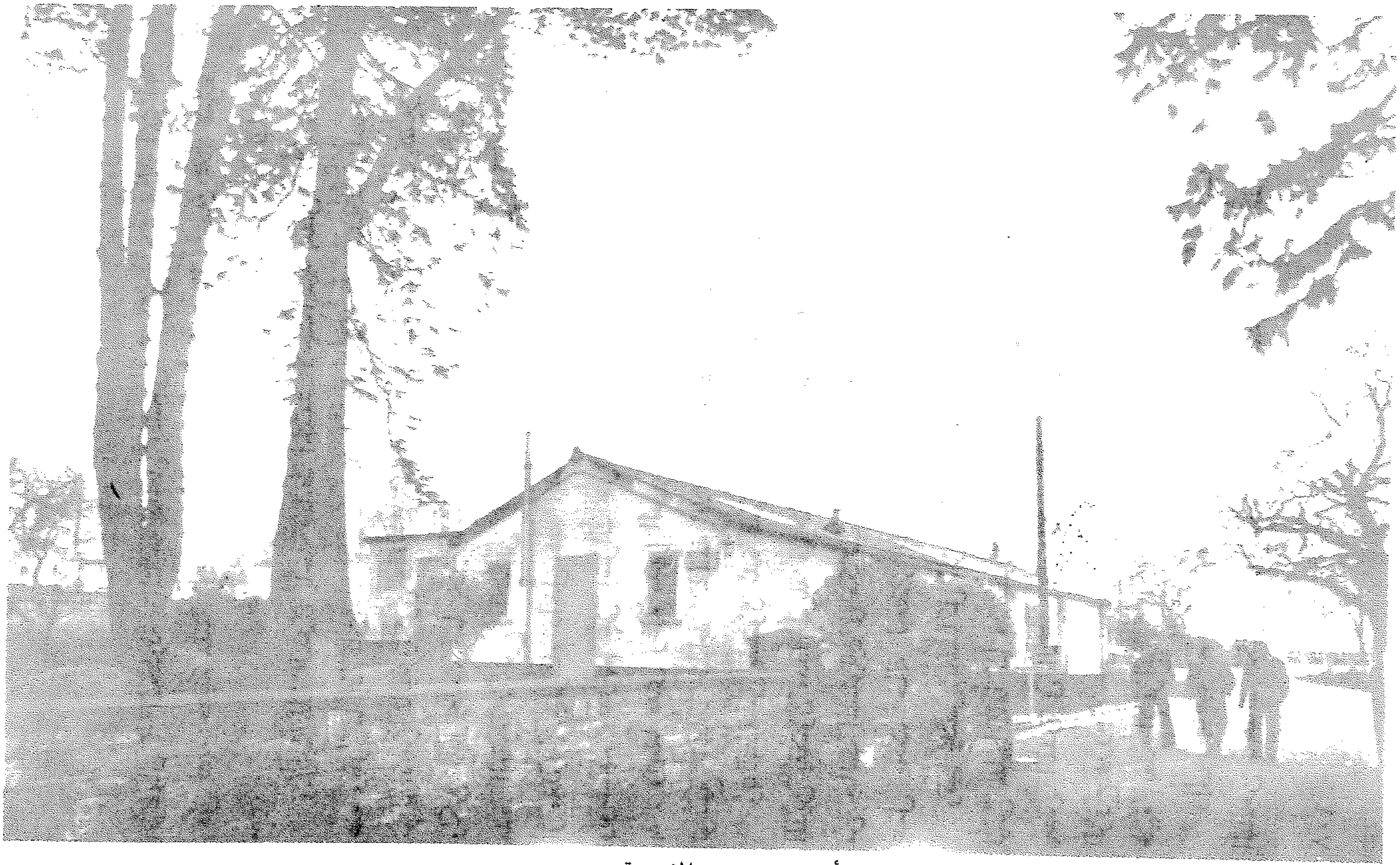
الاستعداد للإفراج

هناك قول بأن الإعداد للإفراج يجب أن يبدأ منذ أول يوم يأتى فيه المجرم إلى السجن . وفى هذا القول تناقض كبير ، فلماذا نضعه داخل السجن إذن ، ونحيطه بالمجرمين ونسلبه إرادته ونجرده من القدرة على إدارة حياته وحياة أسرته – إن كان له أسرة – كى ننزع فجأة كل هذه العناصر الضارة ونهيئ له الفرصة للحياة داخل المجتمع الذى سيعود إليه يوما ما ؟

وهذا لا يحدث بالطبع ، وإنما هناك إجراءات قادرة على تمهيد الطريق الوعر الممتد ما بين الأسر والحرية .

ويوجد بالسجون منذ سنوات عديدة ضباط للخدمة الاجتماعية ، يُعرض عليهم كل سجين بمجرد دخول السجن . فهم ضمن لجنة صغيرة يعرض عليها السجين فى صباح اليوم الذى يدخل فيه إلى السجن . وإذا تم تسليمه رسمياً فى الليلة السابقة ووزع فى زنزانة فإنه سيكون فى الصباح التالى محور الاهتمام كإنسان .

وتتشكل اللجنة التى تراه ممن نائب مدير السجن ، والقسيس ، وضابط الخدمة الاجتماعية . ويجرى الاستفسار عن بعض النواحى الشخصية الخاصة به ، عما إذا كانت له زوجة وأسرة ، وهل حدثت أزمات نتيجة اعتقاله والحكم عليه ؟ هل له تجارة أو مهنة يمارسها ؟ وأى نوع من



أحد السجون المفتوحة

الأعمال – المحدودة والمتاحة داخل السجن – يمكن أن يناسبه أكثر ؟ وهل لديه حاجة معينة أو طلب خاص ؟ وهل لديه قلق معين تجاه شيء معين .

ونتيجة لهذا البحث يأخذ ضابط الخدمة الاجتماعية بعض الملاحظات عنه ويقرر ما إذا كان هذا السجين يستطيع التأقلم مع أية مشكلة تواجهه . ثم يراه مرة ثانية وتكون هذه المرة قبل خروجه من السجن بوقت قصير . ولكن ماذا يحدث فيما بين اللقاءين ؟ فهذا يتوقف على عدة أمور منها : مدة العقوبة ، نوع السجن (محلى أو مركزى أو تدريبى أو مفتوح أو مغلق) والزحام داخل هذا السجن وعدد ضباط الخدمة الاجتماعية ونوعيتهم وقدرتهم على إشراك حراس السجن فى العمل الذى يقومون به . وأيضاً مدى رغبة مدير السجن والهيئة المسئولة أو عدم رغبتهم فى توسيع نشاط ضباط الخدمة الاجتماعية داخل السجن .

وبالنسبة لمن يقضون مدة عقوبة قصيرة فلا يعمل لهم غير القليل . أما الذين يقضون مدداً طويلة فيوضع لهم برنامج مفصل يشتمل على زيارات من جانب المسئولين فى مكاتب التوظيف والضمان الاجتماعى ، كما يمكن عمل بحث حالة لبعض النزلاء .

وفيما يختص بالمشاكل الزوجية ، يجرى البحث على أساس أن السجين ليس سلبياً تماماً كما قد يظن هو بنفسه ، بل على أساس أنه لا يزال يملك بعض القدرة فى التأثير على الأحداث . وقد يحدث أن يتم التوفيق بين الزوج وزوجته على أساس من البحث الجيد للحالة مما يشكل أحياناً بداية طيبة بعد الإفراج .

وإلى جانب سعداء الحظ الذين ينالون رعاية اجتماعية داخل السجن ، هناك الكثير من السجناء الذين لا يتلقون معاونة تُذكر . وهم

يخطئون غالباً فى تقييم حقيقة الحياة خارج السجن ، وخصوصاً أولئك الذين يقضون مدة عقوبة طويلة داخل السجن . فهم ينظرون إلى يوم الإفراج بمزيج من الخوف والتفاؤل . إن مجرد الخروج من السجن ، من الحدود المغلقة إلى العالم المفتوح لهو شيء مثير للغاية ، ويستحق انتظاره ولكن الانتقال مخيف أيضاً . فالماضى لابد وأن يخلق صعوبات وستكون خطوات الحياة خارج السجن متعثرة وقد تنتهى بالعودة إلى الحياة القديمة من جديد .

ويحتاج مثل هؤلاء السجناء إلى مساعدتهم فى أن يجتازوا مرحلة الانتقال الصعبة من الأسر إلى الحرية بشكل تدريجى . إذ يجب إتاحة الفرصة لهم لتجربة الحرية والمسئولية أيضاً علاوة على كسب عيشهم على أن يتم ذلك كله بصورة تدريجية .

أما السجناء الخطرون فيمكن أن يتم تحويلهم أولا إلى السجون المفتوحة كما يمكن أن تتاح لهم الفرصة لقضاء الشهور القليلة الأخيرة فى أحد المصانع أو المكاتب وأن يدخروا بعض المال وعموماً يمنحون الفرصة كى يتأقلموا على الحياة خارج السجن وذلك قبل الإفراج عنهم بفترة كافية وبصورة تدريجية .

ومن المفيد أيضاً أن تتاح الفرصة خلال الفترة الأخيرة من السجن لظهور بعض المشاكل الخاصة التى يعانى منها بعض السجناء كى تتخذ الخطوات المناسبة لعلاجها . كمشكلة إدمان الشراب مثلا . وقد تحتاج بعض هذه المشاكل إلى عناية خاصة – فمثلا قد يكون الزوج متهما باقتراف جريمة جنسية تجاه ابنته مثلا – وفى هذه الحالة يجب مراعاة بعض الاحتياطات . فقد تحتاج الابنة إلى مساعدة طبيب نفسى وكذلك الزوجة وربما السجين نفسه وذلك قبل أن يتم الإفراج عنه .

وحتى الآن – مع الأسف – ليس هناك ضمان بأن تراعى كل الخطوات الصحيحة على الرغم من أهميتها .

وإذا كان للسجين أسرة ، فيمنح الكثير من الفرص لرؤية أسرته والاندماج معهم من جديد خلال الفترة القصيرة التى تسبق الإفراج عنه .

وقد لا يكون للسجين أسرة على الإطلاق ، أو قد تكون له أسرة لا تريد عودته ، أو هو لا يريد العودة إليها . ومن خلال برامج الرعاية الاجتماعية للسجناء التى تتم خارج السجن تتاح له الفرصة للبحث عن سكن أو لعمل مقابلات للحصول على إحدى الوظائف كى يتم ذلك بمجرد الإفراج عنه نهائيا . بل إنه حتى قبل أن يصل إلى هذه المرحلة وأثناء قضائه مدة العقوبة بأحد السجون الاعتيادية ، يمكنه مقابلة ضابط المراقبة المسئول الذى قد يساعده حين تحين لحظة الإفراج . وقد يتقدم أحد المتطوعين لرعاية السجناء لمساعدته عن طريق التوسط له أو حتى البحث عن وظيفة مناسبة له ، وأحياناً يكون هذا المتطوع هو زائر السجن الخاص به .

أما بالنسبة للأحكام القصيرة بالسجن ، فنادراً ما تكون ذات فائدة . فحالات الانحراف البسيطة التى تستوجب أحكاماً قصيرة بالسجن ، مثل هذه الحالات يكون علاجها داخل المجتمع ذاته أكثر فائدة وأقل ضرراً من عقوبة السجن .

وفى حالة إطلاق سراح السجين قبل انقضاء مدة العقوبة وذلك بمنحه فرصة العفو عن طريق ما يسمى « بميثاق الشرف » يقطعه السجين على نفسه بألاَّ يحاول الهرب وأن يسلك سلوكاً قويماً فلابد أن يمر أيضاً بنفس المراحل التدريجية قبل الإفراج عنه فإذا كان فى أحد السجون المغلقة ينتقل إلى سجن مفتوح وغير ذلك من الإجراءات التدريجية الأخرى .

وعند خروجه الفعلى من السجن يظل تحت المراقبة حتى تنقضى مدة العقوبة الفعلية . وإذا ما تسبب فى حدوث متاعب أو إذا لم يُقدم عنه تقرير مقبول ، فربما يستدعى إلى السجن مرة أخرى لاستكمال مدته الأصلية – ومن هنا جاءت تسمية هذا النوع من الإفراج « بميثاق الشرف » .

ولكن الإجراءات الحالية للحصول على هذا النوع من الإفراج صعبة للغاية وخصوصاً بالنسبة لمدد العقوبة الطويلة . فهؤلاء يتقدمون بطلبات لإطلاق سراحهم بمنحهم « ميثاق الشرف » هذا . وتكون هناك الكثير من الآمال المعقودة على طلبات الإفراج هذه .

ولكن المجلس القومى « لميثاق الشرف » لا يوافق على هذه الطلبات فى أغلب الأحوال ويتم إخطارهم بذلك فى خطابات رسمية روتينية لا توضح كثيراً لماذا رفضت طلباتهم . ويكون هذا الرفض بمثابة صفعة لآمالهم التى تحطمت بقسوة . وقد يهز بعضهم أكتافه يائساً ربما لأنهم لم يثقوا مطلقاً فى أن لديهم فرصة ما . وفى مثل هذه الظروف يحتاجون إلى المعاونة من جانب مدير السجن أو ضابط الخدمة الاجتماعية ، أو حتى أحد حراس السجن المتعاطفين . ويجب أن توضح لهم أسباب رفض طلباتهم .

ولاشك أن هذا النوع من الإفراج عن طريق « ميثاق الشرف » يعد خطوة جريئة بناءة فى النظام العقابى كله ويجب أن تتاح الفرصة لعدد كبير من السجناء للاستفادة منه . فعن طريقه يمكن التقليل إلى حد كبير من نسبة نزلاء السجون . ولكن من الضرورى جدا أن يأتى هذا النوع من الإفراج فى الوقت المناسب وبالدعم المناسب ، عندئذ فقط يمكن أن يتحول محترف الإجرام إلى مواطن صالح .

الفصل التاسع عشر

رعاية السجناء بعد الإفراج

إن كلمة رعاية توحى بنوع من المساعدة تقدم إلى السجين نفسه بعد الإفراج عنه ، وهى بهذا المعنى تعد قاصرة جداً . إذ أن الأزمات تشتعل فى منزله منذ لحظة اعتقاله . وتستمر هذه الأزمات فى التأثير عليه وعلى أسرته أثناء قضائه مدة العقوبة . فقد تعانى الأسرة لفترات طويلة من مشاكل عديدة كانخفاض الدخل ، أو السكن الردىء كما يتعرض أفرادها أيضاً للعديد من الأمراض النفسية والعقلية أوللإصابة بمرض الصرع أو إدمان الشراب وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية الأخرى .

ومن الواجب أن تهتم الهيئات العاملة فى مجال الرعاية الاجتماعية بأحوال أسرة السجين كلها بمجرد أن يتم اعتقاله ودخوله السجن . وأن تبحث المشاكل الناتجة فوراً عن هذا الإجراء ، إلى جانب المشاكل الأخرى التى ستنتج حتماً خلال مدة العقوبة الطويلة .

فعلى سبيل المثال ، قد لا تعرف الزوجة فى بعض الأحوال ظروف اعتقال زوجها ، وقد لا تتمكن أيضاً من حضور محاكمته ، وقد لا تدرى بالحُكم الذى حُكم به عليه أو حتى أى سجن تم ترحيله إليه ، ولابد أن تجد من يرشدها فى مثل هذه الأحوال .

أما فى حالة اعتقال الأم والحكم عليها بالسجن ، تكون الطامة الكبرى بالنسبة للأسرة . فلا أحد يهتم بالأطفال ولا بإعداد الطعام ، وعلى المدى

الطويل يتمزق كيان الأسرة ويتفرق الأطفال إما إلى أسر تتبناهم أو إلى الدور الخاصة برعاية الأطفال .

وعلى الرغم من وجود خدمات عاجلة تؤدى لمثل هذه الأسر ، إلا أن معظمها يأتى عن طريق المتطوعين العاملين فى الخدمات الاجتماعية . ولا يوجد حتى الآن نص فى القانون يُلزم بالعمل على جمع شتات الأسرة التى تُنكب بدخول أحد الزوجين إلى السجن ومد يد المعاونة إلى الأسرة المنكوبة أثناء سريان مدة العقوبة ، وذلك من قبل المسئولين عن الرعاية الاجتماعية خارج السجن وداخله .

بل إن المسئولين عن رعاية السجين اجتماعيا بعد الإفراج عنه ، يرون فى عملهم هذا نوعاً من التطوع وليس إلزاماً يفرضه القانون . فقد يقومون بزيارة أسرة السجين إذا ما كلفوا بذلك ، ولكنهم لا يعتبرون هذا إلزاماً قانونيا .

وعلى أية حال ، فإننا نجد أن تلك الخدمات الاجتماعية الموجودة محدودة للغاية ومثقلة أيضاً بمهام أخرى غير رعاية السجين بعد الإفراج عنه هو وأسرته ، مثل إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة للمحاكم ، أو عمل بحث حالات للموضوعين تحت المراقبة أو تسوية خلافات زوجية ، إلى غير ذلك مما يشغلها عن القيام بدورها كاملا تجاه السجناء المفرج عنهم وأسرهم الذين هم فى أمس الحاجة لهذه الرعاية الاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ، فإننا نجد عدداً متزايداً من المتطوعين للعمل فى الخدمات الاجتماعية يتقدمون لمساعدة السجناء وأسرهم أثناء مدة العقوبة وبعد الإفراج عنهم .

ومع ذلك فإن هؤلاء المتطوعين فى حاجة إلى إعدادهم لمثل هذا العمل ، وذلك بمدهم بالمعلومات اللازمة ، وأيضاً بمعاونة الباحثين الاجتماعيين

المحترفين لهم أثناء قيامهم بالعمل من أجل أن يؤدوا عملهم هذا بصورة مُرضية . وعلى الباحثين الاجتماعيين المحترفين أن يكونوا على أتم الاستعداد لتوجيه هؤلاء المتطوعين وإرشادهم ، وأيضاً منحهم الفرصة للتعلم من خبرتهم .

وإلى جانب الأفراد المتطوعين لخدمة السجناء وأسرهم ، هناك حركة جماعية شاملة يقودها متطوعون أيضاً ولها نشاط كبير فى مجال رعاية هؤلاء الذين مروا بتجربة السجن وذلك بإنشاء مساكن لهم أو دور داخلية مجانية ، ونوادٍ خاصة بهم .

إن قوة الحركة التطوعية تكمن فى قدرتها على ابتكار وخلق أساليب جديدة لرعاية هؤلاء السجناء وأسرهم .

ولكن الصعوبة الحقيقية التى تواجه هذا العمل التطوعى الكبير وغيره من الأعمال ، هى كيفية الحصول على المال اللازم لأدائه بصورة مُرضية وأيضاً لضمان استمراره . على أنه ليس من العسير إعداد خطة كبيرة رائدة فى هذا المجال من أجل تحقيق ذلك تتبناها مؤسسة كبيرة للأعمال الخيرية مثلا .

على أننا إذا افترضنا توفر المال اللازم لإقامة هذا المشروع وتسييره ، وإذا افترضنا وجود هذه المؤسسة الخيرية التى تقوم به وتدبر المال اللازم لتسييره لفترة السنوات الثلاث الأولى . فإننا سنواجه بعد ذلك ولاشك مشكلة استمراره بعد انقضاء هذه الفترة ، عندئذ قد يضطر المسئولون عن المشروع إلى التنازل عنه للحكومة كى تتولى الإنفاق عليه . وإذا فرضنا أن الحكومة قد قبلت بذلك ، فسيبقى الخوف من أسلوب الحكومة البيروقراطى الذى لا يتسم بأية مرونة فى إدارة المشروعات .

ومن الأفضل كثيراً أن تظل مثل هذه المشروعات بعيدة عن الحكومة .

على أنه يجب أن تدرك بعض الجهات الأخرى مثل البنوك والشركات الصناعية وشركات التأمين واتحادات التجارة وبعض المسئولين ، أن عليهم مسئولية تجاه هذه المشروعات الخيرية ، هذه المسئولية تتمثل – فى أحسن صورها – فى تخصيص مبالغ مالية بصفة مستمرة لهذه المشروعات . وتستطيع الحكومة أن تساعد كثيراً فى هذا المجال – بمنح تسهيلات ضرائبية مغرية للشركات والهيئات التى تساهم فى مثل هذه المشروعات الخيرية .

ومن ضمن المشاكل التى تواجه السجين المفرج عنه حديثاً ، صعوبة الحصول على العمل المناسب . فلا يجد سوى بعض الاعمال التافهة ذات الأجر الضئيل فليس من الصعب عليه أن يجد عملا مؤقتا كبنَّاء أو حمَّال فى سوق الخضر والفاكهة أو كغاسل للصحون . ومن الغريب أن هذا النوع من الأعمال ، يبدو وكأنه مشجع على الجريمة ، إذ سرعان ما يرتد السجين إلى السجن مرة أخرى بعد فترة ليست طويلة من ممارسة مثل هذه الأعمال .

على أنه من الضرورى محاولة إيجاد أعمال مجزية أخرى وملائمة لهؤلاء الخارجين من السجون ، خاصة إذا كانوا قد نالوا بعض التدريب على بعض الأعمال وهم بداخل السجن ، والقيام بإعداد برنامج تدريبى مناسب لهم بعد الخروج من السجن مباشرة يؤهلهم للقيام بأعمال ذات قيمة .

وتبقى حقيقة أن السجين السابق قد يعود إلى الجريمة ، فقد ينزلق إلى تجربة لون آخر من الجرائم لم يمارسها من قبل مثل السطو واقتحام مستودعات البضائع .

إن حماية السجين من العودة إلى طريق الجريمة ورعايته هو وأسرته بعد

الافراج عنه ، هى مهمة صعبة تحتاج إلى جهود مشتركة ضخمة ، كما تحتاج إلى الكثير من الوقت والتفكير والمال . ورغم ضخامة هذه المهمة ، فلابد من أن تتكاتف الجهود للاضطلاع بها لأهميتها القصوى .

وهناك أمر آخر ، فبعض الذين يطلق سراحهم لا يعرفون صحبة غير السجناء الآخرين فقد قضوا معظم حياتهم فى السجون ولا يشعرون بالراحة إلا داخلها ، وفى صحبة زملائهم من السجناء الآخرين . مثل هؤلاء الأشخاص ، ليسوا فى حاجة فقط إلى سكن ملائم بل أيضاً إلى الأخذ بيدهم فترة طويلة حتى يألفوا الحياة من جديد . كما يجب أيضاً مساعدتهم فى العثور على عمل مضمون .

أما كبار السن من السجناء المطلق سراحهم ، فيمكن اعتبار أن نسبة كبيرة منهم غير قادرين على العمل بصفة دائمة ، ويجب معاملتهم معاملة العاجزين ، وتسجل أسماؤهم فى المكاتب المختصة للحصول على المساعدة المالية اللازمة لهم .

كذلك المتخلفون عقليًّا منهم والمضطربون نفسيًّا ومدمنو الشراب والمخدرات والذين ليس لهم مأوى ، كل هؤلاء فى حاجة إلى أنواع مختلفة من الدور مزودة بالأخصائيين ليقيموا بها لفترات معينة حتى يتم شفاؤهم وربما يقيموا بها بصفة دائمة . وقد يحتاجون فى هذه الدور إلى العلاج الجماعى وخاصة بالنسبة لمدمنى المخدرات ، ويجب توفير هذه الخدمات فى تلك الدور .

وهذا الأسلوب الجماعى فى العلاج قد يكون مفيداً أيضاً بالنسبة لزوجات السجناء وهناك متطوعون يقومون بزيارة الأزواج داخل السجون ثم مناقشة المشاكل المشتركة مع زوجاتهن داخل مجموعات تضمهن . إذ إنه من المفيد جدًّا للزوجة التى سُجن زوجها أن تعرف أن هناك غيرها من

النساء يعانين من نفس المشكلة وأن تلك المشكلة ليست دائماً صعبة الحل .

وفى بعض الأحيان تكون عودة الزوج فى الواقع هى التى تخلق المشاكل ، وفى هذه الحالة يستمر المتطوعون فى مهمتهم من أجل رعاية السجين وأسرته بعد الإفراج عنه .

وللهيئات واتحادات التجارة دور هام فى استيعاب هؤلاء السجناء المطلق سراحهم . إذ يمكن أن تتفق مجموعة من المصانع مثلا على تخصيص نسبة معينة من الوظائف الشاغرة بها ليعمل بها هؤلاء المطلق سراحهم . ويمكن عندئذ مناقشة ذلك مع اتحادات التجارة المختصة ، حيث يمكن الوصول إلى اتفاق على صيغة معينة بشأن استخدام هؤلاء ، مثلما يحدث فى حالة استخدام الأشخاص غير القادرين (المعوقين) على سبيل المثال . وأن تكون هذه الشركات معروفة لدى السجون ، ويكون المشروع كله مثالا ناجحاً لما يجب أن يكون عليه الحال .

وبطبيعة الحال فإن هؤلاء المطلق سراحهم يستطيعون أن يفعلوا الكثير من أجل أنفسهم أيضاً ، بل ويجب حثهم على ذلك . فالمشاركة فى مشروعات مثل بناء المساكن والشقق لهم ولزملائهم المطلق سراحهم ، مثل هذه المشروعات تعد صورة رائعة فى كيفية الاستفادة بجهودهم فى رعاية أنفسهم وأسرهم كما يعد استغلالا مثمراً لطاقاتهم ومفيداً لهم فى الوقت نفسه .

كما يستطيع هؤلاء المطلق سراحهم طرق أبواب أخرى للعمل الشريف المثمر بأنفسهم لو أن الحكومة تمنحهم قدراً معقولا من المال لتدبير أمورهم بعد خروجهم من السجن . فالكثيرون منهم لا يملكون عند خروجهم من السجن سوى تلك المنحة الزهيدة التى تمنحها لهم الحكومة . وقد يحتاج السجين المطلق سراحه عندئذ إلى شخصية قوية للغاية من أجل بناء وجود

جديد له فى الحياة بمثل هذه الجنيهات القليلة .

وما نريد التأكيد عليه فى هذا المجال ، هو أن تجربة السجن ذاتها تسبب العديد من المشاكل للسجين نفسه ولأسرته بعد الإفراج عنه . وحل هذه المشاكل جميعاً يتطلب جهود كل من يعنيهم الأمر من المسئولين عن الرعاية الاجتماعية سواء منها الحكومية أو التطوعية ، وكذلك اتحادات الصناعة والتجارة وأيضاً جهود السجناء أنفسهم .

الفصل العشرون

حلول بديلة للسجون

قد يكون من المذهل أن نعلم أن عدد نزلاء السجون قد وصل إلى ٥٠,٠٠٠ سجين من بين التعداد الكلى للسكان فى كل من إنجلترا وويلز وهو ٥٠ مليون نسمة ، وذلك حسب الإحصاء الذى أجرى فى عام ١٩٧٥ .

ومعنى ذلك أن شخصاً واحدا من بين كل ١.٠٠٠ نسمة يدخل السجن . وإذا استثنينا النساء والأطفال ، فسنجد أن شخصاً واحداً من بين ٣٠٠ شخص من الرجال يدخل السجن . وبالطبع تزايدت هذه النسبة فى السنوات التالية .

هناك خطأ ما فى عملية السجن هذه . فعلى الرغم من أن الجريمة فى تزايد مستمر ، فإن الجرائم الخطيرة لا تزال محدودة . فليس كل المنحرفين يشكلون خطراً على المجتمع . وحتى إذا أخذنا النظرة التشاؤمية من هذه الناحية ، واعتبرنا أن نصف النزلاء الموجودين حالياً بالسجون أو حتى ٦٦ ٪ منهم يشكلون خطراً على أمن المجتمع ويجب عزلهم عنه بإلقائهم فى السجون ، فسيظل هناك آلاف كثيرة من هؤلاء النزلاء يمكن التعامل معهم داخل حدود المجتمع ذاته . وهؤلاء قد يُضطرون إلى المثول أمام المحاكم مرات عديدة لنظر قضاياهم التى يمكن أن تنتهى إما بالبراءة أو بالعفو المشروط أو يوضعهم تحت المراقبة فترة محددة أو بإصدار الحكم مع إيقاف

التنفيذ . وكل هذه درجات من التعامل مع بعض المنحرفين دون أن تكون هناك ضرورة للقذف بهم إلى السجون والمعتقلات التى تعد إجراءاً مكلفاً للغاية ، وغير مجدٍ فى الحد من الجريمة فى الوقت نفسه . بل إن السجن فى أغلب الأحوال يتسبب فى تدمير شخص غير سوى فى الأصل ويجعل فرصته فى النجاح أكثر تعسراً عن ذى قبل . وكما يضر السجن السجين نفسه يضر أسرته أيضاً ويضع أطفاله على طريق الانحراف .

ولا يوجد حتى الآن أسلوب وسط للتصرف مع المنحرفين غير إجراء الاعتقال أو السجن أو إجراءات المراقبة القانونية . والمجتمع ذاته لا يزال مغرماً بأسلوب العقاب كما يعتقد أيضاً فى فاعليته . على أنه من الواضح أن السجون ودور الإصلاح جميعها لا يمكنها الاستمرار فى استيعاب الأعداد المتزايدة من المجرمين والمنحرفين . كما أن بناء سجون جديدة باهظ التكاليف ، وسيكون أيضاً من الصعب توفير العاملين لهذه السجون . وعندئذ فقط ربما يبدأ البحث عن حلول بديلة لهذه السجون ووسائل علاجية أخرى للتعامل مع المنحرفين داخل حدود المجتمع نفسه . وربما تجد هذه الأساليب الفرصة المناسبة للنجاح .

ومن هذه الحلول المقترحة ، التوسع فى إجراءات تطبيق نظام « المراقبة » إذ لابد من مضاعفة أعداد الموظفين القضائيين العاملين فى هذه الخدمة فى غضون سنوات قليلة . ولن يحدث ذلك إلا إذا تحسنت ظروف هذا العمل بدرجة كبيرة من ناحية المرتبات ومستقبل هذه الوظيفة . فكثير من الموظفين القائمين بهذا العمل يتركونه إلى وظائف حكومية أخرى من أجل مستقبل وظيفى أفضل أو من أجل مرتب أكبر . وقد يتركونه أيضاً إلى العمل بالتدريس فى مجال الخدمة الاجتماعية .

وإذا لم تتوافر الفرص المناسبة لهؤلاء العاملين فى هذا المجال ، فلن

يكون لنظام المراقبة هذا بماله من باع طويل فى مجال التعامل مع المنحرفين – أى مستقبل واضح .

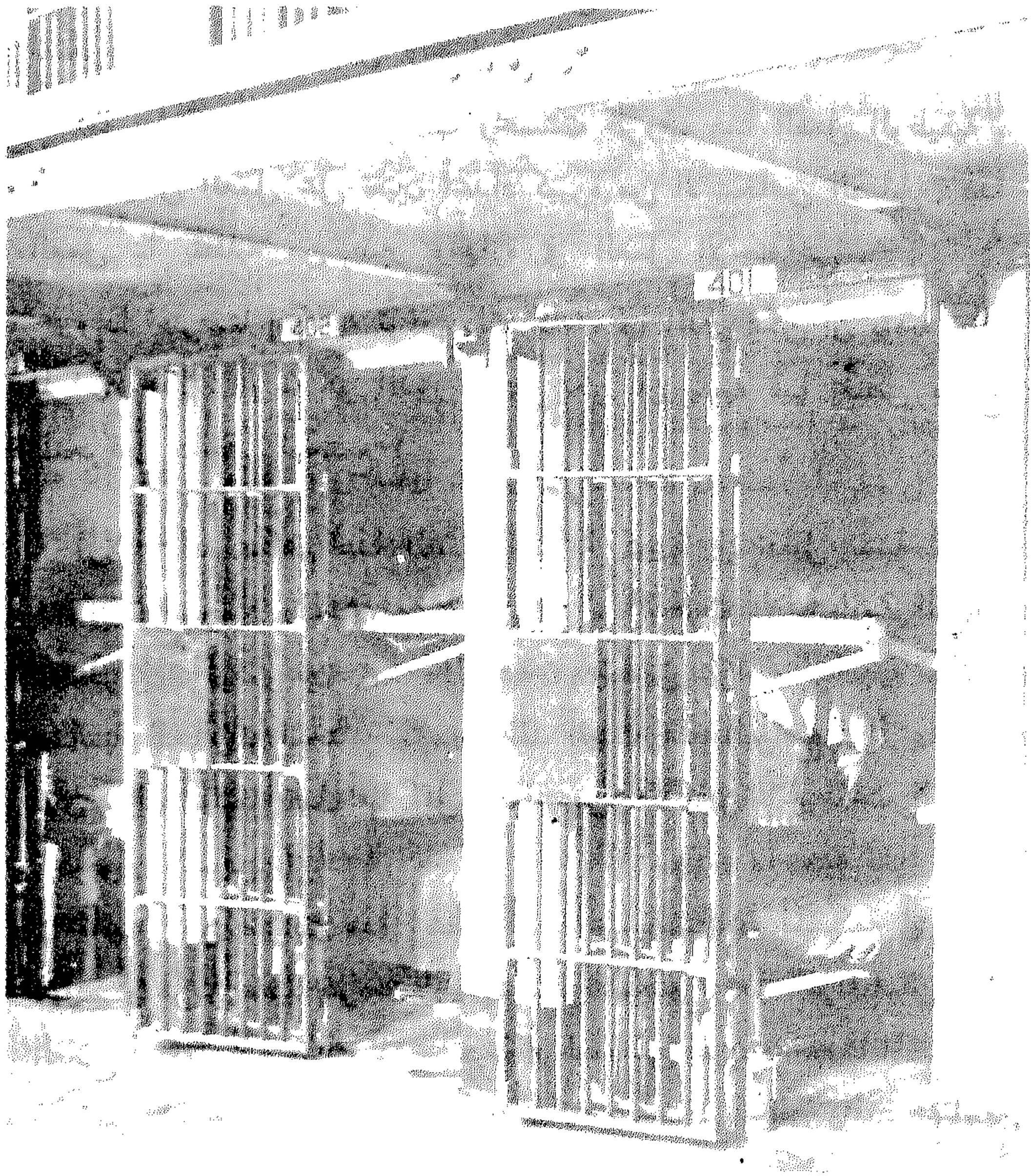
أما إذا تحققت هذه المطالب وتحسنت ظروف هذا العمل الوظيفية ، عندئذ يمكن العمل على تعيين أعداد كبيرة من الأشخاص الصالحين لهذا العمل بما يتطلبه من صبر ومهارة فى العمل الاجتماعى .

وإذا افترضنا إمكانية توفير ذلك كله ، فما الذى يمكن أن يؤديه نظام المراقبة هذا ، أو ما هو الدور الذى يمكن أن يلعبه فيما يختص بعلاج المنحرفين داخل المجتمع ؟

أولا : لقد ساهم هذا النظام مساهمة كبيرة فى تقليل نسبة الذين يدخلون السجون وذلك عن طريق إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة للمنحرفين الموضوعين تحت المراقبة ، وتطبيق برامج علاجية مكثفة ومناسبة للحالات المختلفة منهم . ولقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها حتى الآن ، كما ثبت أيضاً أنها أقل تكلفة من تكاليف الإجراءات العقابية (دخول السجن) .

ثانياً : من ميزات هذا النظام أيضاً أن باستطاعة المحكمة أن تحدد عيادة أو مركزاً معيناً يتردد عليه الشخص الموضوع تحت المراقبة من أجل العلاج أو التوجيه وذلك لفترة معينة أو لعدد من المرات تحددها المحكمة . وقد تترك المحكمة لضابط المراقبة المختص تحديد المكان والمدة المناسبة بنفسه .

كما وضعت مؤخراً خطة لجعل التردد على مراكز التدريب الجماعية مطلباً اساسيا داخل نظام المراقبة . وهذه المراكز تعمل صباحاً ومساءً ويلتحق بها نهاراً من ليس له عمل . كما تعمل مساءً وأثناء الإجازات



زنزانة بسريرين رأسيين بسجن كاليفورنيا الحكومى

الأسبوعية ليلتحق بها من يعمل أثناء النهار . ويمكن لهذه المراكز أن تستعين بخدمات المعاهد التعليمية الأخرى ، كما تستعين أيضاً بمراكز التدريب الحكومية لتزويدها بالمهارات الوظيفية التى تحتاجها .

وعلاوة على التدريب المهنى الذى تتيحه هذه المراكز للمنحرفين ، فإنها تقدم مساعدة كبيرة إلى الذين يعانون من مشاكل فى الشخصية فضلا عن المشاكل النفسية وذلك من خلال العمل الجماعى .

كذلك يمكن لهذه المراكز عمل اتصالات مع الشركات المحلية وإحضار متطوعين لهذه المراكز من الخارج . كما يمكن ترتيب ندوات واجتماعات لبحث مشكلات مدمنى الشراب والمقامرين وغيرهم .

إن الفكرة الرئيسية من وراء إنشاء مراكز تدريب جماعية فى كل المدن الكبيرة هو التركيز على ثلاث نواح هى : تنمية الشخصية ، التدريب المهنى والتدريب الاجتماعى إذ أن كثيراً من المنحرفين يفتقرون إلى أبسط هذه النواحى .

وفوق ذلك كله ، فقد تثير هذه المراكز اهتمام البيئة المحيطة بها ، ولربما تأتى مساعدات غير متوقعة . فمثلا قد تتبنى إحدى العائلات أحد المنحرفين الصغار ممن ليس لهم أسرة أو مأوى .

إن الخطة التى وراء هذه المراكز هى خطة ناجحة تتصف بالمرونة ولاشك ، وإذا تم التوسع فى إنشاء مثل هذه المراكز فستساعد الكثيرين من المنحرفين على احترام أنفسهم والانسجام ولو قليلا مع الحياة من حولهم وإبعاد شبح السجن عن الكثيرين منهم .

وإلى جانب هذه المراكز الجماعية ، هناك الكثير من العيادات والمراكز الخيرية الأخرى التى تقدم العلاج النفسى والمشورة إلى الأفراد وإلى الجماعات أيضاً . مثل عيادة « بورتمان Portman ومستشفى هندرسون

Hendenson حيث يقوم بالعمل متطوعون فى الخدمات الاجتماعية لديهم رغبة عالية فى مساعدة هؤلاء المنحرفين والإنصات لهم دون الكثير من الأسئلة وفى جو مشجع مقبول .

وهناك تجربة فريدة فى مجال البحث عن بدائل للسجون قام بها معهد فيرا VERAبنيويورك . فقد اتبع اسلوبا رائدا فى هذا المجال يستحق التقليد . إذ أعطى لكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ عاماً ، ٤٥ عاماً ، والذين لم يسبق أن حكم عليهم بالسجن أكثر من عام ، وليسوا من المجرمين الخطرين ، أعطى هؤلاء الحق فى « تعليق قضاياهم » ومعنى ذلك أن يقوم أحد أعضاء معهد فيرا VERAباستجواب هؤلاء الأشخاص ، وإذا ما قرر أن أحدهم يستحق المجازفة ، وأن هناك أملا فى إصلاحه ، يطلب من المحكمة تعليق قضيته لمدة ثلاثة شهور . وهذه الفترة كافية من الناحية النفسية للمتهم ، كى يعتبر موقفه (يعيد النظر فى موقفه) ويطلب منه أن يكون مسئولا عن إصلاح نفسه ويمنحه المعهد مكاناً للإقامة وربما أيضاً يمنحه وظيفة مناسبة ، بينما يجرى بحث باقى الموضوعات الأخرى فى زمن قصير قد لا يتعدى ساعات قليلة منذ لحظة إلقاء القبض عليه ، دون الحاجة إلى الانتظار أسابيع أو شهور رهن التحقيق لحين نظر القضية .

وبعد مضى ثلاثة شهور تُخطر المحكمة بآخر التطورات ، فإذا كانت الأمور تسير على ما يرام ، تسقط التهمة ويتم توفير الكثير من المال الذى ينفق عادة فى الإجراءات القانونية وحتى الحكم بالسجن .

أما إذا كان هناك بعض التقدم ولكن لا يزال هناك بعض الشك فى كيفية تطور الأمور ، يمكن طلب التأجيل لمدة شهرين آخرين . وفى حالة عدم وجود أى تقدم بعد هذه المهلة ، أو عدم وجود أى تعاون من جانب

المتهم ، يستمر نظر القضية وتأخذ مجراها الطبيعى .

ويعمل معهد فيرا VERA لمدة أربعة وعشرين ساعة خلال الأربعة والعشرين ساعة يوميا . كما أن من بين أعضائه سجناء سابقين – كمثال حى لإشراك المطلق سراحهم فى مساعدة زملائهم .

وبمثل هذه المشروعات والبرامج والخطط يمكن ولاشك الحد من نسبة نزلاء السجون بصورة كبيرة . كما يمكن أيضاً تخفيف الضغط على السجون باختصار الوقت الذى يمضى فى انتظار المحاكمة . وهى غالباً ما تكون فترة طويلة فى معظم البلاد بما فى ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية – وتخفيضها إلى أيام بدلا من أن تكون أسابيع وشهوراً .

إن كل من يعنيهم الأمر – المذنب أو البرىء وأسرهم ، يهمهم فى المقام الأول أن يسود مبدأ العدل السريع .

الفصل الحادى والعشرون

ملحق عن صغار المجرمين

إن النظام الجزائى بالنسبة للمنحرفين من الشباب فى كل من إنجلترا وويلز يخضع حاليا إلى إعادة فحص وتقييم بواسطة المجلس الاستشارى لوزارة الداخلية .

ويوجد نوعان من المراكز التى تضم هؤلاء المنحرفين الصغار :

النوع الأول : وهو دور الإصلاح (الإصلاحيات) وتضم المحتجزين لفترة تتراوح من ستة شهور إلى عامين .

النوع الثانى : وهى مراكز الاعتقال للمحتجزين لفترة ثلاثة شهور فقط . وحين أنشئت هذه المراكز أول مرة ، جاءت لتحل محل العقوبة الجسدية التى كانت تطبق على صغار المنحرفين ، والتى توقف العمل بها منذ عام ١٩٤٨ .

وفى وقت من الأوقات كان هناك مركز واحد للاعتقال خاص بالفتيات ، وقد تم إلغاؤه منذ عدة سنوات .

ومهما تكن التوصيات التى يقررها المجلس الاستشارى لوزارة الداخلية ، فهناك حقيقة مؤكدة وهى أن الضغط على دور الإصلاح ومراكز الاعتقال هذه فى تزايد مستمر ، ولابد من البحث عن بدائل لهذه المراكز تؤدى دوراً أكبر من مجرد وضع هؤلاء الشباب تحت المراقبة .

وهناك فكرة لإنشاء مراكز تدريب جماعية لهؤلاء المنحرفين الصغار وهى



طابور من المنحرفين من الشباب فى أحد مراكز الإصلاح قرب ريتشموند

فكرة لا بأس بها ، ولكنها قد تصلح لبعض المنحرفين ولا تصلح لبعضهم الآخر من الذين تستوجب الضرورة إبعادهم عن الظروف الأسرية الصعبة المحيطة بهم . وفى هذه الحالة يكون تخصيص دور داخلية لهم هو الإجراء البديل المناسب . وهم بذلك يكونون تحت المراقبة ولكن فى مساكن مخصصة لهم ، ويمكن التوسع فى تطبيق ذلك بالاستعانة بالدور الخيرية الأخرى .

كما أن لهذه الدور ميزة أخرى . إذ أن بعض هؤلاء المنحرفين الصغار السن من الذين حرموا من العطف والرعاية . والمشردون منهم أيضاً قد تتهيأ لهم معامله أفضل فى تلك الدور من تلك المعاملة التى يلقونها فى المؤسسات الجزائية (الإصلاحيات) . ولقد وصف الدكتور ديريك ميللر Dereck Miller تجربة تفسر ذلك فى كتابه الشيق بعنوان « نماء الحرية » شارحاً كيف أن بعض الأحداث المنحرفين قد ارتدوا إلى تصرفات طفولية – فى بعض الأحيان – حين وُجدوا فى جو مماثل لجو الأسرة وذلك قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى النضج الكافى .

ففى بعض لحظات الاضطراب مثلا ، كان بعض الأولاد فى سن السابعة عشرة – يشربون كميات من اللبن ، كما لو كانوا رضعاً . ولكن فى النهاية تواءم الكثيرون منهم مع مسئوليات الأشخاص الناضجين .

ولأن هذه الدور تكون صغيرة الحجم محدودة العدد ، فإنه يمكن تطبيق عدة نظم بها كى تناسب الأنماط المختلفة من هؤلاء الصغار . ويمكن السماح بخروجهم إلى العمل أثناء النهار والاتصال بأصدقائهم فى المساء وفى إجازات نهاية الأسبوع أيضاً كما لو كانوا يعيشون داخل أسرهم . فالهدف من هذه الدور أن تكون أقل تعقيداً وأكثر رحمة من الإصلاحيات الحكومية .

ويصف دكتور ميللر هذا ، إحدى هذه الدور التى نتحدث عنها فيقول

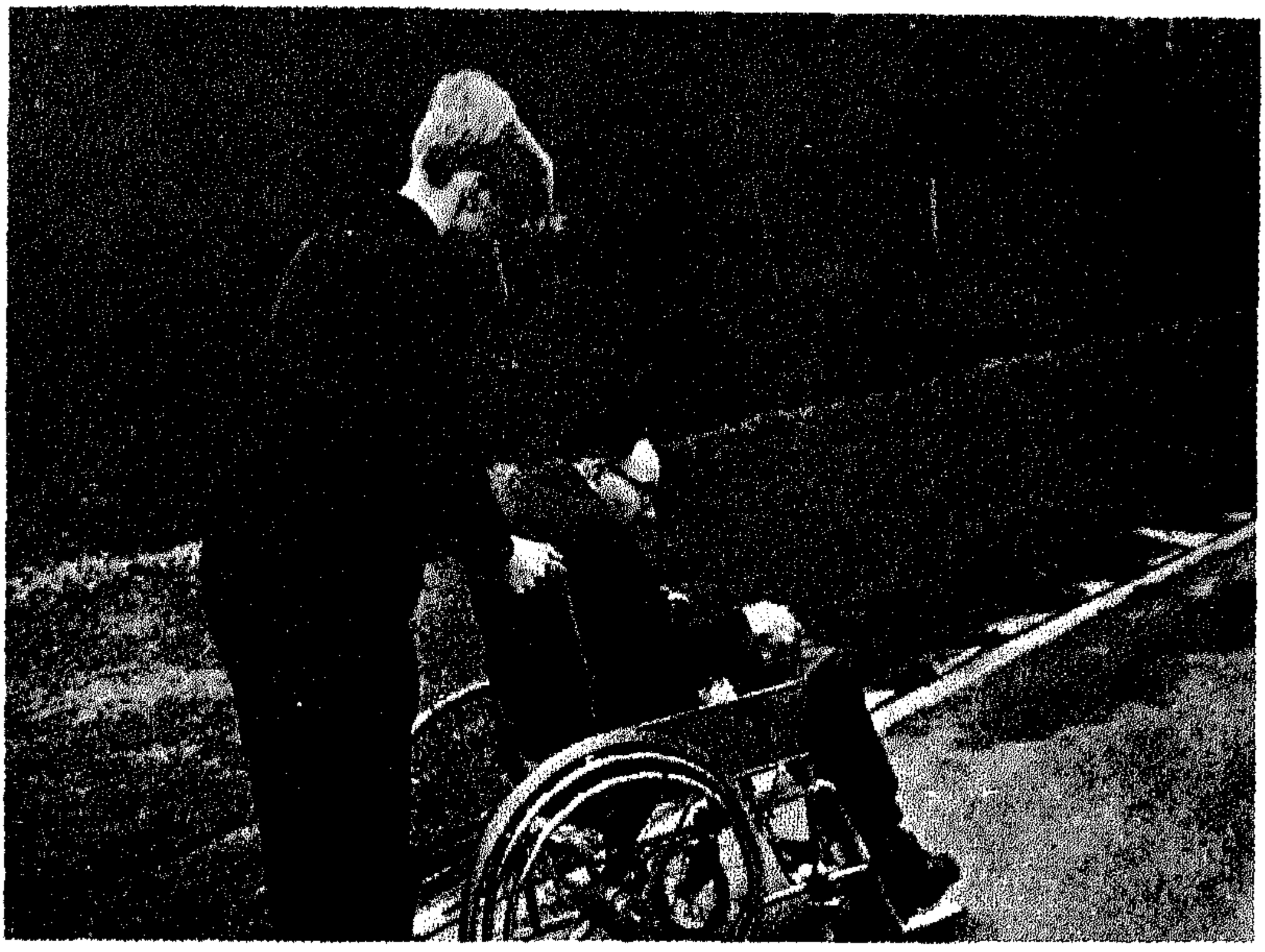
« إن الحارس كان امرأة ، تمثل فى تلك الدار دور الأم . وكان الطبيب النفسانى (وهو دكتور ميللر نفسه) يشبه الأب الحقيقى ، فهو يعمل أثناء النهار ولكنه يعود إلى الدار فى المساء . ومثل كل الآباء الحقيقيين ، كان الحارس والطبيب النفسانى يقضيان بعض الوقت معاً يفكران فى مشاكل أولادهم وأسرهم المضطربة ، ويحاولان إيجاد الحلول المناسبة .

ونحن فى الواقع بحاجة إلى الكثير جدا من مثل هذه الدور التى يتحدث عنها دكتور ميللر ، ويجب أن يكون كثير منها دوراً خيرية أو تطوعية ، وعلى الرغم من وجود الكثير من المشاكل التى تقف عقبة أمام تحقيق ذلك ومنها : نقص الإمكانيات المادية ونقص العمالة المدربة والملائمة للعمل فى هذه الدور . ومنها أيضاً الصعوبات التى تنشأ فى دار صغيرة حين يمرض الحارس بها أو حين يرغب فى أخذ إجازة ولا يجد من يحل محله أثناء غيابه .

كما يجب أيضا تقدير العمل الذى يقوم به حراس هذه الدور . فعملهم يتطلب منهم الكثير من العطاء ، وهم بحاجة إلى المساعدة تماماً ، ليس من جانب إدارتهم المختصة ، بل أيضاً من زملائهم من ذوى الخبرة فى هذا المجال . كما أنهم بحاجة إلى مرتبات مجزية وإجازات معقولة . ولابد أيضاً من توفير من يحل محلهم أثناء غيابهم . كما أنهم أيضاً بحاجة إلى الترقى والنقل إلى وظائف أعلى ذات مستقبل أفضل . فلا يمكن أن يظل الواحد منهم يعمل فى هذه الدور إلى الأبد .

إن هذه الدور تستحق ولاشك أن نفكر فى كيفية تطويرها ، حتى وإن كلفنا ذلك الكثير من المال . فبالإمكان أن تكون هذه الدور تجريبية ، بها قدر أكبر من المرونة ، كما يمكن إنشاؤها فى المدن – وهو المكان الطبيعى لها – بدلا من إنشائها فى الريف – كما يحدث الآن . وأيضاً يجب أن تعطى

الفرصة لحراس هذه الدور لمعرفة أصدقاء نزلاء هذه الدور جيداً ونوعيتهم ، وهل هم من المجرمين أم لا . وأيضا إعطاؤهم السلطة لتوجيه الأمور بالطريقة المناسبة . فباستطاعتهم تقديم المساعدة البناءة للغاية لبعض المنحرفين وخصوصًا المضطربين نفسيا منهم .



المشاركة فى تقديم بعض الخدمات الاجتماعية تعد من الأمور المقترحة لعلاج بعض المنحرفين من الشباب خاصة المضطربين نفسيًا

على أن هذه الدور نادراً ما تصلح للفتيات . فهن بحاجة إلى رعاية خاصة منفردة . إذ يمكن مساعدة المنحرفات منهن داخل أسرهن أو أسر تتبناهن . فإذا ما شعرت الفتاة تدريجيا بأنها غير مرفوضة من الأسرة ،

أو أنها مقبولة إلى حد ما ، فإننا نكون قد كسبنا نصف المعركة . والأسرة ذاتها بحاجة إلى الإرشاد والمعاونة أثناء ذلك ، وكذلك الفتاة نفسها . إذ أنه من خلال حقيقة القبول ذاتها يتم التغيير إلى الأفضل .

وهناك اقتراحات أخرى بتشغيل بعض المنحرفين الصغار فى الخدمات العامة كمساعدة المقعدين والعجزة مثلا . ولا بأس من هذه الاقتراحات ، فهى مفيدة ومشوقة للغاية بشرط أن يشعر الحدث أن الخدمة التى يؤديها هى خدمة مطلوبة تحقق هدفاً معيناً وأن الآخرين فى حاجة حقيقية إلى مساعدته . ولن تتحقق النتيجة المطلوبة إذا كان العمل الذى يؤدية روتينيا يبعث على الملل . كما أنه من المفيد أيضاً أن يشعر الحدث أن عمله يُقابل بالتقدير والاحترام .

ويبقى أن نقول : إن هذه الدور التى نطالب بالتوسع فى إنشائها كبدائل للإصلاحيات ومراكز الاعتقال ، هى نبات رقيق يحتاج إلى الكثير من العناية والعطاء . ويبرز هنا سؤال يقول : هل نحن – كمجتمع – مستعدون حقا أن نعطى هؤلاء الصغار الذين ضلوا الطريق ما يحتاجونه من رعاية وعطاء ؟

الفصل الثانى والعشرون

إشراك المجرمين فى العلاج والتأهيل

إن إشراك المجرمين الذين يؤدون مدة العقوبة فى السجن ، وكذلك المجرمين السابقين فى علاج وتأهيل مجرمين آخرين ، لهو اكثر الخطوات تقدماً وجرأة فى الوقت نفسه ، وأيضاً أكثرها صعوبة على الإطلاق .

وهناك نماذج كثيرة لمجرمين سابقين مارسوا أعمالا ذات قيمة داخل المجتمع ذاته ، ولنذكر بعض الأمثلة على ذلك :

أحد اللصوص الصغار وله سابقتان قد درس القانون واستطاع أن يسجل اسمه فى جداول المحامين ، وإن كان لم يمارس المهنة إلا أنه أصبح أهلا للثقة وعضواً نافعاً ينال احترام المجتمع .

ومثال آخر : فقد ظهرت إحدى المجلات التى تبدى اهتماماً بشئون الجريمة وتحاول مد جسر بين الحياة داخل السجن والحَياة خارجه . هذه المجلة يرأسها ويقوم بتحريرها أحد السجناء السابقين هو « إيان سكارليت » . وهو لم يشر فى مجلته قط إلى أنه سجين سابق . وقد ازدهرت هذه المجلة فى وقت من الأوقات . ولكن تكاليف إصدارها زادت كثيراً . وبعد عدة أعداد قل الاهتمام بها وأفلست المجلة . ولكن « ايان » لم يرتد إلى طريق الجريمة وظل بعيداً عن السجن ، كما ظل يمارس الكتابة .

ومثال ثالث : هو « فرانك نورمان » وهو كاتب مسرحى ناجح . هذا الكاتب المعروف هو سجين سابق له باع طويل فى السجون . ولقد كان

لهذا أثره عليه فى البداية ، ولكن بمجرد نجاح مسرحيته الأولى حدث تحول كبير فى حياته . فهذا النجاح أعطاه الإحساس العميق بتحقيق إنجاز مشروع لأول مرة ، كما أعطاه احتراماً لذاته يحيل أى خارج على القانون إلى مواطن صالح .

ويقوم « فرانك نورمان » بإلقاء محاضرات داخل السجون - وهو أمر نادر الحدوث فى مثل هذه الحالات .

وحين تكررت مثل هذه النماذج ظهرت مشكلتان رئيسيتان :

أولاهما : أن هناك بلا شك كثيراً من المجرمين الذين لا يصلحون لمثل هذه الأعمال ، ممن قد يسيئون استعمال الفرص المتاحة لهم أو يستغلون بعض الناس لأغراضهم الخاصة ، وفى جوهر الأمر يستمرون فى ألعابهم القديمة على حساب الآخرين .

والمشكلة الثانية: هى أن المجتمع فى الواقع لا يقبل بسهولة احتواء هؤلاء المجرمين فقد يكون الناس على استعداد لمساعدة المجرمين السابقين والأخذ بيدهم ، ولكن أن ينظروا إليهم كأشخاص مساوين لهم أو قادرين على تقديم المساعدة للآخرين ، فتلك مسألة مختلفة تماماً . ولم يحدث أن جرب أحد ذلك الشعور القوى بتهديد مكانتهم مثلما جربه أولئك الذين يعملون مع مجرمين سابقين يمارسون أعمالا كحكام للسجون أو أخصائيين نفسيين أو أخصائيين اجتماعيين أو ضباط مراقبة أو رجال شرطة .

وفى « لوس انجيلوس » بالولايات المتحدة الأمريكية ، يوجد مشروع ضخم يتيح فرص عمل كثيرة للسجناء السابقين يطلق عليه اسم « مشروع الحد من الانحراف من خلال التوسع فى إتاحة فرص العمل » Rodeoوفيما يلى الوظائف التى شغلها بالفعل مجرمون سابقون فى أكثر من

ولاية بالولايات المتحدة الأمريكية :

– حاكم للسجن – ضابط سجن – مستشار – مدرس – أمين مكتبة – ضابط صحة عقلية – ملاحظ عمال – ناظر مدرسة تدريب – معالج فى برنامج خاص بمدمنى الشراب – ضابط مرافق – ضابط مراقبة .

وفيما يلى بعض التقارير والملاحظات التى أبداها بعض المندوبين عن الولايات فيما يختص بتجربة استخدام أصحاب السوابق .

من قسم فلوريدا لخدمة الشباب :

« فى مدرسة فلوريدا للفتيات المنحرفات « بأوكالا » ، تم استخدام العديد من نزيلات السجون للعمل بالمدرسة . ونحن مهتمون جداً باستخدام ذوى السوابق بشرط أن يتم التدقيق فى الاختيار وبشرط أن يتم اختيار العناصر المطلوبة بعناية شديدة » .

ومن قسم هاواى للخدمات الاجتماعية : التعليق التالى :

« لقد تم استخدام أصحاب السوابق فى القسم الإصلاحى . ولقد أظهر هؤلاء الأشخاص نضجاً وقدرة على الحكم والتقدير وذلك خلال الفترة ما بين الإفراج عنهم وبين استخدامهم ، علماً بأنه لم يتم اختيارهم لهذا العمل لمجرد أنهم من أصحاب السوابق ، وإنما لأنهم على درجة من النضج والانضباط تؤهلهم لهذا العمل » .

ميتشجان – قسم الإصلاح :

« إن إدارة ميتشجان للإصلاح تستخدم أصحاب السوابق منذ عدة



لاتوجد مؤسسة - أيا كان نوعها - تصلح لأن تكون بديلا عن الولدين المحبين

سنوات . ولدينا حاليا فى سجلاتنا سبعة منهم يعملون فى وظائف مدرسين ومستشارين وفنيين وأمناء مكتبة ونأمل أن نتوسع فى توظيفهم . واهتمامنا مركز على السجين السابق كفرد قائم بذاته له مهارات معينة ، يمكن الاستفادة منها أكثر من مجرد وضعهم فى وظائف محددة لا تحدث ضرراً أو أذى » .

إن مركز المراقبة الفيدرالى فى شيكاجو يستخدم أصحاب السوابق ضمن آخرين للعمل كمساعدين لضباط المراقبة أو مرافقين . ويتم اختيارهم بعناية ويجب ألا يكون لديهم سابقة خيانة أو رشوة، وألا يكون قد صدرت ضدهم أحكام لمدة عام على الأقل . ونجد أن كثيراً منهم من الزنوج .

والغرض من اختيار هؤلاء ليس بسبب النقص فى الأيدى العاملة ، ولكن لمقدرتهم على المساهمة فى تأهيل المجرمين . فلقد أثبت الكثير منهم مهارة فائقة وتفهماً لطبيعة عملهم واستطاعوا إقامة علاقات إيجابية مع زبائنهم الموضوعين تحت المراقبة واستطاعوا مساعدتهم فى حل العديد من المشاكل ، بحيث أظهر هؤلاء الآخرون استجابة وقبولا وزاد اتصالهم بمركز المراقبة نفسه بصورة أكبر من ذى قبل .

ومن ناحية أخرى فقد جرت محاولة لتقييم أثر هذا العمل على القائمين به من أصحاب السوابق . هل جعل منهم هذا العمل محترفين إلى الدرجة التى انطمست فيها ميزاتهم ومهاراتهم الأخرى أو أن هذه المهارات قد صقلت بالتجربة وجعلت منهم أشخاصاً منتجين ؟

وفيما يلى التقرير الرسمى بشأن أثر العمل الجديد كضباط مراقبة مرافقين على السجناء السابقين :

« من الواضح أنه قد طرأ بعض التغيير على مطامحهم والفرص المتاحة

لهم . ونسوق هنا مثلين لاثنين من أصحاب السوابق ممن كانوا ضباط مراقبة مرافقين ثم حصلا على وظائف دائمة تخصص عادة للمؤهلين والمدربين تدريبًا عاليًا . أحدهما : كان يعمل حلاقًا حين التحق بالعمل فى المراقبة فى يناير ١٩٦٩ . وأثناء خدمته انتسب إلى إحدى الكليات بعض الوقت ثم حصل على منحة فى تطبيق القانون . وفى فبراير ١٩٧٠ ، عين فى إدارة « الينوى » للإصلاح كضابط مراقبة كل الوقت . أما الثانى : فقد كان يعمل كاتبًا فى البريد حينما التحق بمشروع المراقبة فى ديسمبر ١٩٦٩ . ولقد عين مؤخرًا مديرًا لبرنامج الخدمات الاستشارية للعلاج من الإدمان الذى أنشىء حديثًا فى مركز كبير للبريد بالولايات المتحدة الأمريكية .

ويستخدم أصحاب السوابق والمجرمون أيضًا فى مجال آخر وهو الأبحاث والتخطيط للحد من الجريمة ، وأيضا فى البرامج العلاجية . وفى عام ١٩٦٣ نظم « دوجلاس جرانت » حلقة فى كاليفورنيا بمساعدة المعهد الوطنى للصحة العقلية عنوانها « استخدام المجرمين فى محاربة الجريمة » وقد حضر هذه الحلقة حوالى أربعين من أصحاب السوابق والمجرمون وعدد من العاملين فى السجون . ومن هذه الحلقة خرج مشروع « المستقبل الجديد » وهو أحد أهم المشروعات الرائدة فى هذا المجال .

والفكرة من وراء هذا المشروع هى تدريب المجرمين للعمل فى مجال التخطيط للحد من الجريمة ، وأيضًا للعمل فى برامج تنمية المجتمع . ويتم تدريبهم لمدة ستة أشهر فقط يتبعها الإفراج عنهم ووضعهم فى وظائف داخل المجتمع .

ولقد بدأ المشروع بثلاثة عاملين كل الوقت ، وأربعة من طلبة الجامعة وثمانية عشر من نزلاء السجون . وكان الغرض هو إتاحة الفرصة لهؤلاء

لإظهار درجة من المهارة فى تحليل المشاكل الاجتماعية التى لها علاقة بالجريمة ، والقدرة على إدخال التغيير المطلوب وذلك من خلال مجموعة قادرة وإن تكن غير مدربة من السجناء .

وهذا بالطبع مشروع شيق وواعد فى الوقت نفسه . ومن الواضح انه ملىء بالمصاعب الضخمة فهو صعب بالنسبة للأشخاص العاديين ، وللعاملين فى مجال من الجريمة وأيضًا بالنسبة للمجرمين أنفسهم .

أما بالنسبة للأشخاص العاديين فمن الصعب التسليم بقبول أن يكون العاملون فى السجن أو ضباط المراقبة أو العاملون فى مجال منع الجريمة من المجرمين أصحاب السوابق . فهذا صعب بدرجة كافية .

أما بالنسبة للمحترفين العاملين فى مجال منع الجريمة ، فإنهم فى واقع الأمر ينظرون إلى العمل الذى يقوم به هؤلاء الوافدون الجدد على أنه نوع من التعدى الصارخ على مسئولياتهم .

أما بالنسبة للمجرمين السابقين فإن عليهم أن يناضلوا من أجل دورهم الجديد ورغم ما يعانونه من قلق نتيجة عدم قبولهم والاعتراف بقدراتهم ، إلا أن هذا عمل جرىء يستحق التجربة ، ولن يكون سهلا بأية حال ، كما يجب التخطيط له بعناية شديدة ، فهو خطوة جديدة تمامًا تبعث على الأمل وتحقق هدفين فى وقت واحد ، علاج المجرمين السابقين والاستفادة منهم فى الحد من الجريمة من خلال عملية تدريجية واحدة . وبذلك نكون قد رمينا عصفورين بحجر واحد .

الفصل الثالث والعشرون

نموذجان لاثنين من اللصوص

النموذج الأول : (باتريك)

باتريك هذا كان أيرلندى الأصل وهو متفائل إلى حد كبير قصير القامة ، قوى ، ممتلئ الجسم متورد الوجه ويبدو مرحًا مشرقًا فى كل مرة يخرج فيها من السجن . وكان يعرف كيف يشق طريقه فى فترة وجيزة ، فيذهب إلى مكتب العمل وإلى المكاتب المخصصة لمساعدة أصحاب السوابق ، كما كان يقضى أيامه متسكعًا فى الأماكن التى يمكنه التسول فيها من أجل الحصول على بعض المال .

وقد كان باتريك متخصصًا فى مزاولة نشاطه فى مناطق غير راقية ، وإن كان يود أن يجرب أماكن أفضل ولكن الشرطة لم تكن لتعطيه الفرصة لدخول تلك المناطق فيتحايل أن يفعل ذلك كلما واتته الفرصة . وكان متخصصًا فى سرقة الآلات الحاسبة ودسها داخل معطفه وبالطبع فقد سرق كثيرًا منها .

وكان ينفق المال الذى يحصل عليه من بيع مسروقاته فى الشراب ويستمتع بوقته فى الحانة . وبرغم أنه لا يكاد يقرأ أو يكتب ، إلا أنه كان متمكنًا فى الحساب بفطنة شديدة وبارعًا أيضًا فى التقليد . فقد كان باستطاعته تقليد بعض السجانين الذين يستهوونه ، كما كانت له أيضًا طريقة لاذعة وطريفة مع زملائه من السجناء .

وكان باتريك يستمتع بوقته خارج السجن ، ولكنه فى الوقت نفسه كان يدرك جيدًا أنه سيعود إليه مرة أخرى ، ربما اليوم أو غدًا أو الأسبوع المقبل ، فقد كان السجن هو المكان الحقيقى الذى أمضى فيه حياته فهو يشعر بالانتماء إليه ، وكل حكاياته كانت عن السجن ، وكل من عرفهم من الناس كانت لهم علاقة ما بالسجن .

كان ماضيه مجهولا . فقد ولد فى أيرلندا كواحد من ستة أبناء . لم يذهب إلى المدرسة إلا قليلا . بدأ السرقة مبكرًا جدًّا ولم يتعلم حرفة أخرى . اعتقد أن باستطاعته أن يجرب الحياة فى إنجلترا ولكنها كانت على نفس النمط . وعندما بلغ الأربعين ، كان قد أمضى نحو عشرين عامًا فى السجن . كان يعتبر خروجه بمثابة إجازة حيث يمكنه تعاطى الخمر بحرية وسرد نوادره وتجاربه فى السجن . وعندما يعود إلى السجن فى قضية جديدة كان يتذكر الحانات والأوقات السعيدة التى قضاها بها والمبالغ التى ربحها من سرقاته . تلك كانت كل انتصاراته . وكان يُعتبر شخصية محبوبة لظرفه وخفة ظله..

أما القبض عليه فهو نكتة فى حد ذاته . فقد كان معروفًا جيدًا لدى أقسام الشرطة ورجال البوليس وكان يُستقبل استقبالا حارًّا من قبلهم فيبادرونه قائلين « إنه بات مرة أخرى » ويبتسمون له ويسألونه عن صحته . وعودته إلى السجن إن هى إلا عودة أخرى إلى الروتين ويشعر هناك بأنه فى منزله ، فهو المكان الوحيد الذى يشعر فيه بالراحة .

النموذج الثانى : ماريا

كانت ماريا ابنة غير شرعية ، عندما بلغت الخامسة من عمرها تزوجت والدتها من رجل آخر غير والدها وأنجبت منه طفلين . ولكن زوج أمها لم

يكن لها أبًا بمعنى الكلمة ولا حتى لأبنائه . فهو لا يحب ماريا ، وكانت هى تكرهه كثيرًا وعندما تركت ماريا المدرسة استطاعت أن تحصل على عمل فى دار للحضانة . حيث سعدت به كثيرا فقد كانت تنسجم مع الأطفال كما تعرفت على عدد من الأمهات . وأحست ماريا بالارتياح لإحدى الأمهات فتحدثت معها بصراحة ، وشعرت السيدة ذات القلب الطيب بما تعانيه ماريا من الضيق والوحدة فعرضت عليها الإقامة معها . وفى أحد الأيام فوجئت السيدة بأن ماريا قد غادرت المنزل فجأة بعد أن سرقت حقيبتها . واشترت ماريا ثيابًا جديدة بجزء من نقود السيدة واستأجرت بالباقى حجرة فى الطرف الآخر من المدينة .

وفى اليوم التالى عثرت ماريا لحسن الحظ على عمل فى متجر صغير لا يعمل به سوى مالكته فقط واكتسبت صداقتها بعد فترة وجيزة . كما أصبح لماريا صديق تخرج معه ، وصار يتردد على منزل صديقتها الجديدة التى رحبت بهما ، وتحدثا بعد ذلك عن الخطوبة وفرحت السيدة لهذه الأنباء السارة وقبلتها وقدمت لها هدية . وبعد يومين تركت ماريا المتجر بعد أن جردت الخزينة من محتوياتها . ففزعت السيدة وأبلغت البوليس الذى ألقى القبض على ماريا بعد ساعة من هروبها فى منزل صديقها وضبط معها النقود المسروقة .

ومثلت ماريا أمام المحكمة وأدلت السيدة بشهادتها بطبيعة الحال ، ولكن المفاجأة أنها شهدت لصالح ماريا وتحدثت عن طفولتها البائسة ومن ثم حكم على ماريا بالبراءة مع وضعها تحت المراقبة . واستطاعت فى فترة وجيزة العثور على عمل آخر فى محل لبيع الاسطوانات . كما ذهبت إلى صديقتها وشكرتها على الشهادة أمام المحكمة وأبدت أسفها وندمها عما بدر منها .

استمرت ماريا تعمل فى متجر الأسطوانات طوال شهرين . ولكنها قطعت علاقتها بصديقها ثم تعرفت على صديقٍ آخر . وذات يوم ذهبت ماريا إلى صديقتها ، صاحبة المتجر لتحكى لها عن علاقتها الجديدة فلم تجدها بالمنزل ، وكان الباب الخلفى للمنزل مفتوحًا ، فدخلت وصعدت إلى الدور العلوى حيث وجدت بعض الحلى الخاصة بالسيدة فأخذتها وتركت لها رسالة تقول « آسفة لأنى لم أجدك » .

وللمرة الثانية ، اضطرت السيدة لإبلاغ الشرطة . وفى هذه المرة تم حجز ماريا طلبًا لتقرير طبى نفسى عن حالتها . ولكن السجن أفزع ماريا وأذلها . فأصبحت مضطربة ومكتئبة وتردد دائمًا داخل السجن « لا أدرى من أنا ، لا أعرف لماذا أفعل ذلك . دائمًا » .

ولكن ماريا كانت سعيدة الحظ فقد أفرج عنها بعد فترة قصيرة ولكنها وضعت تحت المراقبة مرة أخرى . كما وضعت أيضًا تحت العلاج النفسى . وتدريجيًا عرفت نفسها وأدركت أنها إنما كانت تبحث عن الحب والحنان ، كانت تبحث عن أم تقبلها كما هى - مهما فعلت ولذلك كانت تختبر بالذات الذين يُبدون لها عطفًا ويعاملونها معاملة طيبة . ثم أيقنت أخيرًا أنها كانت تستحق النبذ والعقاب بعد أن تفهمت ذاتها . وقد شقت ماريا طريقها من جديد بثقة عندما وجدت الشخص الذى يحبها ويساندها فى ظل علاقة دائمة مستقرة .

الفصل الرابع والعشرون

النجاح والفشل

لا يمكن لأحد أن يعرف بالضبط حجم الجريمة على وجه التحديد . فالإحصائيات الجنائية السنوية تتحدث فقط عن الجرائم المعروفة والمثبتة ، وهناك غير ذلك عدد غير معروف من الجرائم التى تحدث سنويًا ولكنها إما لا تكتشف أو لا يتم تبليغ الشرطة بها .

وفى عام واحد تم التبليغ عن حوالى مليون ونصف مليون جريمة وجنحة (وهذا فى حد ذاته رقم خطير جدًا) . وأكثر من هذا العدد تمت إدانتهم بجرائم مختلفة ، منها عدد كبير من مخالفات المرور (حوالى مليون) وأيضا عدم تسديد رخصة التليفزيون . وإن كان هذا العدد لا يتضمن بالطبع جرائم الأنانية والحقارة أو امتهان كرامة الآخرين ومشاعرهم .

إن القانون حين يحدد ماهية الجريمة ، فإنه يعكس قيم المجتمع ككل . وفى بداية القرن الماضى كان يُعاقب الصغار بالإعدام لسرقة أشياء تافهة لا تساوى إلا قدرًا ضئيلا من المال . وكان هذا دليلا – فى ذلك الحين – عن القيمة النسبية لحياة طفل إذا ما قيست بخسارة بعض الأشياء التافهة .

ولكننا لا نحكم بهذه الطريقة فى أيامنا هذه . وغدًا سيختلف الحال أيضًا فقد نتسامح فى أشياء لا نتسامح فيها اليوم . فمثلا – فى بريطانيا اليوم لا يعتبر الشذوذ الجنسى بين الناضجين جريمة ولا محاولات الانتحار

أيضًا . كما أصبحت عمليات الإجهاض مُباحة بشكل متزايد وأصبحت الرقابة هينة نوعًا . وقد يصير عدد كبير من الذين نعتبرهم مجرمين اليوم غير ذلك غدًا .



لا أحد يعلم كم عدد الذين ينهون حياتهم بالانتحار من بين السجناء السابقين

وننتقل إلى نقطة أخرى وهي كيف يتم حصر معدل الانخفاض فى الجريمة ؟ وهل يعتبر ذلك نجاحًا تسجله الإحصائيات ؟ .

وإذا افترضنا أن الشرطة صارت أكثر كفاءة مما هى حاليًّا (إذ أن نسبة الجرائم المعلومة لدى الشرطة هى حوالى ٤٥٪ من بين إجمالى الجرائم الفعلية – وذلك فى إنجلترا وويلز) وذلك بزيادة عدد أفراد الشرطة وبتزويد كافة مراكز مكافحة الجريمة بالأجهزة الالكترونية الحديثة وإذا جرت التحقيقات والتحريات بصورة أفضل ، عندئذ قد يصبح لدينا ما يشبه موجة إجرامية ضخمة ، ويتزايد عدد المتهمين الذين يمثلون أمام المحاكم ويمسك القضاة برءوسهم فى هذه الحالة من كثرة القضايا . فهل نعتبر ذلك فشلا ؟

والأمر أكثر تعقيدًا أيضًا عند بحث مسألة « الارتداد إلى الجريمة » . إذ أن الوسيلة الرسمية لقياس نجاح أو فشل أسلوب علاج معين هى بملاحظة ما إذا كانت أعيدت إدانة المجرم أم لا . وهذا دليل غير كاف على النجاح أو الفشل . فهو لم يأخذ فى الاعتبار مثلا ما إذا كان المجرم قد صارت له أساليب أفضل فى التخفى عن عيون الشرطة بحيث لا تستطيع الإمساك به وإعادة إدانته .

وأيضًا إذا كان المجرم يبتعد تدريجيًّا عن السلوك الإجرامى ولكنه مستمر فى بعض الانتهاكات الأخرى - ربما بصورة أقل خطورة - فإن إحصائيات إعادة الإدانة لا تستطيع أن تقول شيئًا عن هذا التقدم ، ويظل سلوك هذا المجرم محسوب على أنه فشل ، حتى وإن كان فى حقيقة الأمر يتجه نحو النجاح .

وقد يكف بعض المجرمين عن ارتكاب الجرائم كنتيجة لما يسمى « بالنضوج التلقائى » ولأنهم لا يظهرون بعد ذلك فى الإحصائيات الإجرامية فإن سلوكهم يحتسب نجاحًا . ولكن لا أحد يعلم بالضبط عدد الذين يستقرون منهم - ليس فى السجن - بل فى المستشفيات العقلية أو المستشفيات العادية وربما أيضًا فى المشرحة بسبب انتحارهم .

أما بالنسبة للفتيات ، فإن سجلات « إعادة الادانة » بالنسبة لهن تسجل نقصًا ملحوظًا مما يحتسب على أنه نجاح غير عادى . بينما يرجع السبب فى هذا النقص إلى أسباب عديدة منها أن ما ترتكبه الفتاة قبل سن السابعة عشرة (فى إنجلترا) ويعد مخالفة قانونية قد لا يعتبر كذلك بعد بلوغها هذه السن .

كما يرجع أيضًا إلى أن عددًا من هؤلاء الفتيات يتزوجن وتتغير

أسماؤهن بالزواج ومن ثم لا تظهر إعادة إدانة ضد الاسم القديم .

وهناك عناصر أخرى يجب اعتبارها عند تقييم النجاح والفشل مثل تعدد الجرائم ، فلنأخذ على سبيل المثال رجلين ونتتبعهما لمدة عامين منذ آخر إدانة لهما . أحدهما يسطو على أحد المصارف ، فهو بذلك قد ارتكب جريمة واحدة فقط خلال تلك المدة . بينما الآخر يرتكب عدة سرقات صغيرة خلال نفس المدة .

كلاهما يعد « فشلا » ولكن يمكننا أن نسأل من منهما كان أسوأ أو من الذى نجح بصورة أفضل ؟ وإذا تتبعنا نفس الرجلين لمدة خمس سنوات أخرى بعد السنتين السابقتين . فإن اللص الصغير قد تُسجل عليه عدة إدانات أخرى ، أما لص المصرف فقد لا يسجل له شىء ربما لأنه يكون مسجونًا لا يزال يمضى فترة عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات مثلا .

إن الدليل الأكثر دقة على مقاييس النجاح والفشل هو الدراسة المفصلة لسيرة حياة وسلوك الأفراد (سواء المجرمين أو غير المجرمين) بذلك يمكن متابعة بوضوح ودقة أكثر كيف يتغير الفرد ويتحول . وإن كانت هذه الدراسة لا تلقى الضوء تمامًا على أسباب التغيرات التى تطرأ ، هل هى بسبب العلاج أو بسبب ظروف أخرى مثل الزواج ، الانتقال إلى حى جديد تغيير العمل أو المهنة ، كبر السن أو أنها بسبب الضجر من الجريمة أو فقط بسبب الانكشاف ؟ .

وبنفس الطريقة ، فإن من الصعب معرفة ما إذا كان نوع معين من العلاج أو التعليم أو ربما فرصة جديدة هى السبب أو على الأقل لها علاقة ما بالتغيرات التى طرأت على سلوك الفرد .

وعلى الرغم من أن كثيرًا من فصول هذا الكتاب التى تتناول أساليب العلاج وبدائل السجون وغيرها مبنية أساسا على افتراضات مأمولة ، فإن

من الصعب حقًّا التأكد أيها قد يكون مفيدًا وأيها قد يكون عديم الفائدة .

إذن ، ماهى الخلاصة التى نخرج بها من هذا الكتاب ؟ .

أولا ، فى حين سيظل مخالفة القوانين والسلوك المنحرف والإجرامى فى الاستمرار ، فإن مدى وضوح هذا السلوك فى أى فترة من الفترات ، يتوقف على رد فعل المجتمع تجاه هذا السلوك ، كما يتوقف أيضًا على مدى الضغوط الاجتماعية والنفسية . وبما أن هذه الضغوط يفرزها المجتمع ذاته ، فإن المسألة كلها يمكن أن تبدو وكأنها إحدى صراعات المجتمع المستمرة . وإذا ما تلاشت أعراض هذا الصراع ، فليس هذا بأية صورة علامة صحة المجتمع .



كيف يمكن الحد من الجرائم التى تضر بالنفس – كإدمان المخدرات

إن أى نوع من الطغيان أو أية ديكتاتورية مكرسة ، قد تستطيع لفترات طويلة فرض قدر كبير من الإذعان للقوانين وكبت معظم علامات الصراع الخارجى ولكن ليس العكس هو الصحيح : فإذا ما اشتعلت الصراعات بصورة وحشية وأصبح المجتمع فى حالة من الفوضى فسيعانى الكثيرون من افراده .

وفى هذا الإطار فإن نجاح أساليب احتواء الجريمة ، قد يعنى أنها مثلت التوازن الصحيح بين الخير (الصالح) الذى يحدثه تدخل الحكومة وبين الضرر الذى يمكن أن يلحقه أيضًا . والمهم هو القدرة على مساندة كل الأشكال الحيوية للنظام - وليس أكثر من ذلك ، والسيطرة على كل أشكال الفوضى الخطيرة - وأيضًا ليس أبعد من ذلك .

وليس هناك من هو مستعد للتسامح مع جرائم مثل القتل والاغتيال وغيرها ولكن فى حالة مايسمى بالجرائم التى ليس لها ضحايا-كالدعارة، أو التى يلحق الشخص فيها الأذى بنفسه فقط - كإدمان المخدرات ، مثل هذا النوع من الجرائم هو أكثر عرضة للجدال والمناقشة .

ثم ماذا عن المجرمين الذين نبنى لهم السجون وننشئ الدور المفتوحة والنوادى ونطور لهم من نظام المراقبة ؟ ماذا يُشكل لهم النجاح ؟

إن الافتراضات المأمولة تدور حول ثلاثة عوامل : تزايد الثقة بالنفس ، مكانة أعلى واعتداد أفضل بالنفس .

إن العاملين الأولين مرتبطان بأى نوع من النجاح : فالثقة بالنفس والمكانة العليا قد يشترك فيهما الموظف الحكومى الكبير وقائد المافيا على السواء . ولكن الاعتداد بالنفس والشعور بأن لك قيمة كإنسان ، فهذا يمكن أن يكون متحدًا مع العاملين الآخرين حين يبدأ الناس فقط طريقهم الصحيح إلى النجاح - بعيدا عن طريق الجريمة .

ملحق رقم ١

معلومات تعطى لزوجات السجناء

حينما يرسل أحد الأشخاص إلى السجن ، فإن مراكز المراقبة ورعاية المسجونين تكون على استعداد لتقديم المساعدة للسجين وأسرته .

كما أن ضابط المراقبة المختص يبذل قصارى جهده للإجابة على أية أسئلة ، وتقديم أية نصيحة كما يعطى عنوانه لأسرة السجين .

وأيضًا فإن مكتب الاستشارات فى كل منطقة يقدم المشورة اللازمة لمعالجة أية مشكلة فور ظهورها . وتتم مقابلة المسئولين فى المكتب دون الحاجة إلى تحديد موعد سابق وبصفة سرية . وقد يستطيع المكتب تقديم من يحتاج المساعدة إلى هيئة خيرية أو تطوعية ذات خبرة فى معالجة مثل هذه المشاكل . وفى دليل التليفونات يوجد عناوين مكاتب الاستشارات فى مختلف المناطق .

ولأنه من المفيد للسجين أن يظل على اتصال مع أسرته . تعطى عناوين السجون التى يلحق بها الذين حكم عليهم بالسجن إلى أسرهم . وفى بادئ الأمر يذهبون غالبا إلى سجون محلية ثم ينقل الكثير منهم إلى سجون تدريبية . وقد يقضى بعضهم مدة الحكم كلها فى سجن محلى .

ويوجد فى كل سجن ضابط للخدمة الاجتماعية ويمكن لزوجة السجين مقابلته إذا ما أرادت بعض النصائح أو المعلومات وهو مستعد لتقديم

المساعدة . وذلك عن طريق الكتابة إليه مسبقًا لمقابلته أو بالاتصال به تليفونيًا أو طلب ذلك ببساطة من أحد ضباط السجن .

زيارة السجناء :

تختلف السجون من حيث الزيارات التى تسمح بها . وفى العادة يسمح بزيارة واحدة فى الشهر – تبدأ بزيارة استقبال خلال الأيام القليلة الأولى . وتحتاج الزوجات لزيارة أزواجهن إلى إذن زيارة يرسله الزوج كل مرة وتأخذه الزوجة معها وتستمر مدة الزيارة نصف ساعة على الأقل . ويمكن للزوجات اصطحاب الأطفال فى الزيارة إذا رغبن فى ذلك .

وإذا تعذر الذهاب للزيارة شهريًا فيمكن للزوجة أن تدخر كل هذه الزيارات وتذهب عدة مرات خلال أيام متتالية . ويمكن الاستفسار من ضابط المراقبة المختص أو ضابط الخدمة الاجتماعية عن كيفية عمل ذلك .

وفى حالة الضرورة يستطيع ضابط الخدمة الاجتماعية ترتيب زيارة استثنائية .

مصاريف السفر :

إذا لم تكن الزوجة تعمل ، فيمكنها أن تقدم طلبًا للحصول على استمارة سفر لها ولأولادها مرة فى الشهر . تبدأ بعد أربعة أسابيع من بداية الحكم بالسجن . ولابد أن تأخذ الزوجة إذن الزيارة معها إلى المكتب المحلى للتأمين الصحى والاجتماعى عند طلب هذه الاستمارة .

أما إذا كانت الزوجة تعمل ، ولكنها لا تستطيع توفير نفقات السفر

لزيارة زوجها فى السجن فيمكنها طلب المساعدة من ضابط المراقبة المختص . فعنده ستجد الحل للمصاعب التى تعوق هذه الزيارة .

الخطابات :

يمكن للسجين كتابة خطابات لأسرته خلال الأيام القليلة الأولى . وبعد ذلك يمكنه الكتابة مرة فى الأسبوع ، أو ربما أكثر إذا قام هو بدفع ثمن الطوابع الإضافية . ويمكن للزوجة بطبيعة الحال أن ترد على الرسائل التى تتلقاها من زوجها . وفى بعض الحالات الخاصة ، يمكن عمل بعض الترتيبات من خلال ضابط الخدمة الاجتماعية لزيادة عدد الخطابات المسموح بها .

ويطلع رقيب السجن على كل الخطابات التى تخرج من السجن أو ترد إليه . وإن كان هذا لا يمنع الزوجات من الكتابة إلى أزواجهن بحرية . فالرقيب لا يعنيه فى هذه الخطابات سوى ما قد يتعلق بأمن السجن .

المشاكل العملية :

النقود : من حق الزوجة طلب إعانة مالية إضافية لنفسها ولأطفالها إذا لم تكن تعمل ويتوقف مقدارها على مدى حاجتها إليها . وفى هذه الحالة تطلب استمارة خاصة من مكتب البريد أو مكتب الضمان الاجتماعى . وبعد ملئها وإعادتها إلى مكتب الضمان ، يقوم أحد الموظفين بزيارة مقدمة الطلب للاستطلاع عن مدى حاجتها إلى نقود إضافية – وبعد الانتهاء من ذلك وحين تتم الموافقة ، يمكن للزوجة أن تسحب النقود من مكتب البريد مرة فى الأسبوع .

الخصومات الخاصة :

إذا كانت الزوجة ممن يحصلون على إعانة إضافية فيحق لها أن تحصل على بعض التخفيضات ، فمثلا إذا ذهبت إلى طبيب أسنان أو عيون فيمكنها أن تسأل عما إذا كان من الضرورى أن تدفع تكاليف العوينات (النظارات) كاملة أو أجر العلاج كاملا . ويمكن أن تحصل على استمارة إعفاء من مكتب الضمان الاجتماعى تعفيها من دفع مصاريف العلاج بالكامل .

مصاريف المدرسة :

يمكن سؤال مدير أو مديرة المدرسة عن إمكانية الحصول على وجبات غذائية مجانية ، أو الحصول على الملابس المدرسية أو الانتقال بأوتوبيس المدرسة مجانًا .

السكن :

ويحق للزوجة التى تتلقى إعانة إضافية أن تشتمل الإعانة على إيجار السكن ولا يمكن للزوجة أن تطرد من منزلها إلا إذا صدر بذلك حكم من المحكمة . وفى حالة وجود أية مشاكل مع مالك العقار حول استمرار إقامة الزوجة بالسكن ، فيمكنها فى هذه الحالة استشارة المكتب الاستشارى للمواطنين ، أو ضابط المراقبة المختص .

الشراء بالتقسيط :

إذا اشترت الزوجة بضائع بالتقسيط ، وشعرت أنه من الصعب عليها

سداد هذه الأقساط ، فيمكنها الكتابة إلى الشركة المختصة بأسرع وقت لتطلب عمل ترتيبات خاصة لها أثناء وجود زوجها فى السجن . ويمكن للزوج أن يكتب للشركة بنفسه ويقدم طلبًا لإدارة السجن بخصوص ذلك . ومن الأفضل أن يرسل ضابط الخدمة الاجتماعية أو ضابط المراقبة المختص خطابًا إلى الشركة يؤكد ذلك . وإذا بقيت هناك مشاكل فإن المكتب الاستشارى للمواطنين يكون مستعدًّا لمناقشة هذا الأمر وتقديم المشورة اللازمة .

النصيحة القانونية :

وقد تحتاج الزوجة لمشورة قانونية فى أى من هذه المشاكل وفى هذه الحالة يقدم مكتب إرشاد للمواطنين قائمة بأسماء المحامين الذين يمكنهم تقديم المشورة اللازمة مجانا .

معلومات عن الإفراج :

ليس من الضرورى أن يقضى السجين مدة السجن المحكوم عليه بها كاملة . إلا إذا كانت لفترة شهر أو أقل . وغالبًا ما يقضى معظم السجناء ثلثى مدة الحكم فقط ويتم العفو عن الثلث الأخير ، كما يتم الإفراج عن عدد محدد من السجناء بعد اختيارهم بعناية وذلك قبل أن يتموا ثلثى المدة بالفعل . على ألا تقل مدة السجن المحكوم عليهم بها عن ثمانية عشر شهرًا . وهناك بعض السجناء يحتاجون إلى من يعاونهم فى العودة إلى الحياة العادية بعد الإفراج عنهم . وكثيرًا ما تكون هذه الفترة الأولى حرجة بالنسبة لهم ولأسرهم وهنا يجب على ضابط المراقبة مساعدة السجين وزوجته بعد الإفراج عنه والعودة إلى منزله .

ملحق رقم ٢

معلومات تعطى للسجناء

فيما يلى بعض المعلومات التى تعطى للسجناء عن مدة العقوبة وتاريخ الإفراج :

- يبدأ تنفيذ الحكم بالسجن منذ اليوم الذى يتم النطق فيه بالحكم داخل المحكمة إلا إذا نصت المحكمة على تحديد يوم معين يبدأ منه تنفيذ الحكم .
- إن الفترة التى يتم قضاؤها فى الحجز بأمر من المحكمة فى انتظار نظر القضية تحسب ضمن مدة العقوبة . وبذلك يتم خصمها من المدة التى سيتم قضاؤها بالسجن ، ما لم يكن الشخص موجودًا فى السجن لأسباب أخرى فى ذلك الوقت .
- إذا ما سلك السجين سلوكًا قويمًا وأحسن الأداء يحق له الإفراج قبل أن يقضى مدة العقوبة كلها . ويسمى هذا « بالعفو » . ولا ينطبق هذا العفو على مدة العقوبة التى تقل عن واحد وثلاثين يومًا . وأقصى مدة إعفاء يسمح بها هى ثلث العقوبة بعد خصم الفترة التى تم قضاؤها فى الحجز (كما هو مبين بالفقرة السابقة) .

ملحق رقم ٣

الهيكل الوظيفى للعاملين بالسجن
المدير العام
(نائب وكيل وزارة الداخلية)

كبير المفتشين	مراقب التخطيط والتنمية	مراقب العمليات	المراقب الإدارى	مدير الخدمة الطبية

مجلس إدارة السجن

مراكز الاعتقال	مراكز الردع	الدور الداخلية السجون
	حاكم أول حاكم ثان حاكم ثالث	
كبير الأخصائيين النفسيين الأخصائى النفسى الأول الأخصائى النفسى الضابط الإدارى	مساعد الحاكم الأول	الضابط الطبى الرئيسى الضابط الطبى الأول الضابط الطبى ضابط أول الخدمة الاجتماعية
منظم الدورات الدراسية	مساعد الحاكم الثانى كبير الضباط الأول كبير الضباط الثانى الضابط الأساسى الضابط الأول الضابط العادى	ضابط الخدمة الاجتماعية الصيدلى

فهرس

		صفحة
المقدمة	:	٧
الفصل الأول	: ما هو مفهوم السجن ؟	١٥
الفصل الثانى	: المبانى	١٩
الفصل الثالث	: الجريمة وأسبابها الاجتماعية	٢٨
الفصل الرابع	: الجريمة وأسبابها النفسية	٣٣
الفصل الخامس	: مجتمع السجناء	٣٩
الفصل السادس	: هيئة العاملين بالسجن	٤٤
الفصل السابع	: ثقافة العاملين بالسجن	٥٠
الفصل الثامن	: الدخول إلى السجن	٥٣
الفصل التاسع	: الحياة داخل السجن	٥٧
الفصل العاشر	: سبل الاتصال بالعالم الخارجى	٦٤
الفصل الحادى عشر	: سجون النساء	٦٩
الفصل الثانى عشر	: المشاكل الجنسية.....	٧٣
الفصل الثالث عشر	: التشخيص وأساليب العلاج	٧٧
الفصل الرابع عشر	: سبل الاتصال وتطويرها	٨١
الفصل الخامس عشر	: وسائل علاجية أخرى	٨٨
الفصل السادس عشر	: أساليب العلاج الإدارية الأخرى	٩٤
الفصل السابع عشر	: مشكلة اللون داخل السجون	١٠٢

صفحة

الفصل الثامن عشر : الاستعداد للإفراج ١٠٦
الفصل التاسع عشر : رعاية السجناء بعد الإفراج ١١٢
الفصل العشرون : حلول بديلة للسجون ١١٩
الفصل الحادى والعشرون : ملحق عن صغار المجرمين ١٢٦
الفصل الثانى والعشرون : اشراك المجرمين فى العلاج والتأهيل ١٣٢
الفصل الثالث والعشرون : نموذجان لاثنين من اللصوص ١٣٩
الفصل الرابع والعشرون : النجاح والفشل ١٤٣
ملحق رقم ١ : معلومات تعطى لزوجات السجناء ١٤٩
ملحق رقم ٢ : معلومات تعطى للسجناء ١٥٤
ملحق رقم ٣ : الهيكل الوظيفى للعاملين بالسجن ١٥٥

رقم الإيداع	١٩٨٥ / ٧٨٥٥
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٠٢-١٥٤٨-١

١٩٣ / ٨٣ / ١

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

الناس في السجن

أن حياة السجن تطمس شخصية السجين _تلغى كيانه ، فإن هذا الكتاب يبحث مفهرم السجن وطبيعته ، وكما يتناول السجناء بالفحص وظروفهم وجرائمهم والروابط التى يحتفظون بها مع العالم الخارجى ، فإنه يحلل حياة العاملين بالسجون وأدوارهم ويعرض لمشاكل السجناء الذين يقضون أحكاماً طويلة بالسجن ، ولمحات أخرى كنيرة .

والكتاب دراسة هامة تسعى لإنقاذ آدمية السجين .. وكيفية تعميق إحساسه بذاته وكيانه .. ليتحول بعد هذا إلى إنسان سوى .